

afte

مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

مذبحة واسبيرو

وفائع فنل على اساس الهوية



مذبحة ماسبيرو وقائع قتل على أساس الهوية

إعداد
سارة رمضان
عماد مبارك

الباحثين ببرنامج الضمير والذاكرة

ساهم في التقرير
أحمد عثمان

تحرير
تامر موافي

هذا المصنّف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة، الإصدار ٤.٠.



afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

الناشر
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
info@aftegypt.org
www.aftegypt.org

رقم الإيداع:

تصميم الغلاف
والتنسيق الداخلي
أمل حامد

محتوى التقرير

مقدمة التقرير	٥
منهجية التقرير	٧
خلفية عن أبرز أحداث العنف الطائفي في مصر بعد الثورة	٩
المناخ المُفهد لماسبيرو	١٢
هدم الجيش لسور دير "الأنبا بيشوي"	١٢
٢٢ فبراير 2011	١٢
هدم كنيسة أطفيح كبداية للحراك	١٢
٤ مارس 2011	١٢
استفتاء مارس الطائفية بديلاً للسياسة	١٣
١٩ مارس	١٣
أحداث إمبابة فشل وتواطؤ الدولة	١٤
٧ مايو	١٤
لجنة العدالة الوطنية وإجهاض قبل البداية	١٥
٧ مايو 2011	١٥
الماريناب قشة ماسبيرو	١٦
أغسطس - 30 سبتمبر 2011	١٦
مشاهد الغضب القبطي	١٨
ماسبيرو وقائع العنف المميت	١٩
من الذي دعا؟	١٩
الأحد الدامي	٢٠
النصف ساعة الأكثر دموية	١٣
التفتيش والبحث على أساس الهوية	٢٦
المستشفى القبطي	٢٨
خطاب الإعلام الرسمي	٢٩
تحريض ضد المتظاهرين	٢٩
أقتحام القنوات الفضائية	٣٣
رواية السلطة للإحداث	٣٤
الحكومة	٣٤
المجلس العسكري ورواية مغايرة	٣٦
محاولات طمس الحقيقة	٣٨
لا صلاة على الجثث (المشرحة)	٣٨
تلاعب بالتقارير الطبية	٣٩
لا قيمة للأحراز	٤٠
لا تعاون مع لجان تقصي الحقائق	٤٢

القضية	٤٣
عن ملف القضية	٤٣
معلومات أساسية عن القضية:	٤٣
أسماء القتلى وفقا لتقارير الطب الشرعي:	٤٤
نتيجة الهرس والدهس	٤٤
نتيجة الإصابة بطلق ناري	٤٨
أسماء المتهمين:	٥٢
الرواية الرسمية للأحداث	٥٣
رواية إدارة الشرطة العسكرية فرع التحريات للأحداث:	٥٣
تحريات الأمن العام بوزارة الداخلية	٥٦
تحريات قطاع الأمن الوطني	٥٨
المخابرات العامة	٥٩
١. لا تتوافر لدينا أية معلومات بخلاف ما تم التنسيق بشأنه وتتضمن الأتي:	٥٩
٢. استعدادنا الكامل للتعاون مع سيادتكم بشأن أية معلومات تطلب منا للتوصل لنتائج تفيد التحقيقات“	٥٩
لجنة تقييم الأداء الإعلامي المشكلة بقرار وزير الإعلام:	٦٠
عن الأسلحة وتقارير الطب الشرعي بشأنها (التقرير رقم ١٢٩):	٦٢
عن تحقيقات قاضي التحقيق والنتيجة التي توصل إليها:	٦٤
قاضي التحقيق وشهادات الزور:	٦٤
لجنة تقصي الحقائق عن أحداث ماسبيرو	٧١
٧١ أولا: حالات الوفاة والإصابة:	٧١
١. المتظاهرون:	٧١
٢. القوات المسلحة والشرطة:	٧١
٣. المسؤولية عن حالات الوفاة والإصابة:	٧١
٤. حدث اعتداء بالحجارة من بعض الأهالي على المتظاهرين أثناء سيرهم في نفق شبرا، وسمع دوي إطلاق نار - وإن لم تحدث إصابات - وعلى جهة التحقيق الوصول إلى مرتكبي الواقعة	٧٢
٧٢ وأخيرا التوصيات:	٧٢
٧٣ خاتمة التقرير	٧٣

هل ينتمي الحدث، أي حدث، إلى الذاكرة، أم إنه ينتمي إلى الحقيقة، بوصفها واقعا خارجا عن أي ذاكرة فردية أو جمعية؟ لو سلمنا بأن لأي حدث وجودا مستقلا عن أي ذاكرة اتصلت به، فلا إمكانية للوصول إلى الحدث في حقيقته، لأن ما يبقى لنا من الحدث هو فقط مجموع ما اختزنته الذاكرة البشرية أو امتداداتها عنه. في المقابل، لو أننا سلمنا بأن الحدث يوجد فقط في الذاكرة، فإن وجوداته المختلفة بين ذاكرة وأخرى تصبح متساوية في موثوقيتها، حيث أنه لا أصل خارج كل ذاكرة، يمكن مقارنة أي منها به والحكم عليها بالصدق أو الزيف.

تبدو هذه التساؤلات محلقة في سماء النظرية بعيدا عن أرض الواقع واحتياجاته. على هذه الأرض نحتاج بصفة دائمة إلى التثبت من رواية محددة نعتمدها كحقيقة لأي حدث. هذه ضرورة لا يمكن تصور حياتنا اليومية دونها. وفي أغلب الأحيان لا يضعنا الواقع المعاش أمام مثل هذه التساؤلات النظرية. فلا يجول بخاطر أي منا أن يتساءل إن كانت واقعة يومية بسيطة هي أكثر من ذاكرته عنها. فبالنسبة له، ذكرى الواقعة هي الحقيقة، بالرغم من يقينه بأن الواقعة نفسها لها وجود مستقل عن ذاكرته. ولكن الواقع المعاش نفسه قد يفرض علينا أن نتشكك في هذا التطابق المفترض والضروري بين الحقيقة والذاكرة. عندما تتعدد مرويات الذاكرة عن الحدث وتتناقض، نضطر إلى البحث عن وجود مستقل له عن أي رواية/ذاكرة ونصطم بحقيقة أننا لا نملك عنه إلا ركاما من الروايات/الذاكرات. ولكن حقوق البشر ومصائرهم قد تكون على المحك ولا يمكننا إزائها أن نتوقف عند منطقة الشك الفلسفي فلا نتجاوزها. فإذا لم يكن للحدث وجود خارج الذاكرة، فوجوده فيها يبقى قابلا للتدقيق، لنصل إلى شروط موضوعية لنقد كل رواية للحدث. وفي هذه الحالة لا يمكن إدعاء أن الشروط الموضوعية تتعلق بالحدث كحقيقة خارج أي ذاكرة وإنما تتعلق بالاتساق الداخلي للذاكرة والذي يطرد التناقض ويسمه بالغرابة والاندراس المتعمد على ما لا ينتمي إليه.

ما يسعى إليه هذا التقرير، كما كان الحال في تقريرنا السابق حول «أحداث محمد محمود»، هو مراكمة الذاكرة لتنسج بنفسها المجال الموضوعي لنقد أي رواية للحدث. هذه المرة الحدث هو ما أصبح معروفا باسم «أحداث ماسبيرو» نسبة إلى المبنى العلامة على ضفة نيل القاهرة والذي يؤوي المؤسسة الإعلامية الأهم في مصر، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، والذي في ظله تتابعت وقائع ليلة التاسع من أكتوبر ٢٠١١، تحت مرأى من المبنى وكاميراته التي نقلت هذه الوقائع حية إلى بيوت ملايين المصريين. ومع هذه المتابعة الحية كان الحدث ولا زال يحيا في رمادية الشك حول «حقيقة» ما جرى. ليكون بذلك نموذجاً صارخاً لأن ما تراه العيون مباشرة أو من خلال الكاميرا، لا يكفي بذاته لتشكيل ذاكرة يمكن التسليم بالشكل المعتاد بأنها تطابق الحقيقة التي نفترض أنها مستقلة عنها.

ما نعرفه يقينا عن الحدث هو نتائجه المادية المباشرة. القتلى والمصابون، السيارات (عسكرية أو مدنية) المحترقة، فوارغ الطلقات النارية، إلخ. بخلاف ذلك فإن تفسير النتيجة المادية تتنازع روايات متناقضة، أخذ بعضها طريقه إلى صفحات الوثائق الرسمية ليتحصن بها، والبعض الآخر رددته وسائل الإعلام ونشرته ليصنع ذاكرة جماعية لا يستهان بها، في حين بقي البعض الآخر محتجزاً في ذاكرة من عاشوا الحدث بأنفسهم.

الوثائق الرسمية، تقارير الأجهزة، محاضر التحقيقات، وقائع جلسات المحاكمة، نسجت الرواية التي تحددت على أساسها المسؤولية الجنائية، أو لم تتحدد، وتركت المسؤولية السياسية معلقة في فراغ الإنكار أو هائمة تتعلق بأي طرف حسب ظروف وتقلبات السياسة في المرحلة اللاحقة. في المقابل فإن ذاكرة من عاشوا الحدث لم يقدر لها أن تنسج

روايتها البديلة بالقدر الكافي لأن تؤثر في الواقع. وهو التناقض الذي يحاول هذا التقرير في جانب منه أن يظهره وإن لم يكن قادرا على حله بشكل كامل. فمن خلال تجميع هذه الذاكرة المنفية عن الوثائق الرسمية وأضواء الإعلام، نسعى لأن تنسج الرواية البديلة وجودها. وإلى جانب ذلك فإن تجميع ما وثقته الأوراق الرسمية مما انتقته من الذاكرة المعاشة للحدث يمكن بقدر ما تبين حدود المجال الموضوعي للمتمسق بين تلك الذاكرة وما هو بالضرورة غريب عنها، بحيث يمكن محاكمته بالاختلاق والتدليس والكذب.

لا يتعامل الزمن بالشكل نفسه مع الذاكرة إن بقيت محتبسة في صدور أصحابها كما يتعامل مع تلك التي سمح لها بأن تخرج إلى الأوراق ووسائل التسجيل والتوثيق الأخرى. ومن ثم فإن ما يأخذ طريقه من ركام الذاكرة إلى ما نسميه بالتاريخ، لا يكون بالضرورة عادلا إزاء تلك الذاكرة التي لم يسمح لها بالتسجيل. ولا ينفصل سؤال ما يمكن له أن يبقى من الذاكرة عن سؤال السلطة، فالسلطة بتجلياتها المختلفة تملك أغلب أدوات التسجيل، وهي في أغلب الأحيان قادرة على نفي الذاكرة البديلة إلى نسيان يتسع بمرور الزمن. وبشكل ما فإن تقريرنا هذا كسابقه يحاول أن يتيح القدر الضئيل من أدوات التسجيل خارج سيطرة السلطة لذاكرة بديلة، أملا في ألا يغفلها التاريخ.

منهجية التقرير

موضوع التقرير هو أحداث العنف التي جرت يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ وعرفت باسم «مذبحة ماسبيرو»، لكنه أيضًا من خلال الحدث الرئيسي يتناول سريعًا أحداث عنف وشحن طائفي وقعت منذ ثورة ٢٥ يناير انتهاءً بالمذبحة، والتي يرى معدو التقرير أنها شكلت المناخ المُمهد لليوم الأكثر دموية في تاريخ الأقباط. كما يشير التقرير إلى أحداث ووقائع في التاريخ الحديث كمحاولة لفهم ملامح مشهد العنف الطائفي لمصر، ووضع الحدث الرئيسي -موضوع التقرير- في سياق أوسع.

ويسعى التقرير إلى تغطية الحدث، ورصد سياقه، والأطراف التي دعت إليه، ومطالبها، وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وما زالت، وكذا مراحل التقاضي المختلفة، وما صاحبها من محاولات لطمس بعض الوقائع. لذا جاءت الحاجة لكتابة هذا التقرير، لأهمية توثيق الأحداث من وجهة نظر غير رسمية -بخاصة من قبل الضحايا- وإتاحتها، في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال تلك الأحداث، وبالتالي إعادة إحياء الوقائع والذاكرة، من خلال جمع المادة وإتاحتها، ومن ثم تجهيز مادة أولية في طريق السعي لاستجلاء الحقيقة. آملين أن تساهم هذه المادة مستقبلًا في المساعدة على تحقيق العدالة الانتقالية، في حال وجود راغبين في ذلك على رأس السلطة.

كما يأتي هذا التقرير كرد فعل لمحاولة الحكومة المصرية طمس الحقائق. فقد امتنعت الحكومة المصرية عن نشر تقارير لجان تقصي الحقائق التي تولت جمع المعلومات عن هذا الحدث وأحداث أخرى تلت الثورة. لذا كان هناك ضرورة لمحاولة تقديم رواية بديلة عن رواية السلطة المروج لها في الإعلام الرسمي، ومحاولة سرد الوقائع وأحداث العنف التي شهدتها هذه الأحداث.. في محاولة لإنشاء قواعد تعزز مفهوم ذاكرة وضمير الضحايا والمجتمعات وتحافظ عليها وتعززها في مجابهة رواية السلطة ومحاولاتها طمس الحقائق.

مصادر المعلومات

يعتمد التقرير على عدد من المقابلات أجراها معدو التقرير خلال سنة ٢٠١٥ مع مجموعة ممن شاركوا في أحداث ماسبيرو. كما اعتمد بشكل أساسي على العشرات من الشهادات الموثقة والمنشورة للمشاركين في الحدث، والتي وثقها أصحابها بعد الحادث مباشرة، ورأى معدو التقرير الاعتماد على الأخيرة بشكل أساسي لتجنب مراوغات الذاكرة، سواء بحذف أو إضافة أية تفاصيل، وذلك دون إغفال أهمية الأولى والتي تكون قد تحررت بدرجة ما من الانفعال والعاطفة التي تتلو هذه الأحداث. كما اعتمد أيضًا على مجموعة من الأخبار والتقارير والأوراق والمقالات والتصريحات والمواد المصورة، التي تم نشرها أثناء وبعد الأحداث. كذلك يعتمد التقرير على تفرغ ٢٩٠ دقيقة من بث التلفزيون الرسمي المصاحبة للحدث والتي وردت بشكل أكثر تفصيلًا في تقرير المؤسسة بعنوان ماسبيرو مجرمًا^١. هذا بخلاف أوراق القضية المعروفة بأحداث ماسبيرو بشقيها المدني والعسكري. بالإضافة إلى ما رصدته المنظمات الحقوقية المختلفة. فمن خلال تلك الوثائق نحاول سرد الوقائع والأحداث في محاولة منا لطرح رواية مغايرة لرواية السلطة.

١. مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ماسبيرو مجرمًا، بين التحريض السياسي على العنف والطائفية .. وتضليل الرأي العام، القاهرة ديسمبر ٢٠١١. يمكن الوصول إلى نسخة إلكترونية من خلال [ال-رابط https://goo.gl/rsTEqT](https://goo.gl/rsTEqT)

صعوبات التقرير

على مدار ٧ أشهر وهي فترة إعداد التقرير، واجه فريق العمل صعوبات تنوعت طبيعتها تبعاً لمراحل الإعداد والكتابة، كان ظننا أن أغلبها قد يتعلق بالموضوعية، أو بتجهيل شهادات المشاركين في التقرير لضمان حمايتهم وتأثير ذلك على مصداقية المحتوى لدى المتلقي، وغيرها من المشكلات التي عادة ما تواجه الباحث في مصر، إلا أن موضوع وتوقيت كتابة التقرير وأطراف الصراع فيها قد فتحوا أبواباً من الأسئلة الصعبة حول ما نحاول بالضبط تقديمه وأهميته في ظل هذا المناخ السياسي، والأرشفة في سياقها الأعم والأوسع، والإتاحة، والكتابة، وعمّا إذا كنا بالفعل نستطيع ضمان أمن وسلامة المشاركين في لحظة لا نستطيع فيها ضمان أمننا نحن.

في مراحل الإعداد الأولى، أثناء جمع المعلومات والبحث في الأرشيف الإلكتروني للصحف، والفيديوهات، وجدنا أن الكثير منه قد مُحي، وأصبح مجرد ومضات في ذاكرة بعض المعاشين للواقعة، فأصبحت التفاصيل التي قد لا تمثل أهمية وقت الانفعال بالواقعة ولكنها ضرورية في عملية التوثيق عصية وتحتاج لعناء بحثي لتدقيقها.

وجدنا كذلك صعوبة شديدة في الحصول على أوراق قضية ماسيرو كاملة بشقيها المدني والعسكري، طرقتنا أبواباً كثيرة في أوساط المحامين والحقوقيين والنشطاء إلى أن تمكنا بعد أكثر من شهرين من تجميعها، إما لعدم رغبة في التعاون من قبل بعض الأطراف وإتاحة هذه الأوراق، أو لفقد جزء كبير من الأوراق نتيجة لعدم أرشفتها، فكان واضحاً أمامنا بعد كل هذه الرحلة أهمية وضرورة إتاحة هذه الأوراق من خلال أرشيف إلكتروني، يوفر على الراغبين عناء وجهد البدء من نقطة الصفر، ربما ليذهبوا أبعد مما استطعنا نحن الذهاب، أو لإتاحتها للقراءة والاطلاع فقط.

وخلال جمع شهادات من المشاركين لنسج رواية الضحايا عما حدث، وجدنا أنه بعد ٥ سنوات من تاريخ الواقعة قد محيت من ذاكرة الضحايا تفاصيل بعض الأحداث، وأنهم بحاجة لجهد لاستدعائها مرة أخرى، خاصة مع تسارع الأحداث في تلك الآونة وتشابه تسلسلها، فكانت عملية التوثيق بعد ٥ سنوات آلية خاضعة للذاكرة البشرية سواء بإضافة أو حذف تفاصيل، فرأينا الاعتماد بشكل أساسي على الشهادات المؤرشفة على الفضاء الإلكتروني بعد الرجوع لأصحابها، فوجدنا أنفسنا أمام سؤال أخلاقي: هل نستطيع بحق تأمين وحماية المشاركين في وقت قد نعجز فيه نحن عن تأمين أنفسنا وسط الهجمات الأمنية المتلاحقة؟ فبقدر ما نعي ما تحمله كلمة «تأمين» من معنى، بقدر ما واجهنا حقيقة أننا لا يمكننا ضمان تحقيقها للمشاركين. إلا أننا كنا حريصين على توضيح الخطر وضمان السرية لمن اختارها بتجهيل أسمائهم، وتجهيل كل ما يرغب المشارك في إخفائه كضمان لعدم الوصول إلى هويته، كما وجدنا ضرورة أخلاقية في البحث عن أصحاب الشهادات المنشورة والمتاحة على الإنترنت للحصول على موافقة من جديد على استخدام هذه المادة وتسليط الضوء عليها في هذه اللحظة وما تحمله من خطورة.

كل هذه الأسئلة وأكثر تجعل من عملية التوثيق، وجمع الشهادات والكتابة عن الأحداث المتتالية خاصة في فترات التحول السياسي مهمة صعبة ولكن أساسية، فمنذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم تتوالى أحداث ترسم شكل هذه الفترة من التحول السياسي والاجتماعي في مصر.

خلفية عن أبرز أحداث العنف الطائفي في مصر بعد الثورة

للدولة المصرية الحديثة تاريخ طويل من التمييز ضد الأقباط والفشل في حمايتهم من هجمات المتطرفين، بل والتواطؤ أحيانا فيها، فكانت تلك سمة مشتركة بين الأنظمة السياسية التي حكمت مصر، والتي دائماً ما كانت تزعم تأسيسها لـ «دولة القانون والمساواة». ودايمًا ما سعت هذه الأنظمة لضمان اصطفا الأقباط مع الدولة باستخدام الكنيسة، وبإطلاق فزاعة الحكم الإسلامي المتطرف كبديل حال هبوب رياح التغيير، وذلك على الرغم من كون الدولة نفسها طرفًا فيما يمارس ضد الأقباط من عنف، فبدلاً من توظيف الخطاب الطائفي في المواقف المختلفة، ومرورا بسياسات التعليم وصولاً إلى التمثيل في مؤسسات الدولة وبناء نظام تشريعي وسن قوانين ترسخ للعنف ضد الأقليات ومن بينها الأقباط، كان لابد لقطاع كبير من الأقباط على اختلاف تنوعياتهم الاجتماعية من أن تصبح الكنيسة الملاذ الآمن بالنسبة لهم، خاصة خلال عصر السادات الذي عدل المادة الثانية من الدستور، لتصبح «الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، بعد أن كانت الشريعة الإسلامية «واحدة من المصادر الرئيسية للتشريع»، والذي أطلق أيضاً العنان للجماعات الإسلامية والجهادية في حربه ضد التيارات القومية واليسارية^٢.

استمرت مطالب الأقباط نفسها تقريباً على مدار هذه السنوات، ونجحت الكنيسة في كثير من الأحيان في أن تتحدث باسم أقباط مصر كمدافع ومتفاوض على حقوقهم، وظلت احتجاجات الأقباط حبيسة داخل أسوار الكنيسة، إلا أنه مع اتساع رقعة الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية والحراك المناهض لمبارك في ٢٠١٠ والذي شمل قطاعات عديدة، نقل الأقباط احتجاجهم إلى الشارع، فتظاهروا لأول مرة بميدان التحرير في فبراير ٢٠١٠، للتنديد بأحداث نجع حمادي والتي أسفرت عن مقتل ٧ من الأقباط^٣، وفي أعقاب تفجيرات كنيسة القديسين بالإسكندرية ليلة رأس السنة عام ٢٠١١، والتي راح ضحيتها العشرات، خرج الأقباط مرة أخرى للشارع بمسيرات استمرت أسبوعاً تجوب شوارع شبرا، اتسعت هذه الاحتجاجات نتيجة لوجودها خارج الكنيسة، مما ساهم في انضمام ومساندة عدد من الحركات السياسية لها والتي ألقى القبض على عدد منهم أثناء الاحتجاجات^٤. تدخلت الكنيسة لوقف الاحتجاجات، وانتقد البابا شنودة المتظاهرين بدعوى أن هذه التظاهرات تسيء إلى صورة الأقباط، وأن هناك قوى تندس لركوب الموجة باسم التعاطف وهم بعيدون كل البعد عن المشكلة، مضيفاً «هذه العناصر تتكلم باسم الأقباط وهم بعيدون عن قيمنا»^٥.

٢. <http://www.midanmasr.com/article.aspx?ArticleID=247>

حول المادة الثانية من دستور سنة ١٩٧١

٣. <https://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=83801>

تظاهر مئات الأقباط وسط القاهرة للتنديد بحادث «نجع حمادي»

<http://www.vetogate.com/644013>

نشر خريطة الحركات القبطية في مصر.

٤. <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=283517>

المظاهرات تجتاح القاهرة والمحافظات احتجاجاً على الحادث.. وإصابة ٩ جنود وضابط في مظاهرة بشبرا

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/266009.html>

«أقباط مصر» يدعو لوقف التضامن مع مسلمين محبوبين في أحداث «مسرة»

٥. البابا شنودة الثالث (١٩٢٣ - ٢٠١٢) بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية (١٩٧١ - ٢٠١٢).

٦. <http://www.ahram.org.eg/Archive/403/2011/1/5/25/56691.aspx>

ومع انطلاق دعوات التظاهر التي أطلقتها القوى السياسية والثورية في يناير ٢٠١١، رفضت الطوائف القبطية الثلاث؛ الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية، المشاركة معلقين «لا نقبل الخروج على الحاكم إطلاقاً»، واتخذ البابا شنودة موقفًا محافظًا، مثل شيخ الأزهر، وحث الكنائس على ضرورة توعية الشباب لعدم الانجرار لتلك الدعوات، مشيرًا إلى أن الأقباط شعب لا يثور ولا يعصي السلطة.^٧ إلا أن شباب الأقباط خرج كغيره للتظاهرات، التي تحولت فيما بعد لثورة شعبية، أطاحت بمبارك، وأدت إلى تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة في فترة انتقالية امتدت طوال عام ونصف.

ارتفعت آمال وطموحات الجميع، ومن بينهم الأقباط، منتظرين نفحات عصر الحرية الجديد، وإنهاء إرث من الطائفية والعنف الذي تعرضوا له، بسبب استبداد النظام وقمعه الأمني. ساهم في ذلك الصورة الملحمية التي شهدت عليها ميادين مصر، والتي كانت وحدة طوائف الشعب حاضرة فيها في مواجهة الدولة، إلا أن حلم مصر ٢٥ يناير قد تبدد سريعًا، وظل تفاؤل الأقباط بدولة المواطنة يتراجع مع سلسلة من الأحداث بدأت خلال الفترة الانتقالية إلى أن وصلت ذروتها في أحداث ماسبيرو.

ففي أعقاب الثورة، وعلى مدى فترة ٩ أشهر انتهت بمجزرة للأقباط، ظلت أسباب العنف الطائفي تتصاعد بوتيرة غير مسبوق؛ خاصة مع تجاهل أسبابه والتعامل معه فور حدوثه. وانتهج المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال هذه الفترة، سياسات الأنظمة السابقة مع الأقباط، بل سياسات اتسم بعضها بالعنف والتواطؤ. فعمل على استمرار الاحتقان الطائفي وشارك في تأجيج أسبابه، بعدم وجود تشريعات لحماية المسيحيين، وكون السبيل الأول إلى العلاج والحل يبدأ من الدولة، والتي يمكنها نزع فتيل العنف الطائفي؛ بشرط توافر الإرادة السياسية اللازمة، وبتبني سياسات تعلي من وتحترم سيادة القانون العادي غير الاستثنائي، ولا تميز بين المواطنين، وترسخ قيم المواطنة وأسس العدالة والمساواة.^٨ إلا أن طوال هذه الفترة تجاهل المجلس العسكري مطالب الأقباط والتي تمثلت في إخضاع تراخيص بناء وترميم الكنائس للقواعد العامة للبناء، والتي تسري على بناء المساجد، بإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة؛ احترام حق المواطنين الدستوري في ممارسة شعائرهم الدينية دون تمييز؛ إلغاء سياسة التمييز غير المكتوبة والمعمول بها من حظر التحاق الأقباط ببعض الوظائف في المؤسسات السيادية (الجيش ووزارة الداخلية)؛ مراعاة التمثيل العادل للأقباط في المواقع التشريعية والتنفيذية، وتنقيح الخطاب الديني، وإلغاء خانة الديانة من بطاقة الرقم القومي، وهي المطالب التي تتقاطع مع مطالب فئات أخرى.

وتشير التقارير والإحصائيات الحقوقية إلى أن النزاعات المتعلقة ببناء الكنائس على رأس أسباب العنف الطائفي، يليها النزاعات المرتبطة بالعلاقات العاطفية أو الجنسية، وتأتي النزاعات المتعلقة بالتعبير عن الرأي في المسائل الدينية في المرتبة الثالثة، ثم النزاعات المدنية كمفجر للعنف الطائفي.^٩

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/١١٠٧٢٤٧>

الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات ٢٥ يناير.. وتطالب الأقباط بعدم المشاركة

<https://goo.gl/5j7m4W>

الكنيسة هتأى عن مظاهرات مصر

http://afteegypt.org/j_press_releases/٢٠١١/١٠/١٧/٤٢٦-afteegypt.html^٨

أحداث ماسبيرو: الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج إطار القانون

http://afteegypt.org/j_press_releases/2011/10/17/426-afteegypt.html^٩

دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة

وتحاول السطور القادمة أن تسرد أهم ملامح المشهد الذي سبق ومهد لأحداث اليوم الأكثر دموية وطائفية في تاريخ مصر بعد الثورة آنذاك، في محاولة للوصول من خلاله إلى أن هناك ما كان يستدعي ويستوجب خروج الأقباط للمطالبة بحقوقهم والمحافظة على الإحساس بالموطنة الذي عززته الثورة، وأنه في المقابل سعى المجلس العسكري لوأد أي حراك للأقباط، خاصة بعد أن تكونت من رحم الثورة حركات احتجاجية قبطية تضامن معها شباب الثورة، حتى وإن تضمن ذلك استخدام العنف المفرط والقتل خارج إطار القانون الغير مسبوقين ضد أقلية سلمية مضطهدة لضمان إرثه وبسط سيطرته على البلاد من أي حراك قد يهدد ذلك، فلجأ إلى الكنيسة لاحتواء الغضب القبطي، واعتمد على جلسات عرفية تتحدث عن «الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة» لاحتواء النزاعات والاعتداءات الطائفية على الكنائس ودور العبادة، كبديل عن تطبيق أحكام الدستور والقانون وفتح حوار مجتمعي تشارك فيه فئات المجتمع، هذه الجلسات التي اعتمدت على بسط الأغلبية سلطتها على الأقلية والضغط على الضحية للتراضي. واستمر المجلس العسكري في سياسة الدولة المعتمدة لحل الأزمة على التدخل الأمني وتجاهل علامات التوتر والاحتقان وعدم التعامل مع أسبابه ثم الدفع بقوات الأمن لوقف العنف بعد اشتعاله ومطاردة الجناة.

إلى جانب ذلك ساهمت عوامل اقتصادية واجتماعية في رسم مشهد العنف الطائفي، وتشير تقارير وإحصائيات حقوقية إلى أن أغلب حوادث العنف الطائفي كانت في المناطق التي تحتل مرتبة متأخرة وفقاً لمعدلات التنمية البشرية.^{١٠}

١٠. <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/final-web.pdf>

دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة

المناخ المُهدد لماسبيرو

هدم الجيش لسور دير «الأبنا بيشوي»

٢٢ فبراير ٢٠١١

بعد أقل من شهر من اندلاع ثورة الخامس والعشرون من يناير، وتحديدًا في ٢٢ فبراير عام ٢٠١١ قامت مجموعة من قوات الجيش بهدم سور في مواجهة دير الأبنا بيشوي^{١١} بوادي النطرون، كان قد بناه الرهبان حينها بهدف التأمين بعد الانفلات الأمني الذي صاحب أحداث الثورة، أصيب خلال عملية الهدم خمسة من العمال بالدير وأحد الرهبان نتيجة لاستخدام قوات الجيش العنف المفرط، جاء العنف كبديل عن القانون في حل نزاع يعتبر مخالفة تعدي على أراضي مملوكة للدولة، والتي من شأن القانون أن يُحدد وحده القائمين عليها والعقوبة المناسبة لفعلها، أدانت الكنيسة في بيان رسمي ما حدث رافضة استخدام العنف الذي وصفته بغير المبرر، كما دعت مجموعة من الشباب القبطي لتظاهرات انطلقت من الكاتدرائية إلى ميدان التحرير للتنديد بما حدث^{١٢}، في اليوم التالي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه رقم (١٣)١٣ عبر الصفحة الرسمية له على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» نفى خلاله أي اعتداء على الدير، مؤكدًا أن ما تم هدمه هو السور المخالف المبنى خارج الدير على أراضي الدولة.

هدم كنيسة أطفيح كبداية للحراك

٤ مارس ٢٠١١

انطلقت في قرية صول بحلوان محافظة الجيزة شائعة مفادها أن مسيحيو القرية يستخدمون كنيسة أطفيح في أعمال السحر والشعوذة، وذلك على أثر خلاف بين عائلة مسيحية وأخرى مسلمة، بسبب ما أُشيع عن علاقة عاطفية بين فتاة مسلمة وشاب مسيحي^{١٤} بعد ثلاثة أيام، في ٤ مارس ٢٠١١، هدمت مجموعة من الأهالي الغاضبين كنيسة الشهيدين "مار جرجس ومار مينا" انتقامًا.

دفع الاعتداء الثاني على دور العبادة المسيحية بعد الثورة، مجموعات من الشباب والنشطاء المسيحيين لبناء حركة تمثلهم وتطالب بحقوقهم^{١٥}. أعلنت الحركة عن نفسها باسم «اتحاد شباب ماسبيرو»، وهي أول حركة سياسية قبطية تنشأ بهذا القدر من الاستقلال عن مؤسسة الكنيسة. يقول أحد مؤسسي الحركة في شهادته لحرية الفكر والتعبير، «اتفقنا كمجموعة على أن يكون لنا صوت؛ خاصة بعد الثورة. اتفقنا على النزول. وقع اختيار المكان على ماسبيرو. اخترناه لأنه مكان حيوي، [له] رمزية. لأننا نريد إيصال أصواتنا». فكان اتحاد الإذاعة والتلفزيون الاختيار الأنسب لبدء الاعتصام.

١١. <http://www.almasryalyoum.com/news/details/115632>

الكنيسة: بناء سور «الأبنا بيشوي» ليس قرارًا حكيمًا لكن الجيش واجهه بعنف

١٢. شهادة مجلة مؤسسة حرية الفكر والتعبير

١٣. <http://www.copts-united.com/Article.php?I=723&A=31550>

القوات المسلحة تصدر بيانًا بخصوص الاعتداء على دير الأبنا بيشوي

١٤. شهادة مجلة مؤسسة حرية الفكر والتعبير

١٥. <https://www.facebook.com/masperoyu/posts/810251359058612>

الصفحة الرسمية لاتحاد شباب ماسبيرو على الفيس بوك

يبدو أن أيام الاعتصام التسع قد أتت ببعض الثمار (٦ - ١٥ مارس)، ففي اليوم الثاني ألتقى الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء حينها، المتظاهرين أمام مبني التلفزيون ووعده بإعادة بناء الكنيسة، والتحقيق مع المتسببين في هدمها، وكما جرت العادة تعاملت الدولة بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالطريقة الأقدم، واعتمدت على جلسة عرفية لحل النزاع، كبديل عن الحلول السياسية والقانونية. حيث أكد اللواء حسن الرويني، قائد المنطقة المركزية للقوات المسلحة السابق، خلال مؤتمر عقده بالقرية حضره قيادات أمنية، ومشايخ العائلات، بالإضافة للشيخ محمد حسان، التزام القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة وترميمها في التوقيت المحدد،^{١٦} فيما مارس ضغوطاً على مطران منطقة حلوان لنقل الكنيسة من موقعها القديم إلى خارج القرية بهدف الحماية، وهو ما رفضته قيادات كنسية.^{١٧}

لم تقنع وعود المجلس العسكري للأقباط اتحاد شباب ماسبيرو بفض الاعتصام، فلجأ المجلس لاستخدام القوة بشكل واضح لأول مرة ضد الأقباط، فتم قُض الاعتصام وأُلقي القبض على ١٧ من المعتصمين.^{١٨}

بعد شهرين صرح المتحدث الرسمي للنيابة العامة المستشار عادل السعيد النائب العام المساعد أنه لم يقدم للنيابة العامة أي متهمين، وأن النيابة ستطلب أن يتولى القضاء العسكري إجراءات التحقيق والمحاكمة في حال تقديم متهمين.^{١٩}

استفتاء مارس الطائفية بديلاً للسياسة ١٩ مارس

على الرغم من أن استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ على التعديلات الدستورية كان أول تجربة ديمقراطية تُخاض بعد إسقاط ثورة ٢٥ يناير لنظام مبارك، إلا أنها حدثت وسط أجواء شديدة الاستقطاب، تحول فيها النقاش على التعديلات من دستوري وسياسي إلى نقاش طائفي على الهوية بدأته التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين^{٢٠} ولحقت به الكنيسة.^{٢١}

وفي إطار سعي كلا التيارين إلى فرض رؤيته، توجه كل طرف إلى خيار الشارع كوسيلة للضغط، وتحقيق مكاسب ربما تعجز السياسة عن تحقيقها، فامتلت الشوارع بدعاية طائفية موجهة وفتاوى قادتها التيارات الدينية، فأصبحت «نعم» بقيادة التيارات الإسلامية طريقاً للجنة، تعبر عن نصرك للدين، ومجاهبتك للدولة المدنية التي تسعى لإلغاء المادة الثانية من الدستور والتي لم تكن طرفاً في التعديلات، بجانب الترويج بالطبع لدعاوى الاستقرار والأمن وعودة الجيش السريعة إلى الثكنات، و«لا» بقيادة الكنيسة وبعض التيارات المدنية والتي مثلت طوق النجاة من الدولة

١٦. <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/66262.aspx>

بناء كنيسة أطفح وإعادة السكان إلى منازلهم

١٧. <https://www.youtube.com/watch?v=2hH7hfpDgc4>

١٨. راجع هامش ٦

١٩. <http://www.ahram.org.eg/archive/Incidents/News/77051.aspx>

النيابة العامة تناظر جثث المتوفين في احوادث امبابه والتصريح بالدفن

٢٠. <https://www.youtube.com/watch?v=Je3TsOFmo-I>

٢١. <https://www.youtube.com/watch?v=JxAgyXmwhy>

الدينية وخطر الإسلاميين حال وصولهم للحكم. جاء هذا جنباً إلى جنب مع دعاوى أقل انتشاراً من تيارات مدنية ثورية تضمنت انتقادات دستورية وسياسية دعتها لرفض التعديلات، مطالبين بدستور جديد يحقق المطالب التي قامت الثورة لأجلها ويحمي مكتسباتها ويواءم متطلبات المرحلة الراهنة.

وبين «غزوة الصناديق» و«قالت الصناديق للدين نعم» التي روج لها أحد شيوخ السلفية^{٢٢}، و«ابحث عن العمة» الذي روج له أحد القساوسة^{٢٣}، أُجري الاستفتاء على التعديلات الثمانية في دستور عام ١٩٧١ كحزمة واحدة، اختصت جميعها بتنظيم إجراء الانتخابات الرئاسية ومدتها وشروط خوضها.

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في اليوم التالي للاستفتاء الذي تخطت نسبة المشاركة فيه ٤١% ممن لهم الحق في التصويت، أن النتيجة «نعم» بنسبة ٧٧%، بواقع ١٤,٢ مليون مشارك، وأن «لا» ٤,٢ مليون بنسبة ٢٢,٨%^{٢٤}.

عقب ظهور نتيجة الاستفتاء بالموافقة، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عزمه إصدار إعلان دستوري ينظم العمل في المرحلة الانتقالية، حتى انتخاب رئيس الجمهورية والمجلسين التشريعيين، وصدر الإعلان الدستوري في ٣٠ مارس ٢٠١١.

أحداث إمبابة فشل وتواطؤ الدولة

٧ مايو

توجهت مجموعة مسلحة في ٧ مايو ٢٠١١ إلى كنيسة مار مينا بإمبابة. ذهبوا لتفتيش الكنيسة بحثاً عن سيدة تدعى عبير، قال زوجها إنها اختفت في مارس بعد إظهارها للإسلام وزواجهما، وأنه تلقى اتصالاً منها يفيد بأنها محتجزة بإحدى كنائس إمبابة بشارع المشروع. حاصر المسلمون الكنيسة بعد امتناع المسيحيين عن السماح لهم بالتفتيش. وانفجر المشهد بعد عيار ناري أطلق في الهواء، واندلعت اشتباكات حادة بالأسلحة البيضاء وقنابل المولتوف بين الطرفين، راح ضحيتها ١٣ قتيلاً وأكثر من ٢٨٠ مصاباً، بالإضافة إلى حرق كنيسة العذراء وتدمير بعض المنازل والمحال التجارية.

لم تتدخل قوات الجيش لحماية الكنيسة أو لتمكين سيارات الدفاع المدني من الوصول إليها لإطفاء النيران، بل حتى لم تمنع مسلمي المنطقة من إتمام عملية الهدم^{٢٥}.

بعد أسبوع، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقريره عن الواقعة، وأكد فيه أن الشرطة لم تتمكن من السيطرة على الموقف، لافتاً إلى أنه بعد أن حضرت قوات الجيش إلى مكان الواقعة، لم تتخذ الإجراءات التي تنهي الاشتباك، مما أدى إلى استمرار المشاحنات بالمنطقة إلى الثالثة من صباح اليوم التالي. وأضاف التقرير، أن المسيرة، التي وصلت إلى كنيسة العذراء وأضرمت فيها النيران، لم يتم التعامل معها، رغم تواجد قوات الجيش، وأن الاعتداء على الكنيسة

https://www.youtube.com/watch?v=Sibja_VRYZw .٢٢

<https://www.youtube.com/watch?v=EXvNjToyc4E> .٢٣

<https://www.youtube.com/watch?v=iCtdrWybIdc> .٢٤

http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/copts_under_military_rule.pdf .٢٥

استمر ٤٥ دقيقة.^{٢٦}

اكتفى اللواء منصور العيسوي، وزير الداخلية حينها، بالتصريح عن وجوب التعامل بحزم.^{٢٧} دون إشارة لتقاعس الدور الأمني في الحد من المواجهات وتأمين باقي الكنائس في المنطقة، بلغ فشل الأجهزة الأمنية - الشرطة والجيش - حد اضطرار الأهالي نقل المصابين بأنفسهم، وتكوين شباب المنطقة لجنا شعبيّة، ودروع وقاية، لحماية الأهالي والمنازل، أما المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد لجأ للآليات العرفية فاستعان بالشيوخ لتهدئة المسلمين، وبالقساوسة لتهدئة الأقباط، وأعلن المجلس الأعلى في رسالته رقم (٤٨) إحالة ١٩٠ شخصا تم القبض عليهم إلى النيابة العسكرية العليا.^{٢٨}

اعتبر الأقباط تصريح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجرد وعود كسابقها، وقرر اتحاد شباب ماسبيرو، للمرة الثانية منذ تأسيسه، الاعتصام أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، للمطالبة بمحاكمة المتورطين في أحداث العنف الطائفي، تعديل المادتين الأولي والثانية من الدستور، وسن قوانين أحوال شخصية مدنية تطبق على الجميع. في اليوم التاسع للاعتصام وبعد اشتباكات بين (أفراد في زي مدني) والمعتصمين بالحجارة المولتوف، طالب البابا شنودة بفض الاعتصام، وقال في بيان وجهه إلى المعتصمين وألقاه سكرتير البابا «إن الأمر تجاوز التعبير عن الرأي وقد اندس بينكم من لهم أسلوب غير أسلوبكم، وأصبح هناك شجار وضرب نار، وكل هذا يسيء إلي سمعة مصر وسمعتكم أيضا. لذلك يجب فض هذا الاعتصام فورا. وأن ما يحدث لا يرضي أحدا. وإن صبر الحكام نفذ. وأنتم الخاسرون إذا استمر اعتصامكم»^{٢٩}، رفض المعتصمون بيان البابا واستمروا في اعتصامهم حتى ١٩ مايو إلى أن أعلن القمص متياس نصر، أن الحكومة استجابت لمطلب الإفراج عن خمسة مسيحيين اعتقلوا بعد صدامات أمام كنيسة العذراء.

لجنة العدالة الوطنية وإجهاض قبل البداية

مايو ٢٠١١

عقب أحداث إمبابة في مايو ٢٠١١، كلف المجلس العسكري حكومة عصام شرف آنذاك، بتشكيل لجنة «العدالة الوطنية بمجلس الوزراء»، والتي ضمت خبراء في مجالات مختلفة، بهدف صد محاولات الفتى الطائفية، ورسم خريطة للمشاكل والقضايا المتعلقة بهذا الملف، واقتراح الحلول الفعالة وسرعة تنفيذها، وتم تكليف اللجنة بإعداد مشروع قانون يجرم كل أنواع التمييز بين كل المواطنين المصريين عملا بنصوص المواد الواردة في الإعلان الدستوري، ودراسة مشروع القانون الموحد لبناء دور العبادة، بالإضافة للاستجابة لطلبات فتح الكنائس المغلقة بعد دراسة كل حالة، وحظر التظاهر والتجمهر أمام دور العبادة، وتفعيل القوانين التي تحظر استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية والحزبية، كما تضمن عمل اللجنة موافاة رئاسة مجلس الوزراء بنتائج التحقيقات في أحداث الفتنة

<http://www.nchregypt.org/media/ftp/Imbaba%20report.pdf>.^{٢٦}

تقرير لجنة تقصى الحقائق في أحداث منطقة إمبابة « مايو ٢٠١١ »

<https://goo.gl/Z0uUR4>.^{٢٧}

العيسوي: لابد من التعامل بحزم مع أحداث إمبابة لوأد الفتى

<http://www.ahram.org.eg/archive/Incidents/News/76907.aspx>.^{٢٨}

المجلس العسكري يقرر إحالة ١٩٠ شخصا متهمين في أحداث إمبابة للنيابة العسكرية

<http://massai.ahram.org.eg/Archive/Inner.aspx?ContentID=32676>.^{٢٩}

أقباط ماسبيرو: نحترم البابا نعم.. نفرض الاعتصام لا

الطائفية التي حدثت بعد الثورة، والإعلان عنها دون الإخلال بسرية التحقيقات.^{٣٠}

بدأت الانقسامات والخلافات تتصاعد داخل اللجنة بعد شهر واحد من تشكيلها، حيث أبدى بعض المؤسسين من الأقباط وشباب الثورة استياءهم من رئيس اللجنة، الدكتور على الغتيت، المستشار القانوني لمجلس الوزراء، لعدم عقد أي اجتماعات رسمية، ولضعف أداء عمل اللجنة، والتي لم تتطرق إلى أي قضية من القضايا الطائفية العاجلة حينها، ولم تقم بدورها، بالاطلاع على قانون بناء دور العبادة الموحد.^{٣١}

استمرت اللجنة في عملها بشكل صوري، تعقد اجتماعا من حين إلى آخر، وتصدر تقارير يتم تجاهلها، كان آخرها تقرير اللجنة حول هدم كنيسة الماريناب بأسويوط، الأمر الذي دفع المستشارية نهي الزيني وآخرين لتجميد عضويتهم باللجنة^{٣٢}، فكان آخر عمل للجنة في أكتوبر ٢٠١١، لتندثر بعد ذلك بعد أن تم إجهاض أي محاولات جادة لعملها.

الماريناب قنشة ماسبيرو

أغسطس - ٣٠ سبتمبر ٢٠١١

شهدت قرية الماريناب، التابعة لمركز إدفو محافظة أسوان، على مدار شهر، أعمال عنف بين مسلمين ومسيحيين، انتهت بهدم عدد من المسلمين كنيسة الشهيد مار جرجس، وحرق بيوت للمسيحيين. تفجرت الأحداث عندما شرع أقباط القرية في تحويل مبنى خدمي، من الطوب اللبن، إلى كنيسة، بعد حصولهم على ترخيص من الجهات المختصة بإعادة بنائه بالخرسانة.

تفيد الشهادات والأوراق الرسمية بأن مسيحيو القرية واطلبوا على الصلاة في المبنى محل الخلاف منذ عام ١٩٤٠، وخوفاً من انهيار المبنى تقدموا بطلب للإدارة الهندسية لترميم الكنيسة، بعد معاينة لجنة استشارية هندسية من محافظة أسوان للمكان، أصدرت تقريرها بأن المبنى لا يصلح للترميم أو للصلاة فيه وأنه يجب إحلاله وتجديده، أرسل محافظ أسوان طالباً رأي مفوضي هيئة الدولة، صدر القرار بأنه لا مانع من إحلال وتجديد الكنيسة، وافقت الإدارة الهندسية للمحافظة على الرسوم الهندسية، وصدرت رخصة البناء برقم ٤٢ لسنة ٢٠١١ باسم كنيسة مار جرجس.^{٣٣}

بعد احتجاجات مسلمو القرية على عملية البناء وتجدد المناوشات والاحتجاجات أمام الكنيسة، صدرت أوامر أمنية بوقف عملية البناء لحين انتهاء الأزمة، عقدت خلال هذه الفترة ٣ جلسات عرفية بحضور قيادات أمنية وممثلين لعائلات القرية المسلمين والمسيحيين، اضطر المسيحيين خلال الجلسة الأولى للموافقة على شروط المسلمين والتي تضمنت عدم وضع صلبان أعلى الكنيسة، وعدم تعليق أجراس أو ميكروفونات. فيما رفضوا هدم القباب الست الموجودة أعلى الكنيسة، انتهت الجلسة برضا الطرفين وتعهد المسلمين باحتواء الشباب، وعدم التعرض لعملية البناء،

<https://goo.gl/HNhhST>.^{٣٠}

الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء

goo.gl/DPjxQq.^{٣١}

أنباء عن استقالة جماعية داخل لجنة العدالة الوطنية بمجلس الوزراء

<https://goo.gl/iKOx1J>.^{٣٢}

الزيني تجمد عضويتها في «العدالة الوطنية»

^{٣٣} راجع هامش ١٠

إلا أن احتجاجات تجددت بعد يومين ورفض مسلمو القرية أن يتم بناء الكنيسة من الأساس، وفشلت جلسات الصلح، إلى أن انتهى الأمر بهدم الكنيسة في حضور القوة الأمنية المعينة للحماية بعد تحريض من خطيب صلاة الجمعة في ٣٠ سبتمبر.^{٣٤}

كان لتصريحات محافظ أسوان «مصطفى السيد» دور في اشتعال الأزمة، حيث نفى وجود اضطهاد للأقباط في القرية أو تعرض الأبرياء للاعتداءات أو المساكن للحرق، كما برر اللواء السابق عملية الهدم بدعوى أن المبنى «مضيفة» وليس كنيسة، وأن المسيحيين خالفوا شروط البناء بتعديهم المساحة المصرح بها بالمستندات القانونية، مما استدعى عملية الهدم تطبيقاً للقانون، مضيفاً أن الكثافة السكانية أقل من الحد الذي يسمح بإقامة كنيسة، وأن أقرب كنيسة تقع على بعد ٢ كم فقط.^{٣٥}

غضب المسيحيين يتصاعد، ويبدو أنه لا نية لدى حكومة عصام شرف والمجلس العسكري لإيجاد حلول جادة لحل الأزمة، كسابقها اكتفي الطرفان بالوعود والجلسات العرفية كبديل للحلول السياسية والقانونية، وبالرغم من التقارير التي رفعتها عدة جهات لمجلس الوزراء، والتي تضمنت تحذيرات من اشتعال الأحداث، وكذلك نقاط واضحة لحل الأزمة، إلا أن قيادة البلاد قابلتها بالتجاهل التام، حيث أوصت لجنة «العدالة الوطنية»، التي شكلها مجلس الوزراء لمتابعة ملف الأزمات الطائفية، بعزل محافظ أسوان، لعدم كفاءته في التعامل مع أزمة كنيسة الماريناب، وحملته مسئولية توتر الأوضاع، وطالبت اللجنة في تقريرها بالترخيص للكنائس التي تقام فيها الصلوات والتي لم تحصل على تصاريح في السابق.

أصدرت اللجنة تقريرها بعد الاطلاع على تقرير لجنة تقصي الحقائق التي ذهبت إلى أسوان للوقوف على أسباب وتدايات الحادث، وقالت اللجنة في تقريرها «اللواء مصطفى السيد محافظ أسوان، أخطأ في التعامل مع الأزمة بالإضافة التي تصريحاته التي استفزت الأقباط»، كما قدم المستشار محمد عطية، وزير التنمية المحلية، تقريراً لرئيس الوزراء د. عصام شرف، يتضمن مجموعة من الإجراءات للتعامل مع الموقف، لم تُعلن الحكومة وقتها عن نتائج أي من التقارير، كما لم تشر في أي من بياناتها الرسمية إلى دور اللواء مصطفى السيد في اشتعال الأزمة خاصة بعد تصريحاته الرسمية التي لم تتبرأ منها الدولة وبالتالي تعبر عن موقف الحكومة.^{٣٦}

<https://goo.gl/tbGSL3> .٣٤

الكنيسة في أسوان تنفى عقد جلسة صلح عرفية بشأن أزمة «الماريناب»

<https://goo.gl/hKMfc٢> .٣٥

مفاجآت في تقرير الكاتدرائية حول أزمة (كنيسة الماريناب)

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/115790> .٣٦

لجنة العدالة الوطنية بمجلس الوزراء توصي بعزل محافظ أسوان لفشله مع النوبيين والأقباط

مشاهد الغضب القبطي ١ أكتوبر - ٨ أكتوبر

يُعلن القمص صليب إلياس الديك، وكيل مطرانية أسوان، عن صوم انقطاعي للأقباط في أسوان لمدة ثلاثة أيام، قائلاً «نحن نهدف في صومنا أن نقول لله ارحمنا يا الله، وأن يتدخل في حل الأزمة الحالية، وهذا دور الكنيسة الروحية أنها تلجأ لله في وقت الأزمات والضيق لكي يتدخل برحمته.»^{٣٧}

خارج أسوار الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة، كانت هناك مشاهد أخرى للتعبير عن الغضب، مئات الأقباط يفتشون الأرض بشارعي ٢٦ يوليو ورمسيس، يرددون هتافات ضد حكم المجلس العسكري، ينضم إئتلاف شباب الثورة للاحتجاجات للمطالبة بإعادة بناء الأجزاء المزالة من كنيسة الماريناب وإقالة محافظ أسوان.^{٣٨} تظاهرات في ٣ أكتوبر أمام ديوان عام محافظة أسوان اعتراضاً على منع الأقباط من إقامة دور للعبادة وحرق منازلهم.^{٣٩} ٤ أيام مرت دون إعلان اعتذار من الحكومة أو إقالة المحافظ، فانطلقت دعاوى من اتحاد شباب ماسبيرو للتظاهر أمام اتحاد الإذاعة والتلفزيون، آلاف يستجيبون و يعلن المتظاهرون في ٤ أكتوبر عن نيتهم الدخول في اعتصام مفتوح للمرة الثالثة أمام ماسبيرو لحين تنفيذ مطالبهم.^{٤٠} في المساء فضت قوات الشرطة العسكرية الاعتصام بالقوة، أطلقت الرصاص في الهواء، واستولت على محتويات سيارة نصف نقل كانت تنقل خيام وبطاطين تمهيداً لبدء الاعتصام.^{٤١} زاد غضب الأقباط بعد انتشار فيديو على موقع يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت لمطاردة المعتصمين في الشوارع واحتجازهم في سيارة الترحيلات، واعتداء الشرطة العسكرية على مواطن، عرف فيما بعد بأنه «رائف أنور فهيم»^{٤٢} وأنه أصيب بكسور في ساقه وذراعه، وجروح قطعية في الوجه ومناطق متفرقة في جسمه، نُقل على أثرها إلى المستشفى القبطي لتلقي العلاج.^{٤٣} تتزايد الاحتجاجات، ويعلن اتحاد شباب ماسبيرو عن فعاليات «يوم الغضب القبطي» في التاسع من أكتوبر، مسيرات وتظاهرات تنطلق بالتوازي في ٧ محافظات، الإسكندرية وبنى سويف وقنا وأسيوط والمنيا والأقصر، وبطبيعة الحال -المركزية والكثافة السكانية- تركزت الكتلة الأساسية في القاهرة، مسيرة أخطر الاتحاد بها الجهات المختصة، ضمت الآلاف يتضامن معها إئتلاف شباب الثورة ومجموعة من الحركات والأحزاب السياسية، تبدأ في الرابعة عصرًا من دوران شبرا متجهة إلى ماسبيرو لتنضم إلى مئات المتظاهرين المتمركزين بالقرب من ماسبيرو، للتنديد بتعامل الدولة مع قضايا الأقباط، والمطالبة بإقالة محافظ أسوان، بناء كنيسة الماريناب، وإقرار قانون موحد لدور العبادة.^{٤٤}

<https://goo.gl/hDBJBh> .٣٧

الكنيسة تدعو الأقباط لصوم انقطاعي الأربعاء المقبل بسبب أزمة «الماريناب»

<https://goo.gl/xYkFAp> .٣٨

أقباط يفتشون شارع رمسيس احتجاجاً على أحداث الماريناب

<https://goo.gl/xDQqHx> .٣٩

ألف قبطي يتجهون أمام محافظة أسوان للمطالبة بإعادة بناء الماريناب

https://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=3sQINxZvXPw .٤٠

شهادة الناشط مينا ثابت بقناة الحياة ٤ أكتوبر

https://www.youtube.com/watch?v=-qnz_xksPi4 .٤١

مشاهد نادرة بداية فك إعتصام ماسبيرو

<https://www.youtube.com/watch?v=hbdHCeF0vvw> .٤٢

فض اعتصام ماسبيرو بالقوة من قبل قوات الجيش

<http://www.masress.com/tahrirnews/47114> .٤٣

غضب قبطي من الاعتداء على رائف.. وجبرائيل: الداخلية تحقق

<https://goo.gl/gvtmg1> .٤٤

اليوم .. مظاهرات الغضب للأقباط في ٦ محافظات ومسيرة حاشدة أمام ماسبيرو

◆ ماسبيرو وقائع العنف المميت

رد الفعل كان سريع، فقد قابل عنف الدولة في تعاملها مع الأقباط انتشار سريع لدعاوى التظاهر التي تضامنت معها جهات عديدة، فرفع اتحاد شباب ماسبيرو مطالب اليوم التي كان على رأسها رفض تعامل الدولة بعنف وإقالة محافظ أسوان وإعادة بناء الكنيسة، وبتطور الأحداث اشتبكت قوات الجيش والأمن بمساعدة مدنيين مع المتظاهرين أمام ماسبيرو، فكانت محصلة يوم الغضب الذي دعا إليه الأقباط أحداث ماسبيرو (٢٤ قتل وعشرات المصابين).

من الذي دعا؟

تبنى اتحاد شباب ماسبيرو الدعوة للمسيرة المركزية بالقاهرة، تبدأ من دوران شبرا في الثالثة عصرًا وتنتهي أمام ماسبيرو^{٤٥}، لتتضم إلى وقفة تبدأ هناك في وقت سابق، وقد أجرى الاتحاد في ٧ أكتوبر استفتاء لقياس نسبة المشاركة في المسيرة عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وافقت خلاله الأغلبية على النزول ردًا على هدم كنيسة الماريناب والاعتداء على الأقباط في اعتصامهم الأخير^{٤٦}.

كما أعلن الاتحاد في نفس اليوم عن التنسيق مع مجموعاته في محافظتي الإسكندرية والمنيا، لتبدأ مسيرات بالتوازي أمام مكتبة الإسكندرية وأمام المطرانية بالمنيا^{٤٧}، سرعان ما انتشرت الدعوة، وتضامن معها حركات سياسية مثل ائتلاف شباب الثورة، وشباب من أجل العدالة والحرية، وحركة شباب ٦ أبريل وأحزاب مثل التحالف الشعبي الاشتراكي والعدل^{٤٨}.

بالتوازي مع دعوة مسيرة شبرا، انطلقت دعوة لوقفة احتجاجية أمام ماسبيرو، قادها المجلس الاستشاري القبطي -الاتحاد القبطي المصري حينها- أحد الكيانات السياسية القبطية التي تشكلت بعد الثورة، والذي أسسه المحامي ونائب مجلس الشعب السابق إيهاب رمزي. ففي السادس من أكتوبر أعلن الاتحاد القبطي عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، عن الاتفاق مع كيانات سياسية على تنظيم وقفة احتجاجية على كورنيش النيل أمام ماسبيرو، تبدأ في الخامسة وتنتهي في الثامنة من مساء يوم الأحد ٩ أكتوبر، كما دعا لتنظيم وقفات أمام مقر المحافظات أو على كورنيش النيل أو البحر، بالتزامن مع الوقفة الرئيسية بالقاهرة^{٤٩}.

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/116610>.٤٥

مسيرة قبطية مملابس بيضاء من شبرا إلى ماسبيرو للتنديد بـ«أحداث ماريناب»

<https://www.facebook.com/questions/287587971268819/?match=2YXYp9iz2KjZitix2Ygs2YXYs9mK2LHYqQ>.٤٦

<https://www.facebook.com/Coptic.Masbero/posts/287529931274623>.٤٧

<https://www.facebook.com/Coptic.Masbero/posts/288282994532650?match=2YXYp9iz2KjZitix2Ygs2KfZhdin>.٤٨

<https://www.facebook.com/Coptic.union/photos/a.141544642611052.27622.122311431201040/1422650458723>.٤٩

45/?type=3&thea

<https://www.youtube.com/watch?v=BPPHssdwYnQ>

أوضح الاتحاد القبطي في بيان رسمي صدر صباح اليوم المنتظر عن خطة سير اليوم، «ندعو شرفاء مصر لوقفه احتجاجية سلمية بالملابس السوداء والشموع مع الأحزاب والحركات الوطنية للتعبير عن رفضنا للظلم الذي يتعرض له أقباط مصر»، منوهين على أنه لا نية للاعتصام، وأن عدة مسيرات ستتحرك من شبرا والعمرانية وإمبابة ليلتقوا جميعًا مع الوقفة أمام ماسبيرو في الخامسة من عصر الأحد.^{٥٠}

الأحد الدامي

في الرابعة عصرًا، بدأ المتظاهرون في التجمع أمام ماسبيرو استعدادًا للوقفة بالشموع المتفق عليها، والتي شارك فيها قساوسة وانضم إليها نشطاء ومتضامنون وأعضاء في حركات وأحزاب سياسية بشكل فردي.

«وصلت عند ماسبيرو حوالي الساعة ٥:٣٥ مساءً للمشاركة بالوقفة بالشموع ... قابلت زميل لي هناك وكنا نوزع الشمع على المتظاهرين... لاحظت وأنا ماشية باتجاه المبنى إن في كم مهول لم أشهده في أي مظاهرة من قبل من قوات أمن مركزي وشرطة عسكرية ومدركات جيش. حينما وصلت مسيرة شبرا كنا نصفق ونرحب بها وكان الهتاف مستمر قبل وبعد وصول المسيرة بهتافات مثل مسلم مسيحي ايد واحدة - يسقط يسقط حكم العسكر»^{٥١}.

«التواجد الأمني أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون كان مكثفًا، برزت في مشهد التأمين قوات الجيش والشرطة العسكرية، مجهزين بمعدات فض الشغب، الهراوات والخوذ والعصيان، فيما كان التواجد الأمني لأفراد الشرطة المدنية متوارياً»^{٥٢}.

«لما وصلنا ماسبيرو شفنا عساكر الجيش واقفة على ناحية المبنى بكثرة مع عصيان وفي منهم في الجزيرة اللي في الوسط والناحية الثانية من الشارع مع ضباط جيش واحنا كنا واقفين على الناصية الثانية، وقفنا وكانوا الناس اللي واقفين معنا بيوزعوا شمع وولعناه وكنا مبسوطين مع ناس رافعين صلبان ويفط وكمان كان فيه معنا قساوسة وناس مسلمين وأحزاب وقنوات بتصور وكنا مستنيين لما مسيرة شبرا توصل عشان نتجمع ونقول مطالبنا ونطالب بحقوقنا مع الاتفاق مع القسس ان الوقفة لغاية ٨ مساء بس ونروح»^{٥٣}.

في الثالثة والنصف تقريبًا واستجابة لدعوة اتحاد شباب ماسبيرو، انطلقت مسيرة قدرت في بدايتها بـ ٥ آلاف مشارك من دوران شبرا في اتجاه مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، للتنديد بتعامل الشرطة العسكرية مع اعتصام الأقباط، والاعتداء على رائف، والمطالبة بإقالة محافظ أسوان، وبناء كنيسة الماريناب، وإقرار قانون موحد لدور العبادة.

انطلقت المسيرة يتقدمها أقباط يرتدون أكفانًا بيضاء، رافعين صلبانا ولافتات كتب عليها «شهيد تحت الطلب» وبعضًا من مطالبهم، وعربة نصف نقل تحمل معدات الصوت والمكبرات، ويعتليها بعض من المنظمين والقساوسة.

<https://www.facebook.com/Coptic.union/photos/a.141544642611052.27622.122311431201040/1434379390883.0>

[89/?type=3&theater](https://www.facebook.com/Coptic.union/photos/a.141544642611052.27622.122311431201040/1434379390883.0?type=3&theater)

<http://www.copts-united.com/Article.php?I=951&A=45007#.TpFn4BwXDSA.facebook>

بالشموع والملابس السوداء.. وقفة احتجاجية للاتحاد القبطي المصري أمام «ماسبيرو»

٥١. شهادة أمل المهندس

٥٢. شهادة فيفيان مجدي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير

٥٣. شهادة سماح راغب

«وصلت الساعة ٣ الظهر، المظاهرة كانت بتتجمع، أعداد كبيرة جداً، أسر كاملة كثير: أطفال وآباء وجدود مع بعض، صلبان مرفوعة، شباب وشابات لابسين باستسلام مرايل مكتوب عليها ”شهيدة تحت الطلب“، وهتافات بحرقة بتتسائل ليه المصري لو مسيحي ما يبقاش آمن على كنيسته؟ ليه البوليس والجيش ما بيحموش الكنائس من التخريب؟ وليه بعد الثورة لسه النظام بيستخدم نفس أساليب أيام مبارك؟»^{٥٤}

كانت أعداد المتظاهرين غير اعتيادية، وتشير إلى أن الحادث الأخير وتبعاته كانا فارقين في نوعية وأعداد المشاركين في اليوم، العشرات من المتظاهرين ينضمون إلى المسيرة، لتضاعف الأعداد في نقاط الالتقاء المعلن عنها، حتى وصلت حسب تقديرات البعض من ٢٠ إلى ٢٥ ألف متظاهر أمام ماسبيرو.

«كانت المسيرة المتجهة من حي شبرا إلى شارع ماسبيرو تضاهي في ضخامتها الأعداد التي خرجت يوم الثامن والعشرين من يناير.... بدأت المسيرة في حوالي الرابعة عصرا من شارع شبرا، عابرة غابة من المباني، أحد المشاركين يشرح السبب الذي جعل عدد المتظاهرين في تلك المسيرة يفوق تلك التي خرجت الأسبوع الماضي للاحتجاج على الهجوم على كنيسة القديس جرجس في أسوان، فيقول إن جنود الجيش قاموا بضرب أحد القساوسة بقوة أثناء فض اعتصام الأقباط أمام مبنى ماسبيرو يوم الأربعاء»^{٥٥}.

في حدود «الساعة ٤:٣٠: القسيس المتحدث بياكد ان المسيرة سلمية وبيحيي المسلمين المتضامنين»، بعدها بشوية، الهتاف كان: ”يا طنطاوي جيشك فين، حرقوا بيوت المسيحيين، حرقوا كنائس مصريين“، كنا بنهتف ”يا ابن شبرا أنزل من دارك، لسه في مليون مبارك“، ”أنزل يا مصري“، والأعداد فعلاً كانت بتزيد، مسيحيين ومسلمين كانوا بينضموا للمسيرة، أغلب المسلمين اللي عدوا علينا في شبرا كانوا بيبيّنوا تضامنهم، بيتسموا، ويأكدوا على الهتافات»^{٥٦}.

إلا أنه أثناء مرور المسيرة من نفق شبرا فوق كوبري السبتية، تعرضت لاعتداءات بالحجارة والزجاج من مجهولين يُعتقد انهم من أهالي المنطقة، كما سُمع دوي طلقات نارية.^{٥٧} هذا ما أشار إليه أحد منظمي المسيرة في شهادة مجهلة لمؤسسة حرية الفكر والتعبير كما أكدت عليه أغلب الشهادات التي حصل عليها باحثو المؤسسة، وكذلك المواد المصورة سواء التي حصل عليها فريق العمل أو المتاحة من خلال الإنترنت.

«وفي أحد الأنفاق المرورية في شارع شبرا، وبعد وقت قصير من انطلاق المسيرة، فوجئ الجميع بصوت ما يشبه إطلاق النيران، مما دفع السائرين في المقدمة إلى أن يطلبوا من بقية المتظاهرين في الخلف أن يتوقفوا، فالمسيرة تتعرض لهجوم. وابل من الحجارة انهال من اليمين واليسار ومن فوق الكوبري الذي احتفى المتظاهرون أسفله»^{٥٨}.

«مشينا طبيعي جدا ف شارع شبرا، شوية احتكاكات بسيطة ومضايقات كالعادة، بس لأن العدد كان ضخّم والناس غضبانة جداً محدش تجرأ على إنه يشتمنا أو يتف علينا زي المرتين اللي فاتو. وصلنا أول شبرا بسلام واحنا معديين ف نفق شبرا تحت كوبري السبتية لقينا سيل حجارة وطوب نازل علينا من فوق الكوبري، شوية ناس اتصابت اصابات خفيفة تم اسعافهم على طول، فضلنا واقفين تحت الكوبري لحد لما شباب من اتحاد ماسبيرو طلوعوا فوق الكوبري

٥٤.شهادة لبنى درويش

٥٥.شهادة سارة كار

٥٦.شهادة لبنى درويش

<https://www.youtube.com/watch?v=TXWIRjdcmk0v>

٥٨.شهادة سارة كار

والناس الي كانوا بيرموا طوب اول ما شافوهم جريوا، تأكدنا ان الحوار بسيط وان دول مجرد أهالي مش عاجبهم منظر الصلبان الي ف المسيرة ف قالوا يصبحوا علينا بطريقتهم»^{٥٩}.

دون إصابات بالغة أكملت المسيرة طريقها، وفي منطقة القللي حدثت مناوشات بين الأهالي والمتظاهرين مرة أخرى، وبعد اطلاع فريق عمل التقرير على العديد من المواد المصورة، تبين أن هناك مجموعة من الأفراد اعتلوا أسطح الأبنية، وألقوا الحجارة وزجاجات المولوتوف على المسيرة، على أثر ذلك بادلهم بعض المتظاهرين إلقاء الحجارة، فيما استمر باقي المتظاهرين في طريقهم إلى ماسيرو.

«كملنا لحد القللي وعند مبنى هناك تابع للحي سمعنا ضرب نار شديد جداً، الناس اتفرقت وابتدت تجري ف كل حتة، كان فيه أب كاهن واقف فوق عريية من الي فيها الهتيفة الي بيقدوا المظاهرة، أول ما لقي القلق ده مسك الميكروفون وابتدى يهدى الناس وقال بالحرف الواحد: “ياجماعة احنا مظاهرتنا دي سلمية، مهما ظهرت استفزازات او احتكاكات هتفضل سلمية وبعد اذنكم مش عايزين اي حد يتنرفز ويفقد أعصابه حتى بالشتيمة او الإهانة، مش عايزين نبوظ شكل المسيرة.”^{٦٠}

وصلت المسيرة شارع الجلاء، مرة أخرى دون إصابات خطيرة، يتقدمها القس متياس نصر، والقس فلوباتير جميل، وقيادات من الاتحاد، لتكمل طريقها مروراً بمنطقة الإسعاف، بهدف الوصول إلى نقطة الالتقاء مع الوقفة أمام ماسيرو.

«تحت كوبري الجلاء، كانت الروح المعنوية للمسيرة عظيمة، هتافات قوية، أغلب الهتافات ذات الطابع الديني اختفت، وكتبت الساعة ٦:٠٤ : ”المظاهرة مليانة عواجيز و أطفال، لو حصل عنف هتبقى مأساة.“ كنا بنهتف: ”يسقط يسقط حكم العسكر، احنا الشعب الخط الأحمر“ و ”مصر لكل المصريين، أي ملة وأي دين“، ”الكنيسة أتحرقت ليه؟ العادلي راجع ولا إيه؟“ ساعتها كنا حوالي ٢٥ ألف شخص، أنا قررت أروح أشوف من الناحية الثانية الوضع عامل إيه.»^{٦١}

بحسب الشهادات والمواد المصورة التي اطلعنا عليها والتي تصور المشهد في محيط ماسيرو، فإن التواجد الأمني كان كثيفاً، خاصة لقوات الجيش، التي تمركزت بشكل أساسي أمام ماسيرو، وبعرض كورنيش النيل لمنع وصول المتظاهرين إلى بوابات مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، كما تمركزت قوات ومركبات عند ميدان عبد المنعم رياض وأمام كورنيش النيل.

وعلى الجانب الآخر من كورنيش النيل في اتجاه ماسيرو، كان المشاركون في الوقفة الاحتجاجية متجمعين حول المنصة التي يديرها المنظمون في انتظار وصول المسيرة، تتولى المنصة تنظيم الوقفة، والهتافات، وإلقاء الخطب والكلمات من المشاركين -أغلبهم شخصيات عامة وقساوسة- بهدف بث الحماس في المتظاهرين والتأكيد على المطالب وعلى سلمية الوقفة، وقد أعلن أحد القساوسة في كلمته عن الترحيب بمشاركة المسلمين في الوقفة، فيما رفض تواجد الأخوان المسلمين قائلاً: «احنا عارفين الي عايزين تعملوه في البلد. الهتافات تتصاعد «ارفع ايدك فوق انت مصري»

٥٩.شهادة بيشوي سعد

٦٠.شهادة بيشوي سعد

٦١.شهادة لبنى درويش

«مليونية مليونية»، طلبت المنصة من المشاركين الهدوء حتى يتمكن الجميع من سماع كلمة الكاتبة فاطمة ناعوت، وفي الوقت التي كانت تستعد ناعوت لإلقاء كلمتها، كانت مسيرة شبرا على مشارف الوصول، وصلت مقدمة المسيرة بالفعل، وكانت البقية في طريقها للحاق بهم، وهنا بدأت صفوف الشرطة العسكرية المنتشرة بعرض كورنيش النيل قبل ماسيرو في التحرك باتجاه المتظاهرين.^{٦٢}

«أنا وصلت قبل ما المسيرة الكبيرة توصل، يعني كان فيه بالفعل ناس بتطلع قدام، وعربيات وموتوسيكلات بتطلع تشوف الدنيا فيها إيه، وتحذرننا، وصلت قدام مبنى الإذاعة والتلفزيون، يعني جيت من عند هيلتون كده، وما دخلتش من ورا، دخلت من قدام عند كوبري أكتوبر كده، بمجرد ما دخلت شفت حوالي أربع خمس عربيات اللي هم فهد وكام عربية جنبيها، كانوا راكنين بالضبط على الرصيف قدام مبنى الإذاعة والتلفزيون، كانوا واقفين مش بيتحركوا، وكانت الوقفة موجودة عند حطة كنا بنسميها البُرْجيلة، اللي هي حطة جوه شوية كده ناحية مبنى الإذاعة والتلفزيون، في الشارع الجانبي كده وراها، كان الناس واقفين هناك بالشموع بقالهم ساعتين من الساعة ٤ إحنا كنا واقفين من الساعة ٤ لحد ٦، الدنيا كانت زي الفل، وكنا بنصوّر فيديو، والناس كانت واقفة بالشموع، ولا أي حاجة، مجرد بس ما المسيرة بدأت تدخل. يعني أول حاجة شفتها إن الجنود كانوا بيضربوا نار من فوق المدرعات».^{٦٣}

النصف ساعة الأكثر دموية

«مره واحده لقيت دراعي بيتشد لتحت ببص على الواد اللي كان ماسكني لقيت رجله تترنح وفيه رصاصة في جنب راسة اليمين وتقريباً طلعت من الناحية الثانية أو لأ معرفش، الواد بدأ يترنح ووقع متكعبل على الأرض وباصلي فوق نظرة إذبهلال، نظرة عدم تصديق اللي حصل، نظرة هو أنا يموت طب ليه وإزاي، نظرة عدم تصديق للموت نفسه».^{٦٤}

مع بداية وصول مقدمة المسيرة لمحيط ماسيرو بدأت المناوشات بين قوات الجيش والمتظاهرين في الصفوف الأمامية، وأشارت العديد من الشهادات إلى أنه بمجرد وصول المتظاهرين إلى أطراف ماسيرو ارتبكت قوات الأمن من أعداد المشاركين، وأنه بعد ثواني معدودة سُمع دوي إطلاق أعيرة نارية، ومن هذه الشهادات اتضح أن بداية إطلاق الرصاص كان حوالي الساعة ٦:٢٠ تقريباً، وأنه بدأ في الهواء لمنع المسيرة من التقدم في طريق ماسيرو.

«عند بداية بوابات مبنى ماسيرو، حيونا المتظاهرين في الوقفة وهتفنا أول هتاف لمدة ٣٠ ثانية بالضبط ومرة واحدة طلعت الشرطة العسكرية والأمن المركزي علينا بغباوة لما اكتشفوا إن المسيرة ٢٠ ألف».^{٦٥}

«أول ما وصلت لأطراف مبنى ماسيرو، وقبل ما المسيرة تلحق توصل من الناحية الثانية، لقيت الناس بتوع الوقفة

<https://www.youtube.com/watch?v=aXQzObqv8k>^{٦٢}

٦٣. شهادة مينا ثابت

٦٤. شهادة محمد الزيات

٦٥. شهادة رامي يوسف

بيهتفوا، "مسلم ومسيحي يد واحدة"، وبعدها بحوالي ٣٠ ثانية لقيت صفوف من الأمن المركزي بتجري علينا وهم ييضربوا نار في الهواء، الناس كلها جريت عشان تهرب من الضرب، والضرب اللي كان في الهواء ابتدى يبقى على مستوى جسمنا... الناس كلها بتجري. وعساكر الجيش والأمن المركزي محاصرنا من كل اتجاه، فوق الكوبري، تحت الكوبري، شارع هيلتون رمسيس وميدان عبد المنعم رياض. الناس اللي معاها أطفال أو ناس كبيرة في السن، بدأت تدور على بعض وتحاول تبعد بعيد عن الخطر. كل الناس كانت مخضوضة جداً، محدش كان مستعد للعنف ده، الساعة ٦:٢٦ قلت على تويتز: "ولاد الكلب ييضربوا نار على مسيرة مليانة أطفال، ٦:٣٢: ضرب نار ثاني."^{٦٦}

«لم تتعدى مدة زمنية ٣٠ - ٤٠ ثانية من وصول المسيرة وبدأت الشرطة العسكرية في إطلاق النار على المتظاهرين، كنا بنجري زي الفراخ وعمالين نشوف ناس بتقع من حولنا. إصابات ودم كثير وشفيت أنا وزميلي واحد ميت بعد ما أخذ رصاصة في ظهره وواحدة أخرى بين فخذه (تقريباً ردت من الأرض إلى هذه المنطقة). كانت الناس في حالة هستيرية وكل المحلات كانت بتقفل»^{٦٧}.

استمرت قوات الجيش في إطلاق الأعيرة النارية في الهواء، واستمرت المناوشات في الصفوف الأمامية بين المتظاهرين و صفوف قوات الشرطة العسكرية لفترة قدرها باحثو المؤسسة وفقاً لمشاهداتهم ب ٥ دقائق تقريباً، إلى أن بدأ إطلاق الرصاص في مستوى أجساد المتظاهرين، وبعد أقل من دقيقة، بدأت مدرعات الجيش في التحرك باتجاه المتظاهرين.

«أول ما وصلت جنب ماسيرو لقيت الناس بتراجع جري والعساكر جاية علينا، كان في صوت رصاص كثير، معرفش حي ولا ايه، جرينا اخر الشارع ولفيت من عند الكورنيش، وشفيت بعيني مدرعتين جيش طالعين علينا بسرعه والناس بتجري منهم، واحدة منهم دهست اتنين تقريباً راحت الناس اتلمت عليها و ولعوا فيها، المدرعات وهي جاية كانت بتخبط العربيات اللي راكنة وتقلبها كمان... لقينا المدرعة الثانية جاية علينا بسرعه جنونيه، الناس اللي كانت بتطلع على الرصيف كانت بتطلع وراهم، دهست مش خبطت، ابتدينا نشيل في الجثث و ندخلهم في العمارات و نجرى، و هرج و مرج»^{٦٨}.

«خارج فندق رمسيس هيلتون، توقفت الهتافات لوهلة، وتضاءلت فرحة النجاة من هجوم شبرا مع انحراف المسيرة باتجاه شارع ماسيرو. فقد قوبلت التظاهرة على الفور بطلقات نارية في الهواء، ولم تتوقف الطلقات مع مضي المتظاهرين في طريقهم.

فجأة! تراجعت حشود كبيرة من البشر، وحدث شيء غريب. فقد شرعت مدرعتان في السير بسرعة مخيفة، مخترقة صفوف المتظاهرين الذين قفزوا مبتعدين عن طريقها. وعلى سطح كل عربة كان هناك جندي يحمل بندقية يوجهها في جميع الاتجاهات بعشوائية. ورغم ذلك، صعبت أصوات الصراخ المتعالية من تحديد مصدر أصوات النيران.

اندفعت العربتان العسكريتان في مسار متعرج عبر شارع ماسيرو وأسفل كوبري أكتوبر ثم عادت إلى الخلف في نفس الوقت، وسط أصوات الطلقات النارية وصراخ المتظاهرين التي لا تتوقف.

«ثم حدث الأمر، قفزت واحدة من هاتين العربتين فوق الجزيرة الوسطى كحيوان هائج، ورأيت أشخاصا يختفون

٦٦. شهادة لبنى درويش

٦٧. شهادة أمل المهندس

٦٨. شهادة ستيف نبيل

أسفلها. لم أتمكن من رؤية ما حدث لهؤلاء حيث بدأت المركبة تندفع باتجاهي»^{٦٩}.

«اهم جزء هو شهادتي اللي هقولها في النيابة إن كان جنب رجلي مخ إنسان دهس. وبعديها ب ٣٠ دقيقة كنت واقف في حنة بعيدة قوي عن الضرب وقدامي شاب مرة واحدة وقع وطلع خد رصاصة في ظهره وشيلته انا ومجموعة وودناه للإسعاف.»^{٧٠}

تشير كثير من الشهادات إلى أن الأمر برمته استغرق نصف ساعة، لكنها كانت الأكثر دموية، وظلاماً أيضاً، حيث انقطع التيار الكهربائي عن المنطقة مع بداية تحرك المركبات العسكرية، وأنه كانت هناك ثوانٍ معدودة بين إطلاق الرصاص على مستوى أجساد المتظاهرين وسقوط القتلى وبين بدء تحرك المدرعات لتفريق المتظاهرين، كما تؤكد جميع الشهادات أن المدرعات تحركت في مسارها ذهاباً وإياباً عدة مرات.

«مرة واحدة سمعنا صوت طلقات رصاص غزيرة جداً، لقينا كل اللي قدامنا ييلفوا ويجروا علينا ويبصرخوا» اجروا دول ببيضربوا نار»، مرة واحدة الانوار كلها فصلت، وسمعت صوت عربية بتفرك ف الأرض، ببص لقيت مدرعة جيش جاية من بعيد بسرعة جنونية، وفي عسكري فوق المدفع بتاعها فاتح الرشاش ف كل اتجاه، الناس كانت بتجري زي المجانين ف كل اتجاه، والمدرعة كانت بتدهس أي حد ف سكتها، النور كان ضعيف جداً ومحدث شايف قدامه، سامعين بس اصوات صراخ وقزاز بتاع المبنى اللي قبل ماسيرو بيتكسر من الرصاص، وبعدين لقيت مدرعتين تانيين بيجروا بنفس الطريقة، وبيدهسوا اي حد ف سكتهم، خلصوا الشارع ولفوا ورجعوا كرروا اللي عملوه الناحية الثانية^{٧١}.

«الثلاث عربيات جريوا واختفوا بسرعة، واحدة منهم تباطأت، فالناس اتجمعوا وجريوا وراها بالطوب وهي بتمشي، وقفوها ورموا عليها باقي إشارة مرور مكسورة ومولعة، المدرعة ولعت، والطوب كمل، أغلب الناس ابتدوا يهتفوا «وقفوا الطوب»، وقعدوا يهتفوا للعسكري عشان ميخافش «اطلع اطلع اطلع»، كانوا خايفين انه يتحرق جواها، العسكري أخيراً طلع ونط، ناس قعدت تضربه، وناس أكثر قعدت تخلص فيه. العسكري ده كان لسه قاتل أخواتنا، كان لسه طايح فينا كلنا بقلب ميت، لكن الناس قررت ما توسخش إديها بدم، شفته بيجري في حماية أثنين رجالة كبار في السن.»^{٧٢}

«وصلت بعد ما المدرعات دهست المتظاهرين وتم إطلاق النار بالضبط بيمين ١٠ دقائق، كان في حالة هلع، صرخ وبكاء هستيري من السيدات والأطفال وقابلت راجل عجوز يبكي بحرقة و كل اللي نازل عليه «ابني مات، داسوا على ابني»، وكان في مصابين كتير شفتهم بعد ما العساكر ضربوهم كان في إصابات في الرأس وإصابات بطلق نار كثير، وناس سايحة في دمها ومش عارفين يروحوا بيهم فين والعربيات رافضة طبعاً تقف تأخذ أي من المصابين، جث الشهداء كانت محطوطة في عمارة أو جراج أو يمكن في الاثنين، بس أنا شفت منهم اتنين، كانوا مدهوسين تماماً والملائات لونها أحمر من كتر الدم»^{٧٣}.

٦٩. شهادة سارة كار

٧٠. شهادة رامي يوسف

٧١. شهادة بيشوي سعد

٧٢. شهادة لبنى درويش

٧٣. <https://www.youtube.com/watch?v=fRU1JW5cH9A>

٧٤. شهادة شهادة فرح سمعان

التفتيش والبحث على أساس الهوية

كان لتغطية التلفزيون المصري، والخطاب التحريضي الذي تم بثه خلال أحداث ماسبيرو الأثر الأكبر في خلق حالة احتقان طائفي، والذي أدى لنزول المواطنين للدفاع عن الجيش وفي مواجهة ما اعتبر تهديدا لهويتهم الإسلامية. وعلى الرغم من أن أغلب الشهادات تؤكد تفتيش واعتداء قوات الجيش على المواطنين على أساس هويتهم وذلك بمساعدة المدنيين، إلا أن شهادة محمد جوهر رئيس مجلس إدارة قناة ٢٥ يناير تبقى الأهم في هذا الشأن، والتي استطاع أن يدلي بها صراحة، ويكشف هويته، بعد خروجه من مصر، ومرور عام على الأحداث خلال مداخلة مصورة له مع يسري فودة^{٧٠}، وكان فودة قد أورد ذكر بعض تفاصيل شهادة جوهر في مقال له في المصري اليوم بعنوان «شاندلر مصر»، جُهل فيه المصدر حينها لحماية جوهر.

«إحنا في الأول خالص كنا بنبث على هوا ...، وده في الدور الثالث، فبنبقي قريبين جدًا من الشارع... فوجئنا قبل ما نخلص الكلام بقوات كبيرة جدا جدا من الجيش تطلق النار على المتظاهرين الأقباط في الهوا، وعلي قد معرفتي إن الطلقات اللي كانت بتطلق في الأول كانت «فشنك زي ما بيقولوا» صوت يعني طلقات صوت، وبعدين بعد كده لقينا وابل من الرصاص انطلق على المتظاهرين من أفراد مدنيين عند الكوبري، جاين من كوبري ٦ أكتوبر ومجموعات تانية في الظلام -مش عارفين- كانت واقفة فين فوق الأسطح إذا كان ٦ أكتوبر أو أسطح فندق هيلتون رمسيس قريب من المكان، ... دخلت في بهو العمارة اكتشفت إحنا كانت العمارة المفتوحة الوحيدة للمصابين لأن عربيات الإسعاف ما كانتش بتوصل الطرق كانت مقطوعة، ففتحن العمارة لكل مصاب وكل مقتول، شفت حوالي ٩ جثث، وحوالي أكثر من ٢٠ مصاب، وأهاليهم بتصوت، وشفنا مصابين مضروبين بالرصاص، وشفنا مصابين مدبوحين، وشفنا أجسام مهروسة بالدبابات، وطبعا الأستوديو في الدور ال ١١، فما قدرتش أطلع، رجعت تاني على الدور ال ٣. والحقيقة إحنا صورنا كل المناظر دي لكن ما قدرناش نعرضها نظرًا لبشاعتها، المهم طلعت في الدور الثالث تاني، وقبل ما أقعد على الكنبة لقيت الأمن الخاص بينا، عندنا لحماية المبنى ١٨ فرد أمن بقيادة لوا سابق، فلقيت اللوا السابق بيكلمني بيقولي: ده فيه أفراد من الشرطة العسكرية معها أفراد مدنيين عايزين المتظاهرين اللي طلوعوا الدور ال ١١ على رجليهم، واستخبوا فوق. أنا كان رد فعلي الطبيعي أنا قبل معرف إن هما طلوعوا ومين اللي طلع قتلته: إحنا ما عندناش حد طلع. وبصيت فوق لقيت فعلاً فيه ١٧ متظاهر، أنا افكرتهم كلهم أقباط، بعد ٣ أيام عرفت إن فيهم اتنين مسلمين وكان معاهم قس قبطي «قسيس»، فأنا بدون تفكير دول ناس قتلهم: دول ناس لا معاهم أي أسلحة ولا أي حاجة ولا معاهم إطلاقاً... دول ناس طالعين مذعورين لأن فيه ذعر وهيستريا حصلت عمري ما شفناها في حياتي، وطبعا في بعض من أهالي الضحايا كانوا بيحبوا الجثث، ويطلعوا يضربوا في الجيش اللي واقف برا، والجيش اللي كان بيقبض عليهم، فكان بيجري وراهم، فبعضهم لما دخلوا العمارة وبعضهم طلع من ورا، وفيه ١٧ دول طلوعوا السلم لفوق. فأنا بدون تفكير كان في عندنا في الدور ال ١٢ كان فيه حمام كده قررنا نعمله حمام بعد مدة فمش باين أوي انه حمام، فرحت مدخلهم الحمام ده، وفيه ستارة وحتينا مكتب قدام الستارة، وإحنا سامعين قوات الجيش طالعة تكسر في كل إزاز تلاقيه، وتعمل أصوات برجليها، وتعمل أصوات إرهاب، لغاية ما جم عندنا، ودخلوا

على المذيعة اللي كانت على الهوا ..«شيرين الصياد»، وهى كانت بتصوّت تقولهم: أنا حامل، ارحموني ارحموني. لأنهم كانوا حاطين المدفع، أمروا كل الناس اللي موجودين في المكتب ينبطحوا في الأرض، وحطوا المدافع في وشهم ... أول ما الناس كلهم اتجمعوا على الأرض ابتدوا يدوروا على البطاقات، أول واحد كان شاب مصور عنده ٢٣ سنة لقوا بطاقته مسيحي ضربوه وكسروا له إيده وعوروه في دماغه فتحوا له دماغه بظهر المدفع، وكانوا كل دقيقتين يعمروا المدافع ويسألوا: فين؟ بعد كدا ما لقوش ولا بطاقة مسيحي لأن زملائهم إدوا بطاقتهم زي ما حضرتك قلت إدوهم البطاقات، أنا مش لوحدي اللي حميت، ده ربنا وكل أفراد ٢٥ اللي كانوا بيشتغلوا،..الي كانوا همهم يحموا إخوانهم الأقباط، وبعدين فضلوا يدوروا بشكل هيسستيري وعصبي ما لقوش ولا بطاقة بعد كدا، لأن أول واحد ما لقوش معاه بطاقة برضه ابتدوا يضربوه فقراً قرآن، فراحوا سايبينه، ... واستمروا حوالي ٢٥ دقيقة، وبعدين نزلوا فلقيت الأمن بيكلمني مرة تانية، فأنا هداني تفكيري إني أتخلص من الأمن، هم طلّعوا لرجالة الأمن وما بيوقفهمش، وأنا خفت لاحسن الأمن من الناس التانية، أو امن المبني يقولوا لهم على الأقباط ..

المهم الجندي دخل بمدفع الرشاش ووقف على بعد خمس أو عشرة سنتي من الباب، لو كان فتح الباب كان هيلاقني ال ١٧ والقسيس في وسطهم، ... بعثوا بقى جابوا قوات تانية من الشرطة، وبرضه مدنيين معاهم ... بس أنا بصيت في وش واحد من الجنود وسألته «أنا فاهم إن إنت جندي، لكن مين الي معاك ده؟» فقال لي: «ده مواطن شريف». المواطن الشريف ده كان ماسك سيف وسلسلة في إيديه، وعمّال يكسر في الحيطان، ويكسر في الإزاز، ويكسر في كل شيء أنا هداني تفكيري بقى بعد ما مشيت الأمن بتاعي نقلت الناس، عندنا شقق كثير تحت في العمارة ... استمرت في نقلهم ١٢ ساعة، من الساعة ٧ للساعة ٧ تاني يوم الصبح انقلهم، كل ما تحصل هجمة أروح ناقلهم في مكان تاني أخاف لاحسن يكون حد قالهم إن دول موجودين في المكان ده من ٧ ل ٧ الصبح، كان بقى فيه حظر تجول اتفك الساعة ٧، الساعة ٧ الصبح لقيت المبني ما زال محاصر بنفس الأشخاص المدنيين والجيش وقوات من الأمن المركزي وكانوا برضه بيفتشوا في الشارع على البطايق وكانوا بيوقفوا العربيات اللي يلاقوا فيها صلبان ويعتدوا عليها، فإحنا قررنا إن من أول ما طلّع الفجر وحظر التجول إن إحنا نبتدي نطلع الناس الموجودين لأن ابتدينا نتعب، القس هو كان المشكلة، لأن هو رفض يغير ملابسه، واتحايلا عليه، وقال إن هو عايز يستشهد في هدوم القساوسة، قلت له: يا ابونا حتى اقلع غطاء الرأس الأسود ده، قلت له: بص تحت، لسه بيعتدوا على الناس تحت، ومنتظرينكم وعارفينكم ومنتظرين، ويببحثوا عنكم بالذات، فقالي: لا مطلقاً. وصمم كمان إنه ينزل ويحضر الجنازة، كانت الساعة بقت حوالي ٢ الظهر، واستمر التسريب من ٧ ل ٢ الظهر، القس في الآخر مقبلش مني اكرت من إني حطيت له المصحف معاه».

المستشفى القبطي

بعد اشتعال الأحداث وفور سقوط مصابين، تولى المشاركون في التظاهرة عملية الإسعاف بنقل المصابين لأقرب مستشفى، فكان «المستشفى القبطي» أحد الخيارات بحكم قربه من موقع الأحداث وتواجدها برمسييس، إلا أن تحريض التلفزيون الرسمي ودعاوى «حماية الجيش»، قد نقلت الاشتباكات بين المواطنين إلى أماكن متفرقة حتى وصلت إلى المستشفى القبطي الخالي تماما من الحراسة.

وتفيد الشهادات التي حصل عليها باحثو المؤسسة أن المتضامنين اضطروا إلى تكوين لجان شعبية لحراسة المستشفى من هجمات البلطجية، فظل محيط المستشفى القبطي ساحة معركة حتى ساعة باكرة من صباح اليوم التالي.

وأعلن المستشفى القبطي في اليوم التالي للأحداث أنه استقبل ٨٨ حالة ناتجة عنها ماسبيرو، منهم ١٧ حالة وفاة، و١٢ حالة تم حجزها بالمستشفى نظرا لحالتهم الصحية التي تحتاج لرعاية طبية، و ٦٩ حالة تلقت الإسعافات اللازمة و غادرت المستشفى.

◆ خطاب الإعلام الرسمي

ترسخت رسالة الإعلام الرسمي في دول النظم السلطوية، في كونه جناح السيطرة الناعمة للسلطة السياسية على شعوبها، يقابله جناح السيطرة بشكلها الأعنف متمثلاً في المؤسسة الأمنية، وتشكل منهجيات العمل بمؤسسة الإعلام الرسمي بما يوافق المزاج العام للسلطة، ويترجم ذلك تلقائياً إلى معايير يضبط بها إيقاع العمل الإعلامي ككل، من غير الوارد الخروج عنها، وحتى إن أتيح خروج فهو خروج محدد مسبقاً بهدف التنفيث السياسي واستكما ديكور الديمقراطية وشعارات الرأي والرأي الآخر. وتعتبر تغطية التلفزيون الرسمي لأحداث الأحد الدامي نموذجاً لذلك، حيث انحازت الرسالة الإعلامية بشكل صارخ لجهة من جهات النظام السياسي والمتورطة كطرف في الحدث؛ ففي مذبحه ٩ أكتوبر كان ماسبيرو المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة^{٧٦}.

تحريض ضد المتظاهرين

قال أسامة هيكل وزير الإعلام في ذلك الوقت في كتابة «حقيقة في زمن الكذب - ١٥٠ يوم في تاريخ مصر» عن تغطية التلفزيون للأحداث:

«نقل التلفزيون المصري أحداث ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١ كاملة وعلى الهواء مباشرة، حيث كان المتظاهرون قد بدأوا وقفهم الاحتجاجية أمام المبنى في الخامسة مساءً، ثم اندلعت أعمال العنف في السادسة والنصف، وبدأ النقل على الهواء في تمام الساعة الثامنة مساءً وحتى الواحدة بعد منتصف الليل، وقد راح ضحية هذا الحادث نحو ٢٥ مواطناً مصرياً مسيحياً وأحد جنود القوات المسلحة، ولم يكن ممكناً أن يقع حادث مأساوي أمام مبنى التلفزيون دون أن ينقله على الهواء»^{٧٧}

لا يرى هيكل أن هناك تحريض ضد المتظاهرين في تغطية التلفزيون، ويصف الأمر بأنه مجرد انفعال طبيعي حيث أشار في كتابة إلى أنه:

«في حدود الثامنة مساءً مع بدء التغطية المباشرة على قناتي النيل للأخبار والأولى، وقد لاحظت أن المذيع «رشا مجدي» قد بدأت التغطية بدرجة من الانفعال بالحدث، وهذا طبيعي نظراً لوجود المبنى في قلب الحدث، إلا أن الإعلامي يجب أن يتخلى عن انفعالاته، فاتصلت بإبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار، وطلبت منه أن أجري مداخلة على الهواء وقلت في المداخلة إننا لا نعرف من الذي يطلق الرصاص على من، وأن ما يحدث ليس فتنة طائفية، ولكنه محاولة لإسقاط الدولة المصرية»^{٧٨}

ويستمر في تعليقه على التغطية ويقول: «لكنني بعد فترة وجدت القناة الأولى تقدم تقريراً من داخل مستشفى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، والتي يتم نقل مصابي الشرطة العسكرية إليها، وقد تحدث أحد الجنود عن زميله الذي

٧٦. ماسبيرو مجرمًا

٧٧. - أسامة هيكل، حقيقة في زمن الكذب - ١٥٠ يوم في تاريخ مصر. صادر عن المصرية اللبنانية ٢٠١٢ ص ٥٣ وما بعدها.

٧٨. - المرجع السابق ص ٥٤.

سقط قتيلاً بجواره، وأطلق لفظ سباب للأقباط على الهواء، فانفعلت جدًّا واتصلت مرة أخرى برئيس قطاع الأخبار، وطلبت منه اعتذاراً فورياً عن هذا الخطأ للمشاهدين، وقد استغرق هذا الاعتذار ٣٥ دقيقة حتى تم بثه على الشاشة، وطلبت من رئيس قطاع التحقيق في الواقعة».

وقال «دفعني تزايد نبرة الهجوم على التلفزيون المصري، واتهامه بالتحريض على قتل الأقباط لتشكيل لجنة محايدة من خارج مبنى اتحاد الإذاعة ولتلفزيون برئاسة الدكتور «صفوت العالم» أستاذ الإعلام، وعضوية كل من «ليلى عبد المجيد» و«محمود علم الدين»، والخبير الإعلامي «ياسر عبد العزيز». وطلبت منهم وضع تقييم دقيق لأداء التلفزيون المصري وتحديد ما إذا كان محرصاً أم لا»^{٧٩}

توصل تقرير اللجنة إلى «أنه لم يكن هناك تحريض من جانب التلفزيون المصري خلال تغطيته لهذه الأحداث، لكن كان هناك أخطاء وقع فيها التلفزيون المصري وقنوات فضائية أخرى».^{٨٠}

وقال أسامة هيكل في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط «أن التقرير أوضح أن التغطية في بعض الأحيان كانت تتسم بعدم الحياد وأن الإفادات الواردة من قبل المراسلين وبعض المذيعين اقتصرت على رواية الأحداث من جانب واحد، وهو جانب القوات المسلحة دون محاولة إبراز آراء المتظاهرين أو من يمثلهم أو يتعاطف معهم.. كما أن التقرير انتقد أداء المذيعة رشا مجدى».^{٨١}

وخلص تقرير كانت قد أعدته مؤسسة حرية الفكر والتعبير^{٨٢} بشأن الأداء الإعلامي لماسبيرو -وهو الهيئة الحكومية الوحيدة المحككة للث الأرضي- في هذه الفترة، من خلال تحليل ٢٧٠ دقيقة من التغطية الإخبارية المباشرة لقناة النيل الإخبارية، إلى التورط المباشر لسياسات الإدارة باتحاد الإذاعة والتلفزيون في اهم الجرائم السياسية التي هددت الأمن والسلم العام في لحظة من أكثر اللحظات حرجاً ودقة ألا وهي التحريض على العنف والكرهية والتضليل والتشويه المتعمد، باستهداف فئات وشرائح من المجتمع ضد أخرى.

ومن معاناة فريق عمل التقرير لتفريغ النشرات الإخبارية يمكن القول بأنه كان هناك أوجه قصور في مراعاة معايير الحياد والتوازن والموضوعية في التغطية الإخبارية والكثير من الأخطاء المهنية في تغطية الإعلام الرسمي المرئي، حيث أذاع التلفزيون أخباراً عن إطلاق المتظاهرين «الأقباط» أعيرة نارية على جنود القوات المسلحة تسببت في قتل ثلاثة جنود وإصابة العشرات، دون الإشارة إلى الضحايا من المتظاهرين اللذين تم تجاهلهم تماماً.

فكان من أكثر الانحيات التي رصدها التقرير، الحرص والإصرار على وصف المتظاهرين بالـ«أقباط» دون مراعاة لحساسية وخلفيات التوتر الاجتماعي الطائفي في مصر، ووضع فئة من فئات المجتمع المصري في مقابل المؤسسة التي تراها قطاعات عريضة من المجتمع المصري الكيان الراسخ والأهم المسئول عن إدارة الدولة المصرية في تلك الآونة، حيث صور التلفزيون الرسمي ما يحدث على انه صدام مع المؤسسة العسكرية كلها وليس فقط الفرع السياسي

٧٩- المرجع السابق ص ٥٥.

٨٠- الأهرام في ١٦ أكتوبر ٢٠١١ <http://gate.ahram.org.eg/News/127257.aspx>

٨١- المرجع السابق.

٨٢- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تقرير ماسبيرو مجرماتاً بين التحريض السياسي على العنف والطائفية.. و تضليل الرأي العام حول تغطية «مذبحة ٩ أكتوبر»، وشارع محمد محمود

نموذجاً- ديسمبر ٢٠١١.

منها، فضلاً عن عدم مراعاة التوازن سواء في توصيف ونقل الأفعال التي يقوم بها كل طرف من أطراف الأزمة، أو في تغطية الإصابات والقتلى من الجانبين.

ونعرض هنا مقتطفات توضح انحياز التلفزيون الرسمي والتحريض الذي تم بثه على لسان مقدمي ومراسلي النشرات الإخبارية.

«٧:١٧ مشاهدنا وتصحيحاً للنبا الذي أذعناه منذ قليل نذكركم أن جندياً واحداً من القوات المسلحة وليس ثلاثة جنود قد استشهدوا وأصيب عشرون آخرون بعد إطلاق متظاهرين أقباط النار عليهم»

«٩:٠٤ ثلاثة شهداء وأكثر من مائة مصاب من جنود الجيش بعد إطلاق النار عليهم من متظاهرين أقباط أمام ماسبيرو»

«ونذكر بالخبر العاجل حيث قام المتظاهرون الأقباط أمام مبنى ماسبيرو برشق رجال الجيش والشرطة كما قاموا بحرق بعض العربات التابعة للجيش أمام المبنى»

كما قالت المذيعة رشا مجدي:

«حتى الآن يمكن أكثر من ثلاثة شهداء عشرين مصاب وكلهم من جنود الجيش وبأيدي من ليس بأيدي الإسرائيليين او بأيدي عدو ولكن بأيدي فئة من أبناء الوطن هذا الجيش الذي يضرب الآن هو الذي وقف بجوار الثورة، هذا الجيش هو الذي حمى الثورة، ورفض أن تطلق رصاصة واحدة على أي من أبناء الشعب المصري، لنجد اليوم أن هناك من يطلق الرصاص على أبناء الجيش»

كان هذا بعض مما أذاعه التلفزيون الرسمي أو ورد على شريط الأخبار على شاشته على مدار ٢٧٠ دقيقة -فترة تغطية الأحداث-، حيث جاءت إما على لسان مراسلين أو مذييعين بقنوات النايلى تي في، وأخبار مصر والنايلى للأخبار.

ويمكننا هنا الإشارة إلى دور التغطية الإخبارية غير المتوازنة في التحريض أو استعداد أطراف خارج الحدث لتكون جزء من الحدث مع طرف ضد آخر، وأن ما حدث لا يقتصر على تشخيص الأزمة تحت إطار القصور المهني حيث تم استغلال ذلك بشكل متعمد وبتوظيف سياسي مركزي لأن تتم صياغة الأحداث بشكل إثاري وتحريضي ومضلل لخدمة أهداف وتوجهات النظام السياسي القائم.

فعندما تم إذاعة أول خبر بعد حوالي أكثر من ساعة من تغطية غير متوازنة من قبل المراسل الميداني أثناء حوار مع المذيع عن دخول طرف ثالث في مشهد الأحداث وهم (أهالي بولاق أبو العلا)، جاءت صياغة المراسل للخبر تحمل انطباعاتاً إيجابية حول نزول الأهالي ودورهم في تأمين منطقة الكورنيش والحيلولة دون اشتباك المتظاهرين مع جنود القوات المسلحة، وكان كالتالي:

(في النصف ساعة الثالثة) أول إعلان عن توجه مواطني بولاق أبو العلا لمهاجمة المتظاهرين الأقباط:

المراسل الميداني: هل تسمع هذه الصيحات الشديدة الآن؟

المذيع: نعم أسمعك.

المراسل الميداني: من الواضح أن بعض المواطنين من منطقة بولاق يحاولون الهجوم على المتظاهرين الأقباط لا أدري لماذا، بعضهم يقول إن رؤيتهم للعساكر وهي تموت وتصاب أمامهم دفعت بعض المواطنين من المناطق المحيطة بماسبيرو يحاولون الدخول والتعامل مع المتظاهرين، ولكن الشرطة تحجز بين الفريقين.

وفي النصف ساعة الخامسة في حوار بين المذيع وموفد قناة النيل في منطقة الكورنيش:

المذيع: ويبدو لي من المشهد إن أهالي منطقة بولاق وحتى منطقة روض الفرج انضم بعض الأهالي إلى المكان ويبدو أن لهم دور كبير في السيطرة على الأوضاع، والأمور تبدو هادئة إلى حد بعيد.

المراسل: ولكن قيل لي أيضا إن بعض الأهالي كان لهم دور كبير في السيطرة على الأمر وتفريق المتظاهرين اللذين كانوا يرشقون الجيش وبعضهم اتجه إلى منطقة الزمالك واعتلى كوبري ٦ أكتوبر وحاولوا إبعاد المتظاهرين بأكبر قدر ممكن وبالفعل المتظاهرون اللذين كانوا يلقون الحجارة فروا من المكان من جهة منطقة ٦ أكتوبر.

المذيع: سعيد أنت تشير إلى نقطة بالغة الأهمية في سياق المعالجة لهذا الحدث وهي الدور الشعبي في التعامل مع الأمر، هل لمست من قيادات الشرطة والقيادات العسكرية عندك أي منهم يلتقط هذا الخيط ويوجه هذا التفاعل الشعبي لاحتواء الموقف؟

المراسل: بالفعل أنا حاولت أن اتصل بقيادات من الشرطة والجيش وخاصة من الأمن المركزي لكن تبدو الأوضاع الحالية صعبة للحصول على تعليقات منهم على الموقف، ولكن ما يبدو لي أحمد أن نسبة وجود المدنيين من أهالي المنطقة نسبة كبيرة بالنسبة لقوات الأمن المتواجدة في المكان وهذا ما يرجح دور الأهالي في أنهم هم من تصدوا للمتظاهرين بشكل كبير.

بدا المشهد بعد تغطية التلفزيون الرسمي مختلفاً، حيث انضم أهالي منطقة بولاق أبو العلا وغمرة والمناطق المحيطة إلى صفوف الشرطة العسكرية لحمايتهم مما صورته التلفزيون على انه «هجمات الأقباط ضد الجيش»، ليتحول الوضع إلى خلق قوات الجيش باستخدام التلفزيون الرسمي لصراع مدني على الهوية بين المسلمين والأقباط، وفي فيديو التقطه سراً أحد شهود الواقعة أثناء تواجده بين الأهالي الغاضبة^{٨٣}، نجد أنه بمساعدة الشرطة العسكرية والأمن المركزي، قد جرت عمليات تفتيش في الأبنية والمناطق المحيطة امتدت حتى وسط البلد والشوارع الجانبية، للبحث عن الأقباط والاعتداء عليهم بالضرب المبرح والسباب وتسليمهم لقوات الأمن، قادها مواطنون يرتدون زي مدنياً ويحملون أسلحة بيضاء ومولتوف وأمنت عليها قوات الأمن، لتستمر المطاردات حتى ساعات متأخرة بعد أن فرضت القوات المسلحة حظر التجوال في الحادية عشر من مساء الأحد، على مناطق ماسبيرو، وميدان عبد المنعم رياض، وميدان التحرير، وميدان الإسعاف، وميدان رمسيس، وغمرة، والعباسية وكوبري القبة، حيث أعلن التلفزيون المصري عن خبر عاجل بفرض الحظر من الساعة الثانية صباحاً وحتى السابعة لتهدئة الأوضاع.^{٨٤}

«رأيت ناس يحملون العسكر على أكتافهم ويصرخون الله أكبر وكما يقول صديق كانت تلك من أتعس اللحظات التي

https://www.youtube.com/watch?v=FiagIzLQSDI&index=21&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt.٨٣
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09102011&id=03352767-0901-4928-8e42-6be2a340fb5e.٨٤>

فرض حظر التجوال بميدان عبد المنعم رياض وكورنيش النيل من كوبري ٦ أكتوبر حتى وزارة الخارجية وشارع رمسيس حتى ميدان العباسية

<https://www.facebook.com/almasryalyoum/posts/10150340030179316?match=2YHYsdi2INit2LjYsSDYp9mE2KrYrNmI2KfZha%3D%3D>

أسمع فيها ذكر الله بهذه الطريقة، لم تكن حالة إيمانية بل إرهاب يشترك فيه بضعة من المواطنين والدولة، الأسلحة البيضاء والموقف الطائفي كانا مفرعين.»

«سمعنا عن أحداث العنف ونحن متواجدون بالزمالك، قررنا أن نذهب لنرى بأنفسنا، ونحن في الطريق على كوبري ١٥ مايو رأيت أعداد من الناس معظمهم شباب ذاهبة إلى ماسبيرو من ناحية وزارة الخارجية، توقف رجل يركب دراجة نارية وسأل شخص عادي ماذا يحدث هناك فرد الرجل: «المسيحيين مولعين الدنيا»، بدأنا نقترّب من الحدث وكان هناك جمع من الشباب يهتفون الله أكبر ويسبون للناحية الأخرى... نعم كان هناك بضعة من البلطجية، ولكن كان أغلب من رأيتهم ناس عادية جدا غير منظمين، قررنا أن نمضي متجهين إلى هيلتون رمسيس و في الطريق (أمام مطلع [كوبري] مايو من ناحية الخارجية) رأينا شاب مصاب فسألناه إذا كان يريد المساعدة. فقال انه بخير وأنه وآخرون يسبرون بالشوارع بحثا عن سيارات بها صلبان كي يحطموها «يجب أن نحطم سيارات النصارى»، وفي طريقنا إلى هيلتون رمسيس من على كوبري أكتوبر رأينا شباب يثنون سيارة شرطة ونش عن المضي في سيرها على الكوبري قائلين: «المسيحيين حيكسروهاالك!» كانت هذه أكثر الأيام التي أسمع فيها كلمة «المسيحيين». ذهبنا إلى ميدان التحرير ثم رأينا مجموعة تهتف إرفع رأسك فوق انت «مسلم» تسير خطوة بخطوة مع أفراد من العسكر، ثم ونحن واقفون رأينا مجموعة أخرى تهتف أيضا إسلامية إسلامية وارفع رأسك فوق انت مسلم وهم محاطون بعناصر من الجيش، جلسنا نستريح بالميدان وإذ بنا فجأة نرى الناس تجري من كل مكان والجيش يداهم كل من تبقى في الميدان ويطارده»^{٨٥}.

أقتحام القنوات الفضائية

خلال تغطية الأحداث، قامت قوات من الشرطة العسكرية باقتحام مقر قناة ٢٥ يناير الكائنة في مبنى مجاور لماسبيرو، مدعين بأن مطلوبون يختبئون في أحد الطوابق، وأثناء حوار على الهواء مع الخبير الأمني اللواء سامح سيف اليزل، حطمت قوات الشرطة العسكرية الأبواب والنوافذ، وقامت بتفتيش موظفيها، وأرغمتهم على وقف البث المباشر، وقال أحد العاملين بالقناة في شهادته لمركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب، بأن عملية الاقتحام كانت بهدف مصادرة شريط تم بثه بالفعل، يظهر بعض أفراد الجيش يقودون ناقلات الجنود وهي تدهس المتظاهرين، ويطلقون النار على الحشود.

«كنت أغطي على الهواء مباشرة ما يدور أمام ماسبيرو في ذلك الوقت، وأقدم وصفا شاملا للوضع عندما كانت الأخبار تصلني، وكنت أقوم بإجراء حوار مع اللواء سامح سيف اليزل الخبير الأمني وفي ثالث سؤال له سمعت صوت مرتفع يأتي من خارج الاستوديو، وإذا بزملائي يجرون أمامي داخل الاستوديو وكان هناك سبورة حاول أحد المقتحمين أن يوقعها، لم أتحرك من مكاني حتى دخل الاستوديو مجند من الجيش يحمل سلاحه، و٨ عساكر امن غير مسلحين بسلاح ناري ولكن كانوا يحملون عصيا ودروع إضافة إلى قائدهم. قام بالهجوم علينا مجند بالجيش وكان يصرخ ويقول: «أنا زملائي ماتوا لازم انتقم منكم»، وما دفعني للصراخ على الهواء انه قام بركل الترابيزة التي أمامي برجله فقمت فجأة ووقعت على الأرض، وكان المجند يوجه السلاح في وجهي وكان يبدو عليه الانهيار. بعد فترة قصيرة قام قائد

عناصر الشرطة بتهدئته، ومن كثرة توتره وثورته توقعت أن يقوم بإطلاق النار علي، وقتها كنت أنا وأحد المصورين في وضع الجالس على الأرض ويده على رأسه كما لو كنا أسرى. بعد ذلك قمت أنا ورئيس تحرير البرنامج وزميلة أخرى بالتسلل هرباً إلى استوديو الصوت فدخل علينا زميلنا بالقناة يبكي ويقول سوف يقتلوننا، وكانوا يبحثون عن أي شخص مسيحي وقاموا بالتفتيش عن الصليب في ايدينا وقال لنا أحد أفراد الأمن: «نحن مسلمون مثلكم وهذا فقط إجراء أمني».⁸⁶

كما اقتحمت قوات الشرطة العسكرية مبنى قناة «الحرّة»، التي تقع في نفس مبنى قناة 25، حيث أظهرت لقطات مصورة عملية الاقتحام التي وقعت أثناء البث المباشر في الاستوديو.⁸⁷ ويظهر المقطع المذيع عمرو خليل الذي بقي عدة دقائق على الهواء مباشرة في محاولة لتهدئة العساكر الغاضبة قائلاً «أنا مصري .. أنا مصري».

◆ رواية السلطة للإحداث

الحكومة

توالت البيانات الرسمية من الدولة وأجهزتها منذ مساء الأحد، أدانت جميعها الحادث، لكن لم يعلن أي منها عن تحمل الدولة المسؤولية الدستورية والقانونية عما حدث، حيث حرص مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقوات المسلحة على توصيف أحداث القتل باعتبارها اشتباكات بين مجموعتين من المسلمين والمسيحيين تسببت فيها «عناصر خارجية» تهدف للوقية، متجاهلين تورط ضباط وجنود القوات المسلحة فيما حدث والتي أشارت كل من الشهادات والتقارير والمواد المصورة إليه، ولم يشر أيضاً أي من البيانات إلى تغطية الإعلام الرسمي للأحداث والتي حرص فيها ضد الأقباط، بل أن المؤتمر الصحفي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أشاد بحيادية التغطية الإعلامية، واتهم المتظاهرين السلميين الذين خرجوا من منطقة شبرا إلى ماسيرو في مسيرة بأنهم اعتدوا على رجال القوات المسلحة.

وفي بيان صحفي أصدره الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء مساء الأحد، ١٠ أكتوبر ٢٠١١، وصف خلاله الأحداث بأنها «عنف غير مبرر»، مرجعاً أسبابه إلى مؤامرة للعبث بملف الوحدة الوطنية وإثارة الفتنة بين المسيحيين والمسلمين، متجاهلاً بذلك وقائع الدهس وإطلاق الرصاص التي حدثت بحق المتظاهرين، قائلاً «إن أخطر ما يهدد أمن الوطن هو العبث بملف الوحدة الوطنية، وإثارة الفتنة بين المسيحيين والمسلمين من أبناء مصر العزيزة، وكذلك بين الشعب والجيش، ومناخ يتيح الفرصة لأعداء الوطن كي يعبثوا بأمنه ويثير الفرقة والشتات... هذا هو الهدف، ولكننا لن نستسلم لهذه المؤامرات الخبيثة، ولن نقبل بالعودة إلى الخلف، ... ومن الصعب أن نركن لفكرة أن ما

٨٦. شهادة المذيعة رشا الصياد «يوميات شعب تائر تحت حكم العسكر»

https://www.youtube.com/watch?v=HQLfA-XtrXM&index=٧&list=PLaxBjwouy_yg٦٥٤٥١VAF٢s٩&1٠=https://www.youtube.com/watch?v=HQLfA-XtrXM&index=٧&list=PLaxBjwouy_yg٦٥٤٥١VAF٢s٩&1٠

حدث في مصر خلال الساعات الماضية هو فتنة طائفية، ولكن المؤكد أنه مشهد من مشاهد هذه المؤامرة، وأثق في قدرة المصريين على تجاوز الأمر، والفتنة لأبعاد هذه المؤامرة».

كما دعا بيان رئيس الوزراء الشعب المصري بكل طوائفه للتماسك والوحدة في التصدي لهذه المؤامرات. «أدعو رجال الدين الإسلامي والمسيحي، ورجال الإعلام والفكر والثقافة والفن لتحمل مسؤولياتهم الوطنية في سد الثغرات في نسيج الأمة، والتي تمكن مثيرو الفتن من النفاذ من خلالها للعبث بأمن وسلامة الوطن».^{٨٨}

صدر البيان المشار إليه سابقاً في أعقاب جلسة عقدها مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عصام شرف لبحث تداعيات الأحداث، والتي خلص منها إلى عدة قرارات من بينها «تشكيل لجنة تقصي حقائق تبدأ عملها فوراً لبحث أسباب وتداعيات الحادث، وإعلان نتائج أعمالها في أسرع وقت، وكشف المحرضين [عليها] والمسؤولين عنها، وتحديد هوياتهم ومحاسبتهم بشأنها وإعمال القانون عليهم، تأكيد مسؤولية الحكومة عن دعم قدرة قوات الأمن لتمكينها من القيام بواجباتها والتصدي بحزم لكل الأعمال غير المشروعة والتطبيق الصارم للقوانين القائمة، عرض مشروع مرسوم بقانون بتقنين أوضاع دور العبادة القائمة غير المرخصة علي اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء، وتكليف لجنة العدالة الوطنية بسرعة الانتهاء من الحوار المجتمعي بشأن قانون دور العبادة الموحد، وإضافة مادة جديدة إلي الباب الحادي عشر من قانون العقوبات المشار إليه برقم ١٦١ مكرراً، بشأن منع التمييز وذلك علي النحو الآتي:

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وترتب علي هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير للسلم العام، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في الفترة الأولى من هذه المادة من موظف عام أو مستخدم عمومي أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية.^{٨٩}

كما عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً طارئاً صباح الاثنين، برئاسة القائد العام للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، كلف خلاله مجلس الوزراء بسرعة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وجاء في بيان المجلس الذي ألقى عقب الاجتماع، «لقد تابع شعب مصر بقلق شديد الأحداث المؤسفة، التي شهدتها البلاد مساء أمس، والتي حولت التظاهرات السلمية إلى تظاهرات دموية أدت إلى وقوع ضحايا ومصائب من أبناء هذا الشعب». وقد أكد المجلس حرصه على عدم التجاوب مع محاولات الوقيعة بين القوات المسلحة والشعب المصري وعلى استمراره في تحمل المسؤولية الوطنية والحفاظ على مقدرات الشعب ومكتسباته بعد ثورة ٢٥ يناير، وتنفيذ خارطة الطريق حتى نقل المسؤولية إلى سلطة مدنية منتخبة.^{٩٠}

<http://www.cabinet.gov.eg/Pages/PageNotFoundError.aspx?requestUrl=http://www.cabinet.gov.eg/Media/News-٨٨-Details.aspx>

بيان الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء للامة بشأن أحداث ماسبيرو

<http://www.cabinet.gov.eg/Pages/PageNotFoundError.aspx?requestUrl=http://www.cabinet.gov.eg/Media/News-٨٩-Details.aspx>

الاجتماع الحادي والثلاثون لمجلس الوزراء

https://www.youtube.com/watch?v=6XKfCr1gcs&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt&index=4.٩٠

بيان عاجل للمجلس العسكري بشأن أحداث ماسبيرو

واستجابة لذلك أصدر وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي قراره رقم (١٠٠١٤) لسنة ٢٠١١، جاء في المادة الأولى منه تشكيل وزارة العدل للجنة تقصي الحقائق وجمع المعلومات بشأن أحداث ماسبيرو، وبحث أسباب وتداعيات تلك الأحداث بداية من الوقائع التي حدثت بقرية الماريناب بإدفو محافظة أسوان، على أن تقدم اللجنة تقريراً عن أعمالها وما توصلت إليه من نتائج ومقترحات فور الانتهاء من أعمالها. وقد تولى المستشار عمر الخطاب مروان عبد الله رئاسة اللجنة وبعضوية كل من المستشار حماده السيد الصاوي والمستشار أيمن محمد كامل عفيفي.^{٩١}

المجلس العسكري ورواية مغايرة

لم يعترف المجلس العسكري بمسئوليته عما حدث أمام ماسبيرو من عمليات قتل، بل على العكس من ذلك وجه الاتهامات إلى المتظاهرين أنفسهم.

ففي ١٢ أكتوبر ٢٠١١ أقام المجلس العسكري مؤتمراً صحفياً بشأن الأحداث، حاول من خلاله تبرئة القيادات الميدانية. فقد قال اللواء أركان حرب محمود حجازي رئيس هيئة التنظيم والإدارة في ذلك الوقت ويشغل حالياً منصب رئيس أركان القوات المسلحة في المؤتمر الصحفي^{٩٢}:

«إن أفراد القوات المسلحة الشرفاء الآن تؤمن الحدود والأهداف الحيوية، جاهزة للتضحية بالنفس لحماية هذا البلد، ليس من المقبول أو المعقول أن يكون جزاء هؤلاء الناس أو يقابل هذا العطاء بالجحود أو بالتعدي على أحد أفراد القوات المسلحة، الثابت الي بعد كدة أن هناك أعداء للوطن يتخذوا من حالة التظاهر فرصة للاندساس لتحقيق أهداف هدامة مما قد يتطلب منا جميعاً مراعاة هذا حرصاً على مصالح الوطن، ولو استرجعنا أحداث من العباسية للسفارة للأحداث الأخيرة في ماسبيرو هنجد إن الأمور تبدأ بمظاهرة ممكن تبقى سلمية، لكن فجأة تنقلب هذه السلمية إلى عنف يهز أركان الأمن في الوطن، ويؤدي إلى نتائج قد تكون غير محمودة».

كما أكد خلال كلمته أن الشرطة العسكرية لم تطلق النيران، وذلك اتساقاً مع عقائدها، ويرى إن نجاح مهمة القوات المسلحة هي في قيادة وحماية الشعب وليس في مواجهة الشعب، ولكنها قد تضطر إلى استخدام الحزم طبقاً للقانون في مواجهة أعداء هذا الشعب. كما أكد على أن «سلاح القوات المسلحة يختلف عن غيره من التسليح، سلاح القوات المسلحة سلاح للقتل وليس للتأمين ولو أنهم استخدموا هذا السلاح أو سمحنا باستخدامه لكانت العواقب كارثية».

أما اللواء عادل عمارة مساعد وزير الدفاع قد بدأ حديثه بقوله « نحن أمام حقائق ليست موضع شك»، وإن مبنى الإذاعة والتلفزيون هو أحد أهم الأهداف الاستراتيجية، لذا يجب أن يؤخذ كل ما يصدر من تهديدات تهدف إلى اقتحامه أو تعطيله بمأخذ الجد شأنه شأن جميع مرافق الدولة.

وعن تأمين اتحاد الإذاعة والتلفزيون قال عمارة أن الأفراد الموجودون من القوات المسلحة لتأمين المبنى من الخارج، لا يتجاوز عددهم الـ ٣٠٠ فرد وهم مسلحون بمعدات لمقاومة الشغب، وأنكر وجود ذخائر حية مع الجنود، وقال

٩١. مرفق صورة ضوئية من قرار وزير العدل

٩٢. المؤتمر الصحفي للمجلس العسكري بشأن أحداث ماسبيرو <https://www.youtube.com/watch?v=gyCe-zZGIpw>

«وهو مبدأ ومنهج من بداية ٢٥ يناير ألا يرفع سلاح في وجه الشعب المصري، أو تطلق رصاصة في صدر مواطن مصري، ده مبدأ القوات المسلحة خدته على عاتقها».

وبدأ بعد ذلك في سرد الأحداث وفقا لما يراه المجلس العسكري، الذي اعتبر أن هناك تحريضا واضحا من الشخصيات العامة ورجال الدين المسيحي قبل المسيرة وأثنائها على خلفية حادث كنيسة الماريناب بإدفو. وللتدليل على هذا التحريض تم عرض شريط مصور يضم مداخلة هاتفية مع جورج إسحاق لقناة الحياة، وآخر لدعوة لأحد القساوسة في الكنيسة لمسيرة الكرامة قائلاً «هنعمل مسيرة مصر مشافتهاش قبل كدة»، كما تضمن الفيديو كلمة لأحد القساوسة في المسيرة قال خلالها «المحافظ يقدم استقالته، ويتقبض على الجناة والكنيسة تتبني، والمشير يعمل كدة، لو عملش كدة هو عارف ايه ممكن يحصل، والمحافظ لو مقدمش استقالته خلال ٤٨ ساعة هيموت موتة شنيعة»، كما اتهم خلاله المحافظ بالكذب، فيما تضمنت باقي المقاطع عرضا لمطالب المتظاهرين.

واستمر قائلا «نحن نذكر وقائع وحقائق نحن لا نحلل ولا نقيم الموضوع من وجهة نظرنا وهي حقائق مسجلة»، تلك الحقائق التي يدعيها المجلس العسكري عبارة عن حالة أنكار لكل الاتهامات ولتحمل المسؤولية عن وقائع العنف التي تمت.

حيث قال «اللي بيدعوا إن كان في ذخيرة حية، لو الأفراد اللي بتتهاجم في المركبات دي وكان معاهم ذخيرة حية، مكانش فيه كائن من كان يقدر يقرب من هذه المركبة».

ويستمر قائلا «بداية فكرة استخدام المعدة في دهس إنسان دي فكرة محذوفة من قاموس القوات المسلحة، معندناش حاجة في عقائدنا كدا حتى في قتالنا مع العدو لا نرتكب مثل هذه الأخطاء وهذه الأخطاء محرمة دولياً، ولم يحدث حتى في حروبنا مع أعدائنا إن في فرد من أفراد القوات المسلحة دهس مواطن أو إنسان بالعربية، لا يمكن أن ينسب هذا للقوات المسلحة المصرية، ينسب إلى أي حد ثاني، لكن لن يسجل في التاريخ عننا في يوم من الأيام أننا دهسنا حد حتى في قتالنا مع العدو الحقيقي».

«أنا لا أنكر إن قد يكون أثناء سير العربية حد اتخبط، ولا أؤكد ذلك لكن هذا الموضوع اللي أنا أؤكد أنه الموضوع ليس ممنهج، وعيب إن مصري يقول إن فيه مصري من أفراد القوات المسلحة يبقى من ضمن تدريبيه أنه يدهس المتظاهرين، وكان من باب أولى تسليح الجنود بذخائر ومكنش حد اقترب».

استمر المؤتمر الصحفي في أنكار كل أعمال العنف المميت التي مورست ضد المتظاهرين، بل قدم الأعذار للجنود سائق المركبات الذين تعرضوا للضغوط الشديدة بسبب اعتداء المتظاهرين عليهم مما أثر عليهم نفسياً.

محاوالت طمس الحقيقة

لا صلاة على الجثث (المشرحة)

«يومان قضيناها في المشرحة، يومان مع جثامين تناضل للاحتفاظ بلقب شهيد، تناضل ضد نظام مبارك كله؛ ليس فقط عسكر مبارك الذين دهسهم، ولا إعلام مبارك الذي سحب منهم لقب شهيد ونعتهم بالقتلة، ولا نيابة مبارك التي قلمت من البحث عن حقهم، بل ناضلت الجثامين لتحفظ بيها يليق بالشهادة في مشرحة مستشفى حكومي فقير منعدم الإمكانيات. ناضلت ضد خرافات عصر مبارك القائلة إن التشريح تمثيل بحرمة الميت لا انتصارا لحقه، ناضلت ضد سطوة فقهاء وقساوسة السلطان القائلين إن الباحث عن العدالة في الحياة الدنيا وكأنها تخلى عنها في الآخرة، ناضلت ضد طائفية مبارك التي تجعل فقير يرى في فقير مثله عداوة ليلتهي عن سرق لقمة عيشهما.»^{٩٣}

بدأ المتظاهرون في نقل القتلى والمصابين، فور سقوطهم، إلى المستشفيات المتواجدة بالمناطق المحيطة، تواجدت أكثر الحالات بالمستشفى القبطي برمسيس، لم يكن بالمستشفى متسع لـ ٢٢ جثة، فتوزعوا حسب أسبقية الحضور في غرفتي التشريح، وعلى الأرض في الأروقة، أعداد غفيرة من المتضامنين تنتظر في الداخل بجوار الضحايا وذويهم، وبالخارج آخرون يحاولون تأمين المستشفى من الهجمات.

عقب إعلان حظر التجوال انصرفت مجموعات من أمام المستشفى، وبقي آخرون في الانتظار، وفي الثانية والنصف صباحاً توجهت النيابة لإجراء معاينة أولية -كشف ظاهري- للجثامين، وصرحت بدفن ٥ جثث دون تشريح، وأعلنت عن رغبتها في استخراج تصاريح لباقي الجثامين بالطريقة ذاتها، والاكتفاء بالتقارير الأولية الصادرة عن المستشفى وبالكشف الظاهري.^{٩٤}

«تقدم القساوسة بنصيحتهم: لندفنههم سريعاً؛ فالجو حار والمشرحة بلا ثلجات. تدخلنا نحن بغرور الميدان وسذاجته: ماذا عن العدالة؟ ماذا عن القصص؟ هؤلاء آخر فرصة لإثبات الجرم، نحتاج لتقرير طب شرعي.»^{٩٥}

مارس بعض القساوسة المتواجدون بالمستشفى ضغوطاً على أهالي الضحايا ليمتنعوا عن إجراء التشريح لذويهم، وتشير الشهادات التي حصل عليها باحثو المؤسسة إلى أن القساوسة أخبروا الأهالي أن البابا لن يتمكن من الصلاة على الجثث لضيق الوقت، وأنه يجب استخراج تصاريح الدفن وعدم الانتظار أكثر من ذلك وأن جزائهم في اللجنة مع الشهداء.

في ذلك الوقت توجه المحامي الحقوقي خالد علي لمكتب النائب العام، المستشار عادل السعيد، لطلب إجراء التشريح للضحايا، وبعد تفاوض، انتهى الأمر بالموافقة على انتقال لجنة التشريح من مشرحة زينهم إلى المستشفى القبطي،

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20102011&id=71813b01-3e79-4e5d-ad51-258e6a342726>

مع الشهداء ذلك أفضل جداً

https://www.youtube.com/watch?v=D83ntiDM12s&t=743s&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt&i.٩٤ndex=46

بلدنا بالمصري: تقارير الطب الشرعي لشهداء ماسبيرو

٩٥. راجع هامش ٨

وبتحمل خالد على مسئولية انتقال وتأمين الفريق الطبي وإخلاء المستشفى من الأهالي لتجنب حدوث مشادات.^{٩٦}

«نعم، بدأ الأمر بأننا مسئولون عن تأمين تظاهراتنا، ثم تطور لنصبح مسئولين عن تأمين المنشآت العامة، وها نحن اليوم مسئولون عن تأمين موظفي الدولة إن أردنا أن نتصرف الدولة وكأنها دولة. لم نشغل نفسنا بسؤال «وما دور الشرطة والجيش»، فالإجابة واضحة على أجساد الشهداء.»^{٩٧}

أجرى التشريع بإمكانيات محدودة، ووسط مجموعات للتأمين شكلها الأهالي والمتضامنون والحقوقيون، وكان مساعد وزير الداخلية للأمن العام اللواء أحمد جمال قد أخبر خالد علي أن حالة غضب الأهالي لن تسمح بتأمين قوات الجيش أو الشرطة للفريق الطبي.

أجري داخل المستشفى القبطي تشريح ١٧ جثة، ٧ حالات منهم قُتلت بطلق ناري في أماكن متفرقة، و١٠ حالات بسبب هرس وكسور، ويحمل خالد علي مسئولية استخراج تصاريح لخمسة جثامين دون إجراء تشريح للنيابة العامة باعتبارها المسئول الأول.

«ساعات من البكاء والنقاش والأحضان. نحارب الزمن خلالها بألواح ثلج ومراوح بائسة عسى أن تكون محبتنا كافية للحفاظ على طهارة الجثامين.»^{٩٨}

تلاعب بالتقارير الطبية

من إصابة بالكوع أدت إلى الوفاة والاصطدام بجسم صلب للإصابة بالرصاص والدهس كان الفرق بين أسباب الوفاة في التقارير الطبية قبل وبعد العرض على الطب الشرعي.

يؤكد المحامي الحقوقي خالد علي أن التقارير الطبية الأولية في المستشفى القبطي كتبت على عكس الحقيقة، وأنه كان هناك تلاعب بالتقارير، فوصفت حالة مينا دانيال في البداية بهبوط في الدورة الدموية أدى إلى الوفاة، وأن سبب الوفاة في التقارير اللاحقة تحول بعد ضغط شقيقة مينا وبعد حضور فريق تشريح الطب الشرعي، ليصبح إصابة نارية مفردة بأعلى يمين الصدر، مما أحدث تهتك بالرئة اليمنى والكبد ونزيف دموي غزير.^{٩٩}

«ونحن على شفا الانتصار واجهنا أصعب محنة، الأهالي آمنت بحلم العدالة، وتركتنا نعبث بأجساد أبنائنا، وفاتها كرامة أن يصل عليهم سيدنا بل وقد يتأخر الدفن لليلة أخرى، ضحوا بكل ما طلبنا منهم أن يضحوا به رغم ترددهم في البداية، والآن يريدون ضمنا، يريدون أن يحسوا بتلك العدالة، ونحن نقدم لهم كلاما تقنيا وكعابيل قانونية غير مفهومة. لماذا يقول التقرير دهس بمركبة ثقيلة؟ الحق بيننا وكلنا نعلم أنها مدرعة، لماذا لا يقول مدرعة؟ ما هذا المقذوف الناري؟ لماذا لم تكتبوا «رصاص ميري؟»، ألم تعدوني بعدالة؟ أين اسم الجاني وكلنا نعرفه؟»^{١٠٠}

تقول الدكتورة جين لومين عضو مجموعة أطباء لمراقبة الخدمات الطبية، أن التقرير الطبي المبدئي لحالة عماد عبد

٩٦.راجع هامش ٩

٩٧.راجع هامش ٨

٩٨.راجع هامش ٨

٩٩.راجع هامش ٩

١٠٠.راجع هامش ٨

الحميد، وُصف على أنه طلق ناري موجود في عضلات أنسجة الحوض، وأن استكمال التقرير جاء بدون تأريخ أو توقيع وتحول إلى جسم غريب معدني شبه أسطواني بالمتانة، طوله حوالي ٢ سم وقطر حوالي ٤ سم، دون التصريح بأن الجسم المستخرج والمحرز رصاصة.^{١٠١}

يقول الدكتور محمد فتوح استشاري الجراحة العامة ورئيس جمعية أطباء التحرير، -جمعية طيبة أنشئت بعد الثورة للتدخل الطبي السريع في حالات الأزمات والطوارئ-، أن خبراً ورد إليهم بأن أهالي الشهداء رفضوا التشريح إلا في مراقبة أطباء مستقلين لضمان عدم التلاعب بتقارير الصفة التشريحية، ويضيف «توجهت إلى هناك ودخلنا غرفة تحوي ثلاثة بها ثلاثة عيون لحفظ الموتى، وغرفة أخرى ملحقة، بها مصطبة وضع الشهداء عليها، أعددت الجثث كثيرة، وضعت بعض الجثث على الأرض، إجراء التشريح كان في الغرفتين، أجزاء من بعض الجثث كانت مشوهة وفاقدة للأطراف، التحرك وسط الجثث كان صعباً، والرائحة أيضاً، فالجثامين موجودة منذ الأمس، حضر طاقم التشريح، مكون من ٦ أطباء بالإضافة للعاملين، الأطباء الشرعيين قاموا بعملهم بمهارة، وكانوا جادين في محاولة الوصول للحقيقة في حدود الإمكانيات الضعيفة الموفرة لهم.»

يضيف الدكتور فتوح في لقاء مصور^{١٠٢} له بأن الأطباء اضطروا إلى كتابة تقارير بديلة لـ ٨ شهداء لتهدئة الأهالي لحين صدور تقارير الطب الشرعي، كانت ٣ حالات منهم إصابات بطلقات نارية، أحدها مؤثر، دخل من الصدر، وأدى إلى الوفاة نتيجة لتتهتك في الأحشاء الداخلية، وه آخرون كانت إصاباتهم ردية هرسية نتيجة جسم ثقيل للغاية، تحديداً مركبات ذات ثقل عالي، أحدثت تتهتكات وبتراً في الأطراف، وقصوراً في القفص الصدري، ونزيفاً دموياً داخلياً، وأن عملية التشريح لم تسفر عن تحريز طلقات، لأنها كانت ذات فتحة دخول وخروج.

لا قيمة للأحراز

لم ينتج عن عملية تشريح الجثامين تحريز طلقات، لأن المقذوفات كانت ذات فتحة دخول وخروج، إلا أن الأطباء تمكنوا من استخراج طلقات من اثنين من المصابين، فكانت الطلقة المستخرجة من فك علي خالد في مستشفى النزهة، والأخرى المستخرجة من عماد عبد الحلیم في المستشفى القبطي، أدلة جنائية تم التلاعب بها إلى أن أصبحت مجهولة المصير.

في اتصال هاتفي بأحد البرامج للدكتور هشام شيحة مساعد وزارة الصحة للطب العلاجي، قال إن الرصاصة المستخرجة من جسد عماد عبد الحلیم، في ١٧ أكتوبر، محرزة في مكتب مدير المستشفى القبطي، الدكتور محب إبراهيم، في انتظار الإجراءات القانونية لتسليمها للنياحة العامة، ثم إلى مصلحة الطب الشرعي.^{١٠٣}

https://www.youtube.com/watch?v=jqKpE9SC_iY&index=40&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt

بلدنا بالمصري: خط سير حرز رصاصة ماسبيرو

١٠٢. راجع هامش ٩٣

https://www.youtube.com/watch?v=rAzDoBzP42o&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt&index=50

بلدنا بالمصري: رصاصة ثانية من أحد مصابي ماسبيرو

إلا أن غادة شهنبر، عضو مجلس إدارة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أرسلت تليغرافاً للنائب العام برقم ٦٧٠/٦١٥ يخطره بالرصاص المحرزة، ويحمل مدير المستشفى القبطي المسؤولية القانونية عن التباطؤ في تسليمها، وذلك بعد أن أكدت أن مدير المستشفى كان عنيفاً مع من طالبوا بتسليم الرصاص المحرزة للنيابة المختصة لاستكمال التحقيق، وأنه تناول عليهم قائلاً «ملكوش دعوة، يعني إيه حقوق إنسان؟»^{١٠٤}

مرت أيام ولم يُسلم الحرز (الرصاص) للجهة المختصة لاستكمال التحقيق، وقد أوضح مجدي إبراهيم مدير المستشفى القبطي، أنه بفور تحرير المقذوف الناري من جسد عماد، وقعت عليه لجنة طبية، وتم إرساله لنيابة وسط في ١٩ أكتوبر، إلا أن النيابة أخطرت المستشفى أن القضاء العسكري هو الجهة المختصة بالاستلام، كما أكد أنهم أعادوا إرسال الحرز مرة أخرى إلى القضاء العسكري في نفس اليوم، وورد علم بالاستلام في اليوم التالي، وأرسلوا مرة أخرى في ٢٤ أكتوبر طلب استعجال لسرعة استلام المقذوف، وأنه حتى تاريخ ٣٠ أكتوبر لم يرسل أحد لطلب الحرز الموجود بمكتب مدير المستشفى.^{١٠٥}

الرصاص الأخرى والتي جرى تتبعها كحرز، استخرجت من فك المصور علي خالد، وحُزرت في مكتب مدير مستشفى النهضة، إلا أنه بعد مرور ٥ سنوات على الواقعة أكد علي خالد في اتصال هاتفية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير بأنه يجهل مصير الرصاص في القضية.

«رأيت الموت بعيني، من أفراد يقولون عن أنفسهم حماة البلد، كنت أرصد الأحداث الحقيقية فوق كوبري ٦ أكتوبر، ثم أطلق علي الرصاص من فوق فندق هيلتون رمسيس، لأني كنت مصور، قام الناس بحملي، وآخرين قاموا بسرقتي في موتي، المستشفى كان غير مجهز بأي شيء.»^{١٠٦}

ويضيف خالد في شهادته للمؤسسة، أن ضغوطاً شديدة مورست بحقه، من وزير الصحة وآخرين لإجراء عملية استخراج الرصاص في المستشفى الحكومي التي أرسل إليها فور إصابته، ويوضح أنهم أرادوا التحكم في مصير الرصاص المستخرجة، باعتبارها دليل إدانة ضد الدولة.

وفي ٢ نوفمبر، صرح مصدر عسكري رفض ذكر اسمه لبرنامج على قناة أون تي في، إن الرصاصات المحرزة «ملهاش لازمة»، وأنها لا تدل على بصمة السلاح باعتبارها مقذوف، أما الفوارغ فهي التي تحمل دلالات جنائية.^{١٠٧}

إلا أن الدكتور أيمن فودة، استشاري الطب الشرعي، نفي في نفس البرنامج صحة هذه المعلومات، وأكد أنه من خلال شكل فتحة دخول المقذوف، نستطيع تحديد مسافة الإطلاق، واتجاه الإطلاق، ومستوى الإطلاق، وأن المقذوف يمكننا من تمييز نوعية السلاح المستخدم، وإذا ما كان من ذوات السرعة العالية أو المتوسطة، وما إذا كان أطلق من سلاح مدني أو نظامي.^{١٠٨}

١٠٤. راجع هامش ١٦

١٠٥. https://www.youtube.com/watch?v=A_OZ5hFKxSU&index=34&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt

بلدنا بالمصري: عماد عبد الحليم أحد مصابي ماسبيرو

١٠٦. https://www.youtube.com/watch?v=SWuC3N9Vpvg&index=45&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt

رسالة علي خالد من المستشفى لأحد البرامج التلفزيونية

١٠٧. https://www.youtube.com/watch?v=dqb54pIrxPI&index=47&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt

بلدنا بالمصري: رصاصات ماسبيرو ملهاش لزمة

١٠٨. راجع هامش ٢١

لا تعاون مع لجان تقصي الحقائق

بعد ثلاثة أسابيع من أحداث ماسبيرو، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان نتائج لجنة تقصي الحقائق التي شكلها المجلس من بين أعضائه، وذلك بموجب قرار صدر في جلسته الطارئة بتاريخ ١٠ أكتوبر، وقالت اللجنة في تقريرها أنها اعتمدت على الشهادات الميدانية، وجلسات الاستماع، وتقارير المنظمات الحقوقية عن الحادث، إلا أن حافظ أبو سعدة، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وعضو لجنة تقصي الحقائق، أكد في لقاء مصور^{١٠٩} له أن الأدلة المتاحة للجنة غير كافية، مؤكداً أن وزارة الدفاع لم تتعاون، ولم تقدم أي أدلة لمساعدة اللجنة في أداء عملها، مما أوجد قصوراً في المعلومات الخاصة بالعسكريين وإصابتهم، كما أشار إلى عدم حصولهم على تقارير من الأدلة الجنائية، أو تقارير فنية لنوع الذخائر المستخدمة وصناعتها، وما إذا كانت مستخدمة من قبل القوات النظامية، خاصة أن شهادات أكدت إطلاق هذه القوات للرصاص أمام ماسبيرو.

ويشير حافظ إلى أن التقرير لم يؤكد استخدام قوات الجيش لرصاص فشنك من عدمه، لكنه وثق شهادات أن هناك رصاص حي، وأخرى أكدت أن الرصاص المستخدم فشنك، وأن جميع الشهادات أكدت إطلاق أفراد مجهولون يرتدون الزي المدني الرصاص على المتظاهرين في نفق شبرا وماسبيرو وكوبري أكتوبر، وأن شهادة دكتور عماد جاد، عضو المكتب السياسي لحزب المصريين الأحرار، ونائب رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أكدت أيضاً وجود قناص على كوبري أكتوبر، كذلك شهادات وجود قناصة في العمارات المحيطة لمنطقة ماسبيرو، وأن قوات الأمن لم تحمي المتظاهرين رغم حصول المسيرة على تصريح أمني.

وتوضح الدكتورة منى ذو الفقار رئيس لجنة تقصي الحقائق، أن اللجنة لم تتمكن بشكل رسمي من معرفة أسباب وفاة المتظاهرين، لأن بيانات الضحايا الصادرة عن وزارة الصحة اكتفت بذكر الأسماء وأماكن تواجدهم، باعتبار أن تحقيقات النيابة فيما يتعلق بالجناي سريّة، وقالت ذو الفقار «المسألة كانت تستدعي مزيد من شفافية»، وأن اللجنة حصلت على ٢١ شهادة وفاة من أصل ٢٨، عرفت اللجنة عنهم بالصدفة من خلال كشف المستشفيات، وأن بيان وزارة الصحة، لم يشر إلى تقييم حالة المصابين من العسكريين، لتعذر حصول المستشفى على بيانات.

^{١٠٩} https://www.youtube.com/watch?v=3NGjhPwvBMo&list=PLaxBjwouy_yg6o4oiVAF2s9_4xR4p8Axt&index=48

بلدنا بالمصري: خلاصة تقرير تقصي حقائق أحداث ماسبيرو

◆ وقائع من أوراق القضية

◆ ملف القضية مسارات متعددة

حسب ما جاء بأوراق القضية فإن واقعة أحداث ماسيرو رغم حدوث الجزء الأكبر منها في محيط مبني الإذاعة والتلفزيون إلا أن الواقعة قد امتدت بمسارات زمنية مختلفة و في أماكن مختلفة، و بالتالي خضعت لتحقيق أكثر من جهة تحقيق حسب النطاق المكاني بين نيابات شبرا و الساحل و بولاق أبو العلا و منشية ناصر و قصر النيل و الأزبكية. بالإضافة إلى دخول الواقعة لاختصاص نيابة أمن الدولة و أيضا قيام النيابة العسكرية بالتحقيق فيها كون القائم بالضبط هم تابعين للقوات المسلحة. و حسب مسار الأوراق فإن القضية قد تجمعت في النهاية بيد قاضي التحقيق المنتدب من نيابة الاستئناف.

و نتيجة لهذا التداخل الكبير في الاختصاص و لأسباب أخرى فإن ملف القضية الذي بين أيدينا ليس ملف القضية الكامل، ولكنه الجزء الذي استطعنا الحصول عليه. وهو ما ترتب عليه وجود صعوبة لبناء خط زمني لسير التحقيق في القضية. فالنيابات المختصة كان كل منها يحقق في واقعة مختلفة حسب الاختصاص المكاني مثلا، أو نتيجة لبلاغات محددة الوقائع، وليس الواقعة بأكملها، إلا أنه علي ما يبدو من الأوراق فإن نيابة بولاق أبو العلا - و هي النيابة التي يدخل في اختصاصها مكانيا محيط منطقة مبني الإذاعة و التلفزيون - و نيابة شرق العسكرية و نيابة أمن الدولة، بالإضافة لقاضي التحقيق، قد نالوا الجزء الأكبر من التحقيق. فقامت نيابة بولاق بجزء من التحقيق في وقائع القتل، من متابعة عملية التشريح، والتصريح بدفن الجثث، وأخذ أقوال أهالي القتلي، وأيضا الاستماع لشهادات المصابين المدنيين، ومعاينة محل الواقعة بمحيط مبني الإذاعة و التلفزيون و التحقيق في وقائع إتلاف الممتلكات الخاصة، والاستماع لبعض الشهادات من المبلغين والمجنني عليهم. كما قامت النيابة العسكرية بالتحقيق مع المقبوض عليهم، وسماع أقوالهم، والتحقيق في وقائع سرقة السلاح المفقود من القوات المسلحة، ومعاينة التلفيات الواقعة علي معدات وأدوات القوات المسلحة، وسماع أقوال المصابين من أفراد الجيش والأمن المركزي. كما قامت أيضا بسماع أقوال بعض الشهود المدنيين من المبلغين أو المجنني عليهم من المشاركين في المسيرة. أما نيابة امن الدولة فهي التي آل إليها الاختصاص بعد خروج الأوراق من النيابة العسكرية، بعد تحي الأخيرة عن نظر القضية، فيما يتعلق بالمدينين واكتفائها بالتحقيق مع المتهمين من العسكريين، وبالتالي كانت نيابة أمن الدولة هي المسؤولة عن التحقيق في كامل واقع القضية، والتي آل في النهاية التحقيق فيها إلى قاضي التحقيق المنتدب.

معلومات أساسية عن القضية:

قيدت القضية برقم ٨٥٥ لسنة ٢٠١١ جنايات مدعي عسكري شرق القاهرة. في ١٩ نوفمبر ٢٠١١ صدر بيان المجلس العسكري رقم ٨٢ بإحالة قضية أحداث ماسيرو، والجاري التحقيق فيها أمام النيابة العسكرية، إلى النيابة العامة المختصة. وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ قامت إدارة المدعي العام العسكرية نيابة شرق القاهرة بإرسال كافة أوراق القضية إلى المحامي العام لنيابات أمن الدولة لأجراء شئونها فيها مع استبقاء التحقيقات الخاصة بالعسكريين لاستكمال التحقيقات فيها بمعرفة النيابة العسكرية. وفي ١١ ديسمبر ٢٠١١ تم إرسال ملف القضية إلى رئيس نيابة الاستئناف

والنائب العام، من قبل المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا للاختصاص.

وفي ١١ ديسمبر ٢٠١١ أرسل رئيس المكتب الفني للنائب العام أوراق القضية إلي رئيس الاستئناف رئيس المكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة، لإرسالها إلى رؤساء الاستئناف ثروت محمد أحمد حماد وعادل إبراهيم السيد الغويط، المنتدبين قضاة للتحقيق في وقائع أحداث ماسبيرو، بموجب القرار رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ الصادر من السيد المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١١.

◆ أسماء القتلي وفقا لتقارير الطب الشرعي:

نتيجة الهرس والدهس

م	الاسم	رقم التقرير	محتوى التقرير	القضية
١	جرجس راوي راضي	١٤٤	- الإصابات المشاهدة والموصوفة ظاهريا وتشريحا بالجثمان هي أصابات رضية هرسية حيوية حديثة وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة وثقيلة أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة. - تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية وما أحدثته من كسور وتهتك بالرئتين والكبد ونزيف دموي وصدمة نزفيه غير مرتجعه.	القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.
٢	مايكل مسعد جرجس	١٤٢	- الإصابات المشاهدة والموصوفة ظاهريا وتشريحا بالجثمان هي أصابات رضية هرسيه حيوية حديثه وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة وثقيلة أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة. -تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية الشديدة وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الداخلية ونزيف دموي داخلي غزير وصدمة نزفية غير مرتجعة	القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.
٣	عيسى إبراهيم رزق	١٤٨	تعزى وفاة المذكور لحالته الإصابية الرضية الهرسية وما أحدثته من كسور بعظام الصدر والحوض وتهتك بالرئة اليسرى وما صاحبها من نزيف غزير أدى إلى هبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية.	القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابات المشاهدة والموصوفة ظاهريا وتشريحا بالجثمان هي أصابات رضية هرسية حيوية حديثه وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة وثرقية أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة. - تعزى وفاة المذكور لحالته الإصابية الرضية الهرسية وما أحدثته من كسور بالأضلاع وبحوض وبغظام الطرف السفلي الأيمن وتهتك الرئة اليمنى والمثانة البولية وما صاحب ذلك من نزيف دموي جسيم وصدمه.</p>	١٣١	فارس رزق أيوب	٤.
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- تبين لنا من فحص وتشريح جثة المتوفي وجود إصابات هرسية شديدة حيوية حديثة شملت عموم الرأس والصدر والطرف العلوي الأيمن وحدثت هذه الإصابات من الاصطدام بجسم أو أجسام صلبة ثقيلة جدا أيا كان نوعها. - الوفاة إصابية وحدثت من الإصابات الرضية الهرسية والتي شملت عموم الرأس والصدر وما أحدثته من كسور مفتتة بكل عظام الرأس والوجه وما أدت إليه من تهتك شديد بأنسجة المخ وفقد أجزاء كبيرة منه وكذا كسور مفتتة بكل عظام الأضلاع والفقرات الصدرية وما أحدثته من تهتك بالقلب والرئتين مما أدى إلى الوفاة الفورية.</p>	١٣٦	شنودة نصحي عطية	٥
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- تبين لنا من فحص وتشريح جثة المتوفي وجود إصابات هرسية شديدة حيوية حديثة شملت عموم الصدر وما أحدثته من كسور مفتتة بالأضلاع الصدرية اليسرى والفقرات الصدرية وحدثت هذه الإصابات من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية ثقيلة أيا كان نوعها. - الوفاة إصابية وحدثت من الإصابات الرضية الهرسية الحيوية الحديثة الموصوفة بالجثة وما صاحبها من كسور مفتتة شملت عموم الأضلاع اليسرى والفقرات الصدرية مما أدى إلى تهتك شديد بالرئة اليسرى ونزيف خلف البريتون أدى إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية.</p>	١٣٨	جمال فايق ونيس	٦
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- تعزى وفاة المذكور للإصابة القطعية الرضية الحيوية الحديثة الموجودة بالرأس والموصوفة تفصيلا بعالية وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتكات بالمخ وأنزفه دماغية وتوقف للمراكز الحيوية العليا بالمخ وما نتج عنه من توقف للدورة التنفسية والدموية وحدث الوفاة.</p>	١٣٠	روماني مكارى لمبي جرجس	٧

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الكدمات المتسحجة المشاهدة بالفروة والوجه ويمين الصدر والأطراف وكذلك الجروح المشاهدة بالوجه إصابات حيوية حديثة ذات صفة رضية احتكاكية ورضية هرسية وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة رضية بعضها خشن أيا كان نوعها. - تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية الهرسية الموصوفة بالرأس وما صاحبها من كسور بالجمجمة وتهتك بالسحايا والمخ وساعد على حدوث الوفاة أيضا الكسور المشاهدة بالفقرات العنقية والضلوع وما صاحبها النخاع الشوكي والرئة اليمنى وحدثت نزيف إصابي أدى إلى هبوط بالدورة الدموية والتنفسية.</p>	١٥١	مجلي منير مجلي	٨
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- تبين لنا من فحص وتشريح جثة المتوفي وجود إصابات هرسية حيوية حديثة شملت عموم الأضلاع الصدرية اليمنى واليسرى والحوض وحدثت من الاصطدام بجسم أو أجسام صلبة راضية ثقيلة أيا كان نوعها. - الوفاة إصابية وحدثت من الحالة الإصابية الرضية الهرسية الحيوية الحديثة السالف بيانها الموصوفة بالجثة وما صاحبها من الكسور الموصوفة بعموم الأضلاع الصدرية والحوض، وما نشأ عن ذلك من تهتك بالرئتين والطحال والجزء الأيمن من الكبد وتهتك الأوعية الدموية الرئيسية بالحوض مما أدى إلى نزيف شديد وهبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية.</p>	١٣٩	مسعد مهني مسعد إبراهيم	٩
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>الإصابات المشاهدة والموصوفة ظاهريا وتشريحا بالجثمان هي إصابات رضية هرسية حيوية حديثة وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وثقيلة أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة. - تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية الهرسية الشديدة السالف بيانها بالجثة وما أحدثته من كسور بالعظام المبينة عالية وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالفخذين والأحشاء الداخلية ونزيف دموي إصابي غزير وصدمة نزفية غير مرتجة.</p>	١٤٣	ميخائيل توفيق جندي	١٠

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابات المشاهدة والموصوفة ظاهريا وتشريحا بالجثمان هي أصابات رضية هرسية حيوية حديثة وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وثقيلة أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة. - تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية الهرسية الشديدة السالف بيانها بالرأس وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتك بأنسجة المخ ونزيف تحت الأم الجافية وتحت الأم العنكبوتية وتوقف المراكز الحيوية بالمخ.</p>	١٥٣	أسامة فتحي عزيز حنا الله	١١
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابات المشاهدة بعموم الجثة حيوية حديثة، وهي ذات طبيعة رضية احتكاكية وهرسية وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وثقيلة بعضها خشن السطح أيا كان نوعها. - تعزى وفاة المذكور للإصابات الرضية الهرسية السالف بيانها وما أحدثته من كسور بالضلوع والحوض وتهتكات بالكبد والكلية اليمنى وما صاحب ذلك من نزيف اصابي غزير أدى إلى هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية.</p>	١٤٩	مجدي عبده رزق	١٢
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابات المشاهدة والموصوفة بعموم الجثة حيوية حديثة، وهي ذات طبيعة رضية احتكاكية وهرسية وحدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وثقيلة بعضها خشن السطح أيا كان نوعها. - تعزى وفاته إلى إصاباته الرضية الهرسية المتعددة الحيوية الحديثة وما أحدثتها من كسور بالأضلاع والحوض وتهتك بالرئتين والكبد وما صاحب ذلك من نزيف جسيم وصدمة.</p>	١٣٥	أيمن صابر بشاي	١٣
<p>القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠١١ ج ع شرق القاهرة العسكرية</p>	<p>- تبين لنا أن إصاباته الموصوفة بالرأس والوجه والعنق والصدر والبطن وذلك على الجانب الأيمن منها، وكذا بالطرف السفلي الأيمن -جميعها من طراز رضي تسحجي - وحدثت جميعها جراء المصادمة الرضية الشديدة بجسم صلب راضة ذات طبيعة خشنة الملمس. وإصابات المذكور قد تحدث نتيجة مصادمة احدى مركبات النقل الآلية.</p>		مجدي فهيم مسعد	١٤
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>الإصابات المشاهدة والموصوفة بأعلى الفخذ الأيمن والحوض هي إصابات رضيه هرسية حيوية حديثة حدثت من المصادمة بجسم أو صلبة راضة وثقيلة أيا كان نوعها وفي تاريخ يعاصر تاريخ الأحداث.</p>	١٤١	نصيف راجي نصيف	١٥

نتيجة الإصابة بطلق نارى

م	الاسم	رقم التقرير	محتوى التقرير	ملاحظات
١٦	سامح جرجس ميخائيل	١٥٠	<p>- الجرح المشاهد بالعضد الأيمن إصابة حيوية حديثة ذات طبيعة نارية حدثت الإصابة بمقذوف عيار نارى مفرد من عيار ٧,٦٢ في ٣٩ مم دخل من فتحة الدخول بالعضد الأيمن ليستقر المقذوف أسفل عظمة اللوح اليمنى، وكان اتجاه الإطلاق أساسا من اليمين لليساى وذلك فى الوضع القائم المعتدل للجسم مع الأخذ فى الاعتبار المدى الحركى الواسع للذرع، وأطلق المقذوف من مسافة تعدت مدى قرب الإطلاق الذى يعد حوالى نصف متر للأسلحة قصيرة الماسورة، وتلك الإصابة لا تحدث الوفاة.</p> <p>- نعزى وفاة سالف الذكر إلى الإصابة القطعية الرضية السالف بيانها المشاهدة بالعنق وما صاحبها من قطع بالأوعية الدموية الرئيسية والمرئ والقصة الهوائية وفصل للعمود الفقري وساعد على حدوث الوفاة الإصابات الرضية الاحتكاكية المشاهدة بالصدر والبطن وما صاحبها من تهتك بالأحشاء مما أدى إلى حدوث نزيف إصابى غزير أدى إلى هبوط حاد بالدورة الدموية.</p>	القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إدارى بولاق أبو العلاء.
١٧	محمد على شتا (جندي)	١٤٧	<p>- الإصابتين المشاهدتين والموصوفتين بالوجه هي إصابتين حيويتين حديثتين عبارة عن فتحتي دخول وخروج مقذوف عيار نارى مفرد أطلق من سلاح معد لإطلاق تلك النوعية من الطلقات، وكان اتجاه الإطلاق أساسا من اليسار لليمين فى الوضع الطبيعى القائم والثابت للجسم مع الأخذ فى الاعتبار المجال الحركى للجسم، وعلى مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب، ويتعذر فنيا تحديد عيار المقذوف الناري محدث إصابة المذكور نظرا لعدم استقراره، وقد حدثت تلك الإصابة بتاريخ معاصر للواقعة.</p> <p>- تعزى وفاة المذكور للإصابة النارية المفردة السالف بيانها بالصدر وما أحدثته من تهتك بالرئتين والأوعية الدموية للقلب ونزيف دموي إصابى غزير وصدمة نزفية (مرتجعة).</p>	القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠١١ ج.ع.شرق

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الكدمات المتسحجة المشاهدة والموصوفة بالوجه وبأعلى الصدر هي إصابات رضية احتكاكية حيوية حديثة وحدث كل منها من المصادمة والاحتكاك بجسم صلب راض ذو سطح خشن أيا كان نوعه.</p> <p>- الإصابة المشاهدة والموصوفة بالبطن هي إصابة نارية حيوية وحدثت من الإصابة بمقذوف عيار نظرا لعدم استقراره وقد كان اتجاه الإطلاق أساسا من اليسار إلى اليمين في الوضع الطبيعي القائم للجسم ومن مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب.</p> <p>- تعزى وفاة المذكور للإصابة النارية...بالبطن وما أحدثته من تهتك بالطحال والمعدة والأمعاء والمساريقا والكلية اليمنى ونزيف... غزير وصدمة نزفية غير مرتجعة.</p>	١٥٢	أيمن نصيف وهبه	١٨
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابة المشاهدة بالفخذ الأيمن نارية حيوية حديثة حدثت من الإصابة بمقذوف مفرد لعيار ناري لم يستقر أو يترك جزءا منه بالجسم الأمر الذي يجعل نوعه أو عياره أو نوع أو عيار السلاح المطلق له متعذر فنيا.</p> <p>- وكان اتجاه الإطلاق في الوضع الطبيعي القائم للجسم من الأمام إلى الخلف وفي مستوى أفقي تقريبا مع الأخذ في الاعتبار حرية الحركة والدوران لحظة الإطلاق وطريقة حمل للسلاح المستخدم.</p> <p>- وبالنسبة لعدم وجود علامات لقرب الإطلاق حول الجرح الناري الدخولي بالجثة أو الملابس مقابلها فإن مسافة الإطلاق كانت قد جاوزت مدى حدوث علامات قرب الإطلاق وهو ما نقدره بنحو ٤١١ - ١١٢ متر وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلا أو كثيرا.</p> <p>- وتعزى وفاته وإصابته النارية وما أحدثتها من تهتك بالشريان الفخذي الرئيسي الأيمن وما صاحب ذلك من نزيف جسيم وصدمة.</p>	١٣٤	صبحي جمال نظيم	١٩

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابة والمشاهدة والموصوفة بالصدر نارية حيوية حديثة حدثت من عيار ناري معمر بمقدوف مفرد لم يستقر أو يترك جزءا منه بالجسم الأمر الذي يجعل تحديد نوعه أو عياره أو نوع أو عيار السلاح المطلق له متعذرا فنيا. - وكان اتجاه الإطلاق في الوضع الطبيعي القائم للجسم من الأمام إلى الخلف مع ميل بسيط من أعلى واليسار إلى أسفل واليمين مع الأخذ في الاعتبار حرية الحركة والدوران لحظة الإطلاق وهو ما نقدره بنحو ٤١ - ٢١١ متر وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلا أو كثيرا. - وتعزى وفاته إلى إصابته النارية السالف بيانها وما أحدثته من تهتك بالقلب وبالرئة اليمنى وما صاحب ذلك من نزيف جسيم.</p>	١٣٣	أيمن فؤاد أمين	٢٠
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابة والمشاهدة والموصوفة بالعنق هي إصابة نارية حيوية حديثة حدثت من عيار ناري بمقدوف مفرد لم يستقر أو يترك جزءا منه بالجسم الأمر الذي يجعل تحديد نوعه أو عياره أو نوع أو عيار السلاح المطلق له متعذرا فنيا. - وكان اتجاه الإطلاق في الوضع الطبيعي القائم للجسم من اليمين إلى اليسار وفي مستوى أفقي واحد تقريبا مع الأخذ في الاعتبار حرية الحركة والدوران لحظة الإطلاق. - بالنسبة لعدم وجود علامات لقرب الإطلاق حول الجرح الناري الدخولي بالجنحة فإن مسافة الإطلاق كانت قد تجاوزت مدى حدوث علامات قرب الإطلاق وهو ما نقدره بنحو ٤١ - ٢١١ متر وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلا أو كثيرا. - وتعزى وفاة المذكور إلى إصابته النارية الحيوية الحديثة السالف بيانها وما أحدثتها من كسر بالفك السفلي وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالعنق وما صاحب ذلك من نزيف دموي جسيم وصدمة.</p>	١٣٢	وائل ميخائيل خليل	٢١

<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- الإصابتين المشاهدين والموصوفتين بالجزع حيويتين وحديثتين وعبارة عن فتحتي دخول وخروج عيار ناري مفرد اطلق من سلاح ناري معد لإطلاق الطلقات المفردة. - وكان اتجاه الإطلاق أساسا من اليسار لليمين ومن الأمام للخلف قليلا في الوضع الطبيعي القائم والثابت للجسم مع الأخذ في الاعتبار المجال الحركي للجسم ويتعذر من الوجهة الفنية تحديد عيار المقذوف الناري محدث إصابة المذكور نظرا لعدم استقراره بالجملة، وعلى المسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب. - تعزى وفاة المذكورة للإصابة النارية المفردة السالف بيانها الموصوفة بالبطن وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الداخلية والأوعية الدموية ونزيف دموي غزير بالبطن وصدمة نزفية غير مرتجعة.</p>	١٤٠	شحات ثابت حنبلي معوذ	٢٢
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- جرح مصحوب بفقد بالنسيج حوافه متسحجة ومنقلبة للداخل قطره حوالي ١ سم يقع بمقدم الكتف الأيمن (فتحة دخول عيار ناري مفرد) ولا توجد حوله علامات قرب الإطلاق. - جرح مصحوب بفقد بالنسيج في مساحة حوالي ١,٥ في ١,٥ سم يقع بأسفل يمين الظهر أعلى العرف الحرقفي بحوالي ٤ سم ولليمين عن الخط المنصف بحوالي ٤ سم (فتحة خروج عيار ناري مفرد).</p>	١٤٥	مينا إبراهيم دانيال	٢٣
<p>لقضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق أبو العلا.</p>	<p>- تبين لنا وجود إصابة نارية حيوية حديثة بخلفية يمين أعلا الظهر حدثت من الإصابة بمقذوف عيار ناري مفرد (رصاص) يتعذر تحديد عياره بدقة فنيا لعدم استقراره أو أجزاء منه، أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وفي اتجاه أساسي من الخلف واليمين إلى الأمام واليسار مع ميل لاعلى في الوضع الطبيعي القائم للجسم.</p>	١٣٧	هادي فؤاد عطية	٢٤
<p>القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١</p>	جرح قطعي بالرأس	لا يوجد	أحمد حسن	٢٥

أسماء المتهمين:

الاسم	م	الاسم	م
أمين منير عياد ميخائيل	١٥	جرجس عبد السيد أيوب تادرس.	١
هاني حلمي عزيز	١٦	إسحاق إبراهيم رافائيل ميخائيل.	٢
أنور ريمون أنور اسكندر	١٧	عصام ربيع راشد خليل واصف.	٣
مايكل فايز صادق فرج الله	١٨	اندرود مكرم شحاتة غطاس.	٤
روماني عزت ونيس يقطر	١٩	فادي بكش رافائيل ميخائيل.	٥
هاني مجدي انيس يقطر	٢٠	هاني كامل محمود سام.	٦
ميلاد نبيل أديب رزق الله	٢١	عاطف محمد محمد كسبر.	٧
أسامة سمير توفيق اسعد جرجس	٢٢	جورج صفوت جرجس.	٨
مينا سمير عياد	٢٣	إبراهيم منير عجبان بياوي	٩
ابانوب سمير توفيق اسعد جرجس	٢٤	هيثم ميلاد عبده منصور	١٠
مينا طلعت نصحي	٢٥	عيد مكرم الله زاخر حنا	١١
عبد الرحمن محمد مصطفى قطب	٢٦	ممدوح عياد نعمان عياد	١٢
علاء أحمد سيف الاسلام عبد الفتاح	٢٧	ميلاد صادق فهيم عبد الملاك	١٣
مايكل عادل نجيب فرج	٢٨	أمين دانيال جاب الله دانيال	١٤

◆ الرواية الرسمية للأحداث

في هذا الجزء من التقرير نتناول الرواية الرسمية وتعتمد على كل من تحريات الشرطة العسكرية، والمخابرات العامة، ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى استعراض تقرير اللجنة المشكلة بشأن التغطية الإعلامية والتحقيقات التي تمت بشأنها، كذلك أقوال عناصر الشرطة العسكرية والأمن المركزي المشاركين في الأحداث، وذلك كله من واقع أوراق القضية التي حقق فيها قاضي التحقيق المنتدب.

ونختتم هذا الجزء باستعراض ملخص تقرير لجنة تقصي الحقائق في أحداث ماسيرو المشكلة بقرار وزير العدل رقم ١٠٠١٤ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١ برئاسة المستشار عمرو مروان مساعد وزير العدل.

◆ رواية إدارة الشرطة العسكرية فرع التحريات للأحداث:

نعتمد فيما يلي على محضر تحريات الشرطة العسكرية، ليكون المصدر الأساسي لرواية الأحداث من جانب القوات المسلحة، رغم تأخر المحضر عن الوقائع التي يتناولها بستة أيام، ووجود شهادات سابقة لضباط ومجندين تسبقه في التاريخ. وذلك لكون هذا المحضر الوثيقة الرسمية الوحيدة بأوراق القضية، المؤرخة والمحددة المصدر والصادرة عن القوات المسلحة. إضافة إلى ذلك يحصر المحضر وقائع التظاهر بالأماكن المختلفة إلى جانب واقعة الاشتباك عند مبنى الإذاعة والتلفزيون، وهو أيضا يحصر قتلى ومصابي القوات المسلحة والشرطة والمدنيين، وكذا التلفيات التي أصابت معدات القوات المسلحة والمفقودات من الأسلحة، كما حدد أعداد المقبوض عليهم، وأسماء المحرضين على الواقعة (وفق رؤية تحريات الشرطة العسكرية).

في ١٥ أكتوبر ٢٠١١، أرسل فرع التحريات بالشرطة العسكرية إلى رئيس هيئة القضاء العسكري التحريات بشأن الواقعة والخسائر التي تمت خلال الأحداث.

حيث قال «في إطار قيام إدارة الشرطة العسكرية (فرع التحريات) بتنفيذ تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة ومتابعة الأحداث التي تشهدها الساحة الإقليمية منذ أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، [وتشمل] كافة الأحداث (اعتصامات - إضرابات - مظاهرات - تسلل - اقتحام - تخريب - تعطيل الإنتاج... الخ). وجمع المعلومات [ذات الصلة] ... لتهديد أمن المنشآت وسلامتها. وخاصة حول ما قد يتم تدبيره من قبل بعض العناصر الخارجة عن القانون. لإحداث عملية ترويع وبلطجة، أو استغلال التجمعات لزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي - كذا جمع المنشورات التي يتم توزيعها، وذلك بغرض الإبلاغ المبكر عن أي أحداث غير عادية، وإبلاغ المستوى الأعلى بكافة تفاصيل الأحداث لاتخاذ القرار المناسب».

وقد ورد في مذكرة التحريات العسكرية أنه «في حدود الساعة الثانية ظهرا يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١، تجمع حوالي ٢٥٠ فرد مسيحي الديانة أمام موقف الأتوبيس بجهة منطقة دوران شبرا مصر - القاهرة، مرددين هتافات معادية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومطالبين بإعادة بناء الكنيسة المشار إليها [كنسية الماريناب]، فتم من جانبنا دفع عناصر قسم المساعدات الفنية بفرع الشرطة العسكرية لتصوير أي تطورات للموقف، وإعداد المادة الفيلمية اللازمة.

وتلاحظ تزايد أعداد الأفراد حيث وصل عددهم لحوالي عدد (٣٥٠٠) فرد. وعقب ذلك قاموا بمسيرة في اتجاه شارع رمسيس. وأثناء المسيرة بدأ ينضم إليها بعض الأفراد إلى أن وصل عدد الأفراد (٨٠٠٠) فرد منهم حوالي (٩٠) فرد كانوا يتقدمون المسيرة مرتدين الجلباب الأبيض مدون عليه عبارة (شهيد تحت الطلب). والبعض الآخر يحملون الأسلحة النارية (بنادق آلية - مسدسات ٩ مم - فرد خرطوش مصنع) والأسلحة البيضاء (مديات - سكاكين - آلات حادة متنوعة) والعصى الخشبية».

وعن وصول المسيرة الساعة ٦ و ٢٠ دقيقة قالت المذكرة «وصلت المسيرة القادمة من شبرا لمنطقة ماسيرو أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون وانتشارهم على مسافة حوالي ١,٥ كم بداية من أول مطلع كوبري أكتوبر الكائن أمام هليتون رمسيس وحتى مطلع كوبري ١٥ مايو وبلغ عدد أفرادها في ذات التوقيت حوالي (١٠٠٠٠) فرد وعقب ذلك قام أحد الأفراد بتمزيق المصحف وأطلق بعض الأفراد الأعيرة النارية واستخدام الأسلحة البيضاء والعصى الخشبية والرشق بالحجارة لعناصر الشرطة العسكرية مما أدى إلى قيام عناصر الشرطة العسكرية بإطلاق الذخيرة الفشنك للتفريق وقيام المتظاهرين بإشعال النيران في المركبة فهد وعربة جيب حربي وأتوبيس تابع لجهاز النقل العام للقوات المسلحة».

أما عن كيف تم الاشتباك عند ماسيرو فإن أقوال العميد محمود محمد مصطفى شلبي وهو قائد عناصر الشرطة العسكرية، والتي كانت مكلفة بحراسة وحماية مبني الإذاعة والتلفزيون أمام النيابة العسكرية بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١١ قد وصفت الاشتباك كالتالي «بداية أفعال الاعتداء من قبل المتظاهرين كانت منظمة ومحدد فيها الأدوار. فقد بدأت بقيام مجموعة كبيرة منهم برشق عناصر الشرطة العسكرية بالحجارة بكثافة ثم قامت مجموعة أخرى بمباشرة الاعتداء علي عناصر الشرطة العسكرية مستخدمين عصي خشبية وأسياخ حديدية وأسلحة بيضاء و سنج و سيوف و مطاوي. ثم قيام مجموعة ثالثة بإشعال النيران في مركبات و مدرعات الشرطة العسكرية وقيام البعض الآخر بتشكيل مجموعات منهم لمحاولة الاستفراء بأحد الجنود و إحاطته من جميع الجوانب، والتعدي عليه بالضرب بصورة مبرحة. و كان هناك آخرون من المتظاهرين يتواجدون بأعلى كوبري أكتوبر يقذفون من يتقدم من عناصر الشرطة العسكرية لرد الاعتداء و دفع المتظاهرين للخلف بالحجارة لإجباره علي العودة إلى الوراء وتمكين باقي المتظاهرين من الاعتداء علي عناصر الشرطة العسكرية وصولاً إلى مقر اتحاد الإذاعة والتلفزيون؛ و أنا معتقدش إن الترتيب و التنظيم و تحديد الأدوار الذي تم بالصورة دي مايكونش تم الإعداد له مسبقاً وإنه يكون تلقائياً و ده مش متصور».

أما عن موقع قوات الأمن من جيش و شرطة بنطاق مبني ماسيرو و تسليحهم: فإن أقوال العميد عبد الحميد توفيق سرور (قوة إدارة الشرطة العسكرية) أمام النيابة العسكرية بتاريخ ١٧/١٠/٢٠١١ عند سؤاله من النيابة عن كيفية تمركز القوات بنطاق مبني ماسيرو أجاب «الأمن المركزي كان قافل اتجاه بولاق أبو العلا و أفراد الشرطة العسكرية عاملين كردون حولين المبني و مكان التظاهر و أفراد بتمشي الطريق و الضباط كانوا يبهذوا الناس.» وعند سؤاله عن تسليح افراد القوات المسلحة أجاب، «جزء معاه الواقى و العصي و الخوذ و باقي الأفراد معاه بنادق آلية معمرة بذخائر فشنك.» أما إجابة الملازم محمود ضياء محمد محمد عن سؤال تسليح الضباط -أمام النيابة العسكرية - فكانت «تسليح الضباط ضبنجة ٩مم بها سبع طلقات، ذات العيار، حية» أما عن تسليح صف الضباط و الجنود فأجاب «بالنسبة لصف الضباط مكنش معاه سلاح و بالنسبة للجنود منهم ١٦ كان عساكر دوريات معاه سلاح وبنندقية آلي عيار ٣٩، و بالنسبة للذخيرة كل عسكري معاه خزينة من طلقات فشنك، و عشرين عسكري فض شغب معاهم الصداة و

عصاية و معهمش أي سلاح. وباقي العساكر ... كانوا لبسين لبس الشرطة العادي الافرول المموه و العلامة و البريه و و غير مسلحين.»

وعن سيطرة القوات المسلحة على الموقف في حدود الساعة العاشرة مساء أشارت المذكرة إلى «أمكن السيطرة على الموقف، ومنع أي فرد من اقتحام مبنى الإذاعة والتلفزيون، وفض التجمع. إلا أن بعض الأفراد المتجمعين قاموا بأعمال بلطجة بالشوارع والميادين وأحداث تلفيات ببعض العربات، وقام حوالي عدد (٣٥٠٠) فرد بالسير في اتجاه شارع رمسيس، وإطلاق الأعيرة النارية، أمام مستشفى القبطي، وإشعال النيران بأحد الأتوبيسات المدنية، وامتدت النيران منه للطابق الأول بعقار كائن أمام الهيئة القومية للأنفاق بجوار المستشفى، لترويع أمن المواطنين - كذا احتراق أكثر من عدد (١٠) عربات وتم السيطرة على الحريق بواسطة عدد (٤٩) عربات تابعة للدفاع المدني».

ومن الملاحظ وفقا لهذه المذكرة أنه تم فقد العديد من الأسلحة وغيرها، ولعل أهم ما تم فقدته هو الأسلحة والذخيرة وهي كالتالي:

- فقد عدد (٤) بندقية آلية. وفجر اليوم التالي للأحداث تمكن العقيد أحمد خيرى مفتش مباحث فرقة غرب بالتنسيق مع عناصر الشرطة العسكرية من ضبط أحد المتظاهرين وبحوزته بندقية آلية من البنادق الفقد. وبذات التاريخ عثر بعض الأهالي على بندقية أخرى من تلك البنادق مع أحد المتظاهرين، وتم ضبطه، وتبين أن خزنتها مذخرة بطلقات فشك. وتم التحفظ على البندقيتين، وتحرر عن الواقعتين المحضر رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري قسم بولاق أبو العلا، وبعرضه على نيابة وسط القاهرة الكلية قررت إرسال الحريز رقمي ١٢٦ - ١٢٨ لسنة ٢٠١١ مضبوطات لمصلحة الطب الشرعي لفحص السلاح الناري ومدى صلاحيته للاستخدام من عدمه.

- كذلك تم فقد رشاش خاصة بالمركبة فهد المحترقة رقم ١٤٥٣٥٥ وعدد ١٦ خزنة بندقية آلية - وعلبة شريط ذخيرة رشاش (٣٠٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٣٩ مم حية، (٢٠٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٥١ مم حية، (٦٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٣٩ مم فشك، (٥٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٥١ مم فشك عهدة الكتيبة الأولى شرطة عسكرية. و(١٣٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٥٤ مم عادة، (٧٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٥١ مم كاشفة، و(٥٠) طلقة عيار ٧,٦٢ في ٥٤ مم ثاقب حارق عهدة السرية الخامسة شرطة عسكرية.

وتشير المذكرة إلى إنه «مناقشة كل من العميد محمود محمد شلبي - والمقدمان ياسر عزمي (قوة إدارة الشرطة العسكرية) محمد أحمد السيد خلف (قائد السرية الخامسة شرطة عسكرية) شفاهة قرروا أنه عقب وصول المتظاهرين أمام مقر مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تبين أنهم حاملين أسلحة نارية (بنادق آلية - مسدسات ٩ مم - فرد خرطوش مصنع) وأسلحة بيضاء (سيوف - سنج - مطاوي - سكاكين - آلات حادة) وعصى خشبية وقيامهم بإطلاق النيران من أماكن مختلفة - كذا الاعتداء على عناصر الشرطة العسكرية بالأسلحة البيضاء والعصى الخشبية ورشقهم بالحجارة مما أدى لوفاة جندي وإصابة آخرين.

وأضافوا أنه نظرا لذلك قامت عناصر الشرطة العسكرية بالدفاع عن أنفسهم مع ضبط النفس قدر المستطاع وإطلاق ذخيرة فشك وتمكنوا من السيطرة المبدئية على الموقف إلا أن المتظاهرين قاموا بإشعال النيران في بعض العربات المدنية والمركبات خاصة القوات المسلحة وقام المسئولين من ضباط الشرطة العسكرية بمحاثة قادة وعناصر قوات

الأمن المركزي المتواجدة للتدخل وأقدمهم العميد شرطة مدنية مدحت عبد الشافي لم يتم الاستجابة للمطلب والتجاوب مع الموقف لعدم صدور تعليمات لهم بالتعامل مع الموقف رغم تواجدهم ومشاهدتهم للأحداث وسعت ١٩٣٠ قاموا بالاشتراك بعد صدور تعليمات لهم وتم السيطرة على الموقف سعت ٢٢٠٠ وإخلاء المكان من المتظاهرين والمصابين».

ووفقا للمذكرة فقد أضاف المقدم ياسر عزمي «أنه بإجراء معاينة لمحل الواقعة تبين وجود آثار طلقات نارية بأعمدة الإنارة المثبتة أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون والمتواجدة خلف عناصر الشرطة العسكرية مما يشير إلى إطلاق النار كان في اتجاه عناصر الشرطة العسكرية كذا تبين وجود بعض أسطوانات غاز الفريون أسفل العربة فهد مما أدى لاشتعال العربة والاستيلاء على الرشاش المثبت عليها وعدد (٤) بندقية آلية. وأضاف المقدم محمد أحمد أنه شاهد بعض المتظاهرين فور وصولهم لمنطقة ماسبيرو ويحملون المصاحف وقيامهم بتمزيقها وإلقائها على الأرض».

◆ تحريات الأمن العام بوزارة الداخلية

حملت أوراق القضية شهادات متفرقة خرجت عن الخط العام لرواية أفراد الجيش و الشرطة للواقعة و تضمنت وقائع أو بدايات مختلفة للأحداث فمثلا جاء في بعض الشهادات أن المسيرة التي بدأ بسببها الاشتباك كانت قادمة من ميدان التحرير وليست من شبرا، أو أن المسيرة كانت بها سيارات محملة بالأسلحة، غير أن جهات التحقيق المختلفة لم تحقق في هذه الشهادات، فلم تسال النيابة الشهود، أو تدقق في البحث عن أرقام السيارات فيما عدا أخذ شهادة ضابط لا تحمل إلا هذه الأرقام.

في ٢١ فبراير ٢٠١٢ قام العميد أنور سعيد مفتش الإدارة العامة للمباحث الجنائية بفتح محضر للرد على طلبات قاضي التحقيق. والتي كان من بينها تحريات الأمن العام، بوزارة الداخلية، عن ظروف الواقعة الخاصة بأحداث ماسبيرو، وصولا إلى الجرائم التي ارتكبت بشأنها، والقائم على ارتكابها، مع تحديد دور كل متهم في هذا الخصوص.

ضم المحضر تفاصيل عدة بشأن التحريات التي تتعلق بالإحداث، ففي البداية، أشارت التحريات إلى السبب الممهد للأحداث، «أنه في ٢٩ سبتمبر ٢٠١١، قام بعض مسلمي قرية الماريناب، مركز إدفو بمحافظة أسوان، باقتحام مبنى مضيقة مملوكة لمطراية أسوان للأقباط الأرثوذكس، تمارس بها الشعائر الدينية، وإشعال النيران بمخزن مجاور لها، وهدم قبابها، وإشعال النيران ببعض إطارات الكاوتشوك بالطريق العام؛ وذلك اعتراضا منهم على تحويلها من مضيقة إلى كنيسة بدون ترخيص، وإسباغ الطابع الكنسي عليها».

وعن الدعوة ومن اطلقها، أشارت التحريات إلى «قيام بعض كهنة الكنيسة الأرثوذكسية بالتخطيط، وبمشاركة بعض الائتلافات السياسية، ذات التوجه الليبرالي واليساري والمنظمات القبطية، داخل وخارج البلاد، عرف منها (حركة ٦ أبريل - حركة ائتلاف شباب من أجل العدالة والحرية، ائتلاف اتحاد شباب ماسبيرو، حركة أقباط بلا قيود - حركة أقباط من أجل مصر)، باستثمار أحداث قرية الماريناب، في القيام بمسيرات واعتصامات، لخدمة أغراضها وتوجهاتها

السياسية بالمرحلة الراهنة، والضغط على المجلس العسكري لتنفيذ مطالبهم بشأن إقامة الكنائس، ومحاكمة المسؤولين عن التعدييات التي وقعت على الكنائس خلال الفترة الماضية».

عن بداية المسيرة تقول التحريات «بتاريخ ٩/١٠/٢٠١١ تجمعت أعداد كبيرة من الأقباط بمنطقة دوران شبرا، بمشاركة عدد من القساوسة، وذلك استجابة للدعوة من خلال المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وكذا بعض القنوات المسيحية، وخاصة قناة الطريق الفضائية القبطية (تبث من ولاية جورجيا بأمريكا)، لحشد أبناء الطائفة من جميع المحافظات، للمشاركة في مسيرة تتوجه إلى منطقة ماسبيرو، ويرتدي بعضهم تيشيرتات مدون عليها (شهيد تحت الطلب)، مرددين هتافات (اليوم الغضب المسيحي). وأشارت المصادر السرية، أن بعضهم يحمل الأسلحة النارية والبيضاء والعصى وزجاجات المولوتوف، وقاموا بتوزيع بعض المنشورات اعتراضا منهم على فض اعتصام الأقباط السابق أمام ماسبيرو بالعنف، ومطالبين بإقالة محافظ أسوان، وإصدار مرسوم بقانون يقضي بتخصيص أماكن دور العبادة المقام بها الشعائر الدينية. وأثناء مرور المسيرة بمنطقة القللي، حدثت اشتباكات بينهم وبعض قاطني منطقة الحكر المجاورة لمنطقة القللي تراشقوا خلالها بالحجارة والزجاجات الفارغة قام على أثرها بعض المشاركين في المسيرة بإشعال النيران وأحداث تلفيات بعض السيارات المارة بالطريق والمتوقفة على جانبه وكذا بعض المحال التجارية بالمنطقة وحدوث إصابات ببعض المواطنين».

وعقب وصول المسيرة إلى منطقة ماسبيرو والتي تجاوزت أعدادها حوالي عشرة آلاف متظاهر، قاموا بقطع طريق الكورنيش بالاتجاهين، وإلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف وإشعال النيران بعدد من المركبات التابعة للقوات المسلحة وبعض مركبات المواطنين التي كانت متواجدة بالمنطقة حيث قامت القوات المسلحة بمحاولة السيطرة على الموقف ببعض الآليات العسكرية بمناورات بين المتظاهرين لتفريقهم ألا أن المتظاهرين قاموا بإشعال النيران في مركبة فهد تابعة للقوات المسلحة والاستيلاء على الأسلحة النارية من داخلها وصعدوا من تعديهم على القوات والسيارات بالمنطقة مما تسبب في إشعال النيران بأتوبيس وسيارة جيب تابعتان للشرطة العسكرية مما دفع بعض أفراد القوات المسلحة للهرب بمعداتهم خشية التعدي عليهم واصطدامهم ببعض المتظاهرين مما أدى إلى وفاة وإصابة عدد منهم دهسا (يتولى القضاء العسكري التحقيق في الأحداث) وتجمع عقب ذلك بعض الأهالي المتضررين من منطقة بولاق (أصحاب المحلات والباعة) وحدثت اشتباكات بينهم وبين المتظاهرين استخدمت فيها الأسلحة النارية وزجاجات المولوتوف والعصى والحجارة وقد أسفرت تلك الأحداث عن وفاة (٢٤) متظاهر منهم ١٣ دهسا وعدد ٧ بطلقات نارية وعدد ٤ نتيجة الضرب والطعن ومجند من القوات المسلحة وإصابة عدد من ضباط وجنود القوات المسلحة والأمن المركزي وعدد من مركبات القوات المسلحة والأمن المركزي وعدد من المدنيين (أقباط - مسلمين).... تم ضبط عدد (٢٩) من المتهمين وتم التحفظ عليهم بمعرفة القوات المسلحة».

وتشير التحريات «بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠١١، تبلغ لقسم شرطة روض الفرج، من المواطنين/ على عبد الفتاح حسن عبد الفتاح... شريف محمد عبد الرحيم أحمد إبراهيم... بمشاهدتهما مجموعة من المتظاهرين الأقباط، يقومون بإشعال النيران في سيارة تابعة للقوات المسلحة (مدرعة)، والتعدي على جنودها بالسب والضرب، وقيام أحدهم بالاستيلاء على السلاح الآلي من أحد الجنود، مما أثار حفيظتهما، فتوجها خلفه حتى مطلع كوبري أكتوبر، وإيهامه أنهما من الأقباط، وتمكنا من الاستحواذ على السلاح وتسليمه للقسم، وتبين أنه عبارة عن بندقية آلية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم ماركة كلاشينكوف رقم ٥١٥٨٣٩٥ - ١٩٨٨، بها عدد خمس طلقات، من نفس عيار السلاح «فشك»، وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٦١ أحوال القسم بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠١١، وأرسل لقسم شرطة بولاق، لإرفاقه بالمحضر الأصلي».

وكذا تشير التحريات إلى «تمكن العقيد/ أحمد خيرى «مفتش مباحث فرقة شرطة غرب» من ضبط أحد المتظاهرين وبحوزته بندقية آلية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم يحمل رقم ٥١٥٨٤٦٠ به عدد ٩ طلقات من نفس عيار السلاح «الفشك» من بين الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة.. ألا أن عدد من المتظاهرين تمكنوا من تهريب المتهم.. وتحرر عن واقعة ضبط السلاح محضر ٤ أحوال بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١١ قصر النيل وأرسل لقسم شرطة بولاق لإرفاقه بالمحضر الأصلي».

◆ تحريات قطاع الأمن الوطني

قام الرائد عمر حماد الضابط بقطاع الأمن الوطني فتح محضر يضم تحريات الأمن الوطني بناء على طلب قاضي التحقيق حول الواقعة.

وقال الرائد فيما يخص التحريات وهنا نستعرض أهم ما جاء بالتحريات منعا للتكرار بين التحريات المختلفة سألته الذكر أنه «توافرت معلومات من مصادرنا السرية والتي أكدتها تحرياتنا السرية الدقيقة بما يلي:

- واكب خروج مسيرة أخرى تم الدعوة لها بمعرفة بعض القساوسة ومنهم القس/ فلوباتير جميل عزيز (راعي كنيسة السيدة العذراء بمنطقة الطوابق - فيصل-جيزة) أطلق عليها مسيرة الغضب والتي دعا القس المذكور إليها مرددا (أنها ستكون بمثابة الخروج الجديد للأقباط وستنتهي داخل ماسيرو) وأثناء تحر تلك المسيرة بمنطقة نفق شبرا حدثت بعض المشاحنات مع أهالي منطقة القلي...

- أضافت المعلومات والتحريات مشاركة عدد من أبناء الطائفة ورجال الدين المسيحي وبعض النشطاء والحقوقيين السياسيين في مسيرة من دوران شبرا اتجاه شارع رمسيس رافعين لافتات ومرددن شعارات تستهدف الإساءة للدين الإسلامي والهجوم على المسئولين بالدولة ومحاولتهم اقتحام مبنى الإذاعة والتلفزيون إلا أن قوات الجيش منعتهم من ذلك فقام بعضهم باستعمال القوة والعنف تجاه قوات الجيش وأتلفوا وأشعلوا النيران ببعض المركبات العسكرية والسيارات الخاصة والمحلات والممتلكات العامة والخاصة فضلا عن قيامهم بترويع المواطنين والمارة والاستيلاء على بعض الأسلحة من مجندي القوات المسلحة.

- وأضافت معلومات المصادر عن قيام/ مايكل جيروم منيه إسكندر وشهر ته «مايكل منير» من مواليد ٢٣ / ٧ / ١٩٦٨ أبو قرقاص- المنيا- مهندس ومقيم: ٣٨٠ شارع كورنيش النيل- المعادي «رئيس جمعية ايد في ايد» بعقد لقاء بتاريخ ١٠ / ٦ / ٢٠١١ بملاحق فندق هيلتون رمسيس بالقرب من منطقة الأحداث مع كل من القس/ فلوباتير جميل والقس/ متياس نصر بهدف دعم وحشد المتظاهرين لتنفيذ مخططاتهم.

- أكدت المعلومات التحريات اضطلاع بعض رجال الدين المسيحي والنشطاء السياسيين بالتحريض والمشاركة على ارتكاب تلك الأعمال وقد عرف منهم». (مكتوب بالمحضر ١٢ اسم).

المخابرات العامة

في ١٤ مارس ٢٠١٢ أرسلت المخابرات العامة مذكرة إلي قاضي التحقيق بناء على المخاطبة التي طالب فيها المخابرات العامة بإرسال معلومات عن أحداث ماسيرو في ٢٨ فبراير ٢٠١٢:

تتضمن المذكرة التالي:

١. لا تتوافر لدينا أية معلومات بخلاف ما تم التنسيق بشأنه وتتضمن الأتي:

أ. معلومات عن بعض العناصر المشتبه في تورطهم بالأحداث.

ب. عدد «٢» CD تحتوي على بعض مقتطفات ومقاطع فيديو لأحداث ماسيرو والعناصر التي قامت بالاعتداء على أفراد القوات المسلحة.

ج. صورة خطاب من رئيس قطاع الأمن بالتلفزيون بشأن الأحداث التي شهدتها منطقة ماسيرو.

٢. استعدادنا الكامل للتعاون مع سيادتكم بشأن أية معلومات تطلب منا للتوصل لنتائج تفيد التحقيقات“.

وتتضمن مذكرة رئيس قطاع الأمن باتحاد الإذاعة والتلفزيون إلي نائب رئيس هيئة الأمن القومي التالي:

«نحيط علم سيادتكم بأنه يوم الأحد الموافق ٩ / ١٠ / ٢٠١١ سعت ١٨٠٠ مساءً تجمعت أعداد كبيرة من الأقباط أمام مبنى ماسيرو للاحتجاج والتنديد ببعض الأحداث التي تعرضوا لها (أحداث إمبابة-كنيسة صول) فضلا من سابقة فض اعتصامهم بالقوة أمام مبنى ماسيرو.

حدثت اشتباكات بين المتظاهرين الأقباط وأفراد الشرطة العسكرية والشرطة المدنية نتج عنها العديد من الإصابات فضلا عن حالات وفاة بين المتظاهرين وحالة الوفاة لأحد جنود الشرطة العسكرية.

التفصيلات:

- تم تشكيل لجنة تقصي حقائق من المجلس القومي لحقوق الإنسان وانتهت نتائجها فيما يخص الإعلاميين على النحو التالي:

إدانة السيد/ إبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار والسيد/ عبد العزيز الحلو رئيس الإدارة المركزية للبرامج الإخبارية فضلا عن المذيعة/ رشا مجدي باتهامات تتعلق ببث مواد إعلامية تنطوي على التحريض ضد القائمين والمشاركين في المسيرات والتظاهرات التي جرت ذلك اليوم وتصويرهم على أنهم يبادرون بمهاجمة قوات الشرطة والجيش ويعتدون على الممتلكات العامة والخاصة وإتلافها ويحاولون اقتحام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون على نحو تسبب في حدوث مصادمات أسفرت عن مقتل مجند وكذلك مقتل عدد من المدنيين والحاق الإصابة باخرين.

- قامت النيابة العامة بالتحقيق مع المذكورين بعالية وقررت منعهم من السفر وتخريم كل من السيد/ إبراهيم الصياد والسيدة/ رشا مجدي مبلغ عشرة الاف جنيه وتخريم السيد/ عبد العزيز الحلو مبلغ خمسة الاف جنيه.

- نشير لعدم حدوث أي محاولات لاقتحام المبنى من قبل المتظاهرين وانحصرت الخسائر في تعرض عدد (٣) سيارة مملوكة للعاملين بالمبنى للحرق نتيجة تواجدهما خارج المبنى“.

◆ لجنة تقييم الأداء الإعلامي المشكلة بقرار وزير الإعلام:

بناء على قرار أسامة هيكل وزير الإعلام، يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١١، بتشكيل لجنة من خبراء إعلاميين لتقييم التغطية الإعلامية لقطاع الأخبار وقناة النيل للأخبار لأحداث ماسبيرو، والتي جرت يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١، وبعد الحصول على مواد فيلمية محددة من اتحاد الإذاعة والتليفزيون تمثل تغطية قطاع الأخبار وقناة النيل للأخبار، تمكنت اللجنة من التوصل إلي مجموعة من النتائج نذكر منها:

١. اتسمت التغطية (التي ظهرت على القناة الأولى وقناة النيل للأخبار) بعدم الحياد في معظم الأحيان، ورواية القصة من جانب واحد دون عرض معلومات تخص وجهة نظر الطرف الأخر للحدث والمتمثل في المتظاهرين.

٢. خرجت المذيعة رشا مجدي عن دورها المحدد كـ«مذيعة أحداث جارية»، يجب أن تلتزم الحياد والبعد عن الإدلاء بالآراء والتصورات الشخصية»، ومن ذلك قولها «إن هناك من يطلق الرصاص على أبناء الجيش»، و «الجيش الذي وقف إلى جوار الثورة»، و«ثلاثة شهداء و٢٠ مصاباً كلهم من أبناء الجيش»، و «بأيدي من؟ بأيدي فئة من أبناء الوطن»، و «أي فئة لها مطالب شرعية وقانونية.. بناء مبنى أو عدم بناءه.. هل يستحق أن نحرق وطننا بأكمله».

٣. الضعف المهني الواضح لدى العديد من المقدمين والمراسلين والمحريين والمعددين، لا سيما عند تغطية الأحداث المفاجئة والأزمات.

٤. عدم القدرة على معالجة بعض المشكلات التي تطرأ جراء البث المباشر، ومنها عدم الاعتذار الفوري من قبل المراسل حينما تورط أحد المجددين المصابين في سب المواطنين المسيحيين، وقد استغرق الأمر أكثر من ٣٥ دقيقة كاملة قبل اعتذار التليفزيون عن هذه الإساءة.

٥. اتسمت التغطية عموماً بعدم التوازن، الذي انعكس في عدم ذكر ضحايا الأحداث من المتظاهرين.

أما فيما يتعلق بالتوصيات كانت كالتالي:

- البدء في إجراء تحقيق فوري مع المسؤولين عن التغطية، لتحديد المسؤولية عن الأخطاء والخلل والارتباك الذي شابها، من كافة الجوانب الميدانية والداخلية، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال من يثبت تقصيره وخطؤه، وكذلك للخروج بدروس وعبر للمستقبل.

- اتخاذ خطوات عملية عاجلة لدعم عملية تحول التليفزيون المصري إلى فط الخدمة العامة، بما يتناسب مع التغيرات السياسية التي أنتجتها ثورة ٢٥ يناير.

- ضرورة الاعتذار للرأي العام عما بدر من محتوى إعلامي اتسم بالقصور المهني، الذي قد يخلق الفرصة للتأثير السلبي على استنتاجات الجمهور أو استفزاز مشاعره.

وفي ٢٠ يناير ٢٠١٢ قام قاضي التحقيق باستدعاء المذيعة رشا مجدي لسماع أقوالها حيث أقرت خلال التحقيق أنها

عقب أن أخذت المقدمة - التي قامت بقراءتها - من رئيس تحرير البرنامج -عبد العزيز محمد البسطاويسي الحلو - والذي يتولى هو إعداد وكتابة المقدمة وعرضها على رئيس قطاع الأخبار - إبراهيم كامل إبراهيم الصياد - للموافقة عليها، قامت هي بتقديمها وقراءتها يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ الساعة الثامنة وسبع وعشرين دقيقة، ومضمونها كالتالي: "ما الذي يحدث الآن أمام ماسبيرو؟ وما الذي يحدث للشعب المصري؟ أي فئة لها مطالب قانونية أو شرعية بناء مبنى أو هدمه. هل هذا يستدعي حرق الوطن؟ هذا الجيش، الذي يحدث له الآن، هو الذي حمى الثورة، ولم يطلق رصاصة واحدة. بل هو الذي يطلق عليه الآن الرصاص وبأيدي من؟ ليس بأيدي إسرائيليين، ولكن بأيدي فئة من أبناء الوطن. أي فئة لها مطالب لا يستوجب مثل هذا العمل. اتقوا الله في وطنكم! اتقوا الله في مصر! وأين انتم يا عقلاء الوطن، الذين تتحدثون ليل نهار؟ أين أنتم الآن، لسماع صوت العقل، ووقف نزيف الدماء؟"

وأردفت خلال التحقيق «أنه ليس لها علاقة ببث الخبر العاجل، على شاشة التلفزيون المصري، بقتل وإصابة عدد في صفوف ضباط وجنود القوات المسلحة لأن هذا النوع من العمل هو مسئولية رئيس قطاع الأخبار وأنه طلب قراءة الخبر العاجل والذي يتعين عليه أن يقوم بعرضه على وزير الإعلام قبل بثه».

وفي ١ فبراير ٢٠١٢ فتح قاضي التحقيق محضر لسماع أقوال عبد العزيز الحلو رئيس الإدارة المركزية لقطاع الأخبار والذي أنكر ما أسند إليه وأضاف «أنه بصفته مدير عام البرامج السياسية بقطاع الأخبار يتولى إعداد وكتابة المقدمة والتي يقوم المذيع القارئ بقراءتها في برنامج اتجاهات». وأنه قام بالفعل بتحرير نوتس «إذا كان هناك فئة لها مطالب فلا يستدعي كل ذلك وهناك طرق شرعية لتحقيق المطالب إين عقلاء الأمة وحكماؤها المطلوب هو تحكيم العقل في مثل هذا الوقت» وفعلا أنا كتبت بالنص عبارة (اتقوا الله في وطنكم) والباقي كان ارتجال من المذيعه». أما بشأن إذاعة الخبر العاجل فإنها مسئولية رئيس قطاع الأخبار.

وبسؤال إبراهيم الصياد رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتلفزيون، أنكر ما أسند إليه وأضاف أنه بصفته رئيس قطاع الأخبار لا يعلم عما إذا كان رئيس تحرير البرنامج قد قام بإعداد وكتابة مقدمة البرنامج الذي قامت المذيعه رشا مجدي بتقديمه بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١ وأنه -رئيس التحرير - المنوط به إعداد وكتابة تلك المقدمة والذي يتعين عليه في بعض الأحيان عرض تلك المقدمة بعد كتابتها على نائب رئيس القطاع أو رئيس البرامج الاخبارية أو على رئيس قطاع الأخبار والتي لم يتم عرضها عليه كرئيس لقطاع الأخبار ولا يعلم عما إذا كان قد تم عرضها على غيره من المسئولين من عدمه أما عن بث الأخبار العاجلة البالغ عددها أربعة الأول عبارة عن (اشتباكات بين الأقباط والجيش) والثانية عبارة عن (تعديل للأول وحذف كلمة الأقباط) والثالث (سماع دوي إطلاق نار) والأخيرة (عدد القتلى في جانب القوات المسلحة) وإن رئيس التحرير هو المنوط به بث هذه الأخبار العاجلة وقد كان يتم البث في مثل هذا اليوم خلال الفترة الزمنية من الساعة الثامنة وحتى الساعة التاسعة بدون أخذ موافقة على بث الخبر العاجل.

وبأجراء المواجهة التي قام بها قاضي التحقيق بين كلا من إبراهيم كامل الصياد وعبد العزيز محمد البسطاويسي الحلو بالتحقيقات قرر الأول بأنه إذا كان عبد العزيز الحلو هو من كتب ما قرأته المذيعه رشا مجدي فإنه يعتبر خطأ مهني جسيم يسأل عنه.

وقرر الثاني بأنه قام بكتابة العبارة التي قرأتها المذيعه رشا مجدي عوض بناء على تعليمات إبراهيم الصياد وأخذ الموافقة بعد عرضها عليه وأنه طلب منه أن تقوم المذيعه رشا مجدي بقراءة الخبر العاجل الذي يظهر على الشاشة والمتضمن مقتل ثلاث جنود وإصابة ثلاثون جرحاء أطلق المتظاهرين الأقباط النار عليهم وأن تعليمات الأول له أنه

في حالة إجراء تحقیقات في هذا الموضوع يقوم بتحميل المذیعة رشا مجدي كامل المسئولية عما جرى وأضاف أنه لن يكون كبش فداء لأحد.

◆ عن الأسلحة وتقارير الطب الشرعي بشأنها (التقرير رقم ١٢٩):

بناءً على قرارات نيابة وسط القاهرة الكلية في القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١، قام الدكتور حمدي مصطفى عبد الرحمن الطبيب الشرعي بالمكتب الفني لكبير الأطباء الشرعيين بفحص الحرز المقيد برقم ١٢٧/ م جزئي وذبحك لبيان نوع تلك الذخيرة وعيارها ومطابقة فوارغ الطلقات المضبوطة مع ما عسى أن يستخرج من مقذوفات من جسم أو أجسام المجني عليهم ومطابقة فوارغ الطلقات مع الأسلحة النارية المرسلة للفحص لبيان عما إذا كانت تلك الفوارغ مما يستخدم على تلك الأسلحة من عدمه، وكذا فحص الحرزین رقمي ١٢٨/ ١، ٢ مضبوطات وذلك لفحص السلاح الناري لبيان نوعه وعياره ومدى صلاحيته للاستخدام من عدمه وبيان عما إذا كان قد سبق الإطلاق منه في وقت قريب من عدمه وبيان عما إذا كان قد استخدم في أحداث أي من إصابات المجني عليهم من عدمه، وكذا فحص الطلقات المضبوطة لبيان نوعها وعيارها ومدى صلاحيتها للاستخدام من عدمه، وبيان عما إذا كان استخدمت على السلاح سالف البيان وفي حالة كون تلك الطلقات حية وبيان ما إذا كانت من مثيلات محدثة إصابات المجني عليهم من عدمه، وكذا فحص الحرزین رقمي ١٢٦/ ١، ٢ مضبوطات لبيان عما إذا كان الحرز الأخر يحوي ذخيرة من عدمه وعما إذا كانت الطلقات نارية من عدمه وفي الحالة الأولى عما إذا كانت من المتصور تسببها في إحداث إصابات أي من المجني عليهم من عدمه.

أولاً: بالنسبة إلى حرز الخمسة طلقات فهي نحاسية الشكل عيار ٧,٦٢ * وغير مقذوفة الكبسولة، جميعها كاملة وسليمة ولا يوجد بها مقذوفات نارية وقمتها مغلقة على نفسها فقط وقد تم إطلاق أربعة طلقات منهم لتجربة السلاحين المرسلين ووضع فوارغ الطلقات داخل مظروف مرة أخرى.

ثانياً: حرز يضم ٩ طلقات نحاسية الشكل عيار ٧,٦٢ * ٣٩ جميعها كاملة وسليمة وغير مقذوفة الكبسولة وجميعها من النوع (الفشك) ولا يوجد بها مقذوفات نارية وقمتها مغلقة على نفسها فقط.

ثالثاً: حرز يحتوي على فارغ طلقة دخان مسيل للدموع معدنية أسطوانية الشكل لها جسم معدني وقاعدة من نفس المعدن يتوسطها كبسولة للإطلاق والتي وجدت مقذوفة قذف شبه مركزي ومكتوب على جسم الطلقة أنها من نوع C.S. smoke صناعة أمريكية تنتهي صلاحيتها في أغسطس ٢٠١٥ ومحفور على قاعدتها الحروف C.T.S

ويضم الحرز أيضا عدد اثنان طلقة نحاسية الشكل من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ مقذوفة الكبسولة قذف شبه مركزي وسابق إطلاقها وهما من النوع (الفشك) الذي لا يوجد به مقذوفات وقمتها منطبقة على نفسها ومفتوحة فتحة صغيرة دالة على عملية الإطلاق السابق.

رابعاً: حرز يحتوي بداخله على سلاح ناري (بندقية آلية) ذات دبشك ينطوي ويد خشبية بنية اللون مثبت بها حزام من القماش زيتي اللون مرفوق بها الخزينة الخاصة بها والبندقية من اللون الأسود وملفوفة بالشاش الأبيض مضبوطة بمعرفة العقيد أحمد خيرى فى القضية رقم ٢٨٤٠ لسنة ٢٠١١ إداري بولاق. والبندقية من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ والجانب الأيمن من السلاح يحمل رقم ١٥٨٤٦٠ / ١٩٨٨ على الجزء الثابت بالجانب الأيمن من

السلاح رقم ٨٤٦ على الجزء الخلفي من غطاء السلاح ومثبت به حزام من القماش بلون زيتي وابره ضرب النار موجود في مكانها وسليمة وأجزاء السلاح الرئيسية كاملة وسليمة وتعمل وفق الأصول الميكانيكية المتعارف عليها وبشكل سلاح ناري صالح للاستخدام واشتملنا من فوهة السلاح رائحة بارودية تشير إلى سبق إطلاق في زمن يتعذر تحديده وقتها على وجه الدقة ومرفوق بالسلاح خزينة معدنية من ذات العيار وجدت فارغة ولا يوجد بها طلقات. وقد تم إطلاق طلقتين من الطلقات الفشنك المرسله من ذلك السلاح التي تم إطلاقها بنجاح.

خامساً: حرز يضم سلاح ناري عن بندقية آلية عيار ٧,٦٢ * ٣٩ لها دبشك حديدي ينطوي على الجانب الأيمن من السلاح ويحمل رقم ١٥٨٣٩٥ / ١٩٨٨ على الجزء الثابت من السلاح بالجانب الأيسر رقم ٨٣٩٥ على مؤخرة غطاء السلاح وتبين إبره ضرب النار موجودة وسليمة وأجزاء السلاح الرئيسية كاملة وسليمة وتعمل وفق الأصول الميكانيكية المتعارف عليها وبشكل سلاح ناري صالح للاستخدام وملحق بالسلاح خزينة معدنية من ذات عيار وجدت فارغة ولا يوجد بها طلقات وتم إطلاق طلقتين من السلاح لتجربة الإطلاق والتي تمت بنجاح.

سادساً: حرز يحتوي على مقذوف مستخرج من الآلية اليمنى من المصاب بشوكي كميل سم، معدني بلون رصاصي طرفه الأمامي مدبب والجزء الخلفي منه منبعج ومتطور يبلغ طوله حوالي ٢ سم وقطره حوالي ¼ سم يشبه المقذوفات النارية المتطورة من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ ولا يصلح لإجراء أبحاث مقارنة على حالته الراهنة.

سابعاً: حرز يحتوي على مقذوف مستخرج من جثة المتوفي سامح ميخائيل والذي تم تشريحه بمستشفى شبرا العام. والمقذوف من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ متطور في معظم أجزائه وعليه آثار أربعة انطباعات ميزابية تبدو يمينية الاتجاه ومتأكلة وغير واضحة ولا يصلح لإجراء المقارنة الميكروسكوبية عليه.

وانتهى الطب الشرعي إلى النتائج التالية:

١. السلاحين المرسلين كل منهما عباره عن بندقية آلية عيار ٧,٦٢ * ٣٩ أجزاء كل منهما الرئيسية كاملة وسليمة وتعمل وفق الأصول الميكانيكية المتعارف عليها، وبشكل كل منهما سلاح ناري صالح للاستخدام وقت فحصنا له ولا يوجد لدينا من الوجهة الفنية ما يتعارض وجواز حدوث وفاة المجني عليهم المصابين بطلق ناري من مثل هاذين السلاحين أو ما في حكمهما.

٢. الطلقات السليمة المرسله عبارة عن طلقات من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ كاملة وسليمة وغير مطلقة وهي عبارة عن طلقات فشنك (صوت) قمتها مغلقة على نفسها وغير مزودة بمقذوفات نارية وإطلاق تلك الطلقات لا يحدث ثمة إصابات نارية بجسد الشخص الموجهة إليه.

٣. فوارغ الطلقات المرسله عبارة عن طلقات من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ سابق إطلاقها من النوع الفشنك أيضا (صوت) ولا تحدث إصابات نارية بأجساد الأشخاص الموجهة إليهم وقت إطلاقها. ومن ثم فلا دخل لإطلاقها في إحداث وفاة أي من المجني عليهم الذين تم فحصهم وتشريحهم في الأحداث.

٤. فارغ الطلقات الدخان المرسل عبارة عن فارغ طلقات دخان مسيل للدموع صناعة أمريكية تنتهي صلاحيتها في أغسطس ٢٠١٥ منبعجة وسابق إطلاقها في وقت سابق يتعذر تحديده على جه اليقين من الناحية الفنية.

٥. المقذوف المرسل من النيابة العامة عبارة بقايا لمقذوف ناري يشبه المقذوفات من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ وهو متطور بشدة ولا يصلح لأجراء المقارنة المجهرية (الميكروسكوبية) عليه.

٦. المقذوف الناري المستخرج من جثة المتوفي سامح جرجس ميخائيل تبيناه متطور في معظم أجزائه وعليه آثار أربعة انطباعات ميزابية تبدو يمينية الاتجاه وهي متأكلة وغير واضحة ولا يصلح لإجراء المقارنة المجهرية (الميكروسكوبية) ووجدناه من عيار ٧,٦٢ * ٣٩ وهو عيار مشابه لعيار السلاحين المرسلين، ويتعذر

الجزء فنيا بما إذا كان هذا المقذوف قد أطلق من أي من هذين السلاحين المرسلين من عدسه نظرا لتعذر إجراء المقارنة المجهريّة (لتطور ذلك المقذوف).

وفي ٢ نوفمبر ٢٠١١ أرسلت وزارة الدفاع إدارة الأسلحة والذخيرة خطاب بعنوان «نموذج قرار حالة أسلحة صغيرة (مضبوبات/ احراز) يضم بيانات السلاح وهي كالتالي:

الاسم القانوني للسلاح: رشاش متعدد الأغراض باللوحه الخلفية، الجنسية: بلجيكي، ورقم السلاح: ١٤٥٣٥٥، علامة مميزة شمال: FN.

وعن الحالة الفنية للسلاح أشار الخطاب أن السلاح صالح للاستعمال وصالح لخروج طلقات.

وقد تم تسليم الرشاش إلى الوحدة ك (١) شرطة عسكرية، حيث قام النقيب محمد السيد إبراهيم بتسليم الرشاش المتعدد باللوحه الخلفية ٥١*٧,٦٢ مم الجنسية بلجيكي - رقم السلاح ١٤٥٣٥٥ العلامة المميزة شمال FN تنفيذا لقرار نيابة شرق القاهرة العسكرية.

والمتهم بسرقة هذا السلاح المدعو مايكل عادل نجيب فرج.

◆ عن تحقيقات قاضي التحقيق والنتيجة التي توصل إليها:

بعد إجراء التحريات اللازمة من قبل إدارة الشرطة العسكرية، فرع التحريات، وإدارة المباحث الجنائية، وإدارة المخبرات الحربية والاستطلاع، وجهاز الأمن الحربي، وجهاز الأمن العام، وقطاع الأمن الوطني، وجهاز الأمن القومي (المخبرات العامة)، أفادوا أنه بالبحث والتحري تم تحديد بعض العناصر المحرّضة والمتسببة في وفاة وإصابة الجنود والمتظاهرين، وأمكن ضبط تسعة وعشرين شخصاً، منهم ثلاثة مسلمو الديانة والباقون مسيحيو الديانة.

◆ قاضي التحقيق وشهادات الزور:

ومن خلال الاطلاع على مذكرة حفظ الدعوى (ضد المتهمين المدنيين). تناول قاضي التحقيق العديد من الشهادات التي ثبت زيفها. ومنها الشهادات التالية:

شهادة حنان خواسك

- وبعد سؤال حنان محمد محمد خواسك التي قررت بمشاهدتها علاء أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح أثناء سيرها بسيارتها فوق كوبري ٦ أكتوبر أمام مبني رمسيس هيلتون ومعه مجموعة من الأشخاص يعتدون على سائق لوري مملوكة للقوات المسلحة وسرقة ثلاث بنادق طويلة كانت بالسيارة بجوار السائق وأثناء حملة لها بدأ يترنح بسبب ثقل تلك البنادق حال عبوره في اتجاه المتحف المصري وكان ذلك في حدود الساعة السادسة مساءً بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١ ولم تستطع مشاهدة أرقام السيارة اللوري التي كانت أمامها مباشرة وأضافت بتعرضها قبل الأحداث للتهديد من قبل أعضاء حركة ٦ أبريل على هاتفها الخاصين بها وذكرتهما بالتحقيقات، وبالاستعلام عن هاذين الخطين الخاصين بها وعن النطاق الجغرافي بتاريخ الأحداث وردت إفادة من شركتي الاتصالات أن الخط الأول مخصص للنيابة الإدارية، والخط الثاني مخصص لوزارة الدولة لشئون البيئة، وأن نطاق الهاتفين الجغرافي في يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ من الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة السابعة مساءً بتواجدها بمدينة نصر وذلك يدل على عدم تواجدها بأعلى كوبري أكتوبر في تمام الساعة السادسة مساءً ذات اليوم وهو دلالة على شهادتها زورا.

شهادة عبد العزيز فهمي

- وبسؤال عبد العزيز فهمي عبد العزيز المقدم، قرر أنه أثناء سيره أمام مبني الإذاعة والتلفزيون، شاهد في الساعة الخامسة والنصف تقريبا مساءً، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١، [كل من] علاء أحمد سيف الإسلام حمد عبد الفتاح، وبصحبه بهاء صابر صميذة على السيد، ووائل عباس، وأحمد عزام، أثناء قيام الأول بالاعتداء على فرد من أفراد القوات المسلحة، وسرقة السلاح الناري الذي بحوزته، والعدو به، والفرار من المكان. وبالاستعلام عن خط الهاتف المحمول لعبد العزيز فهمي عبد العزيز المقدم، وعن النطاق الجغرافي بتاريخ الأحداث، وردت إفادة من شركة الاتصالات، أن الخط باسم عبد العزيز فهمي عبد العزيز مقدم، وأن النطاق الجغرافي للهاتف، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١، لم يغادر مدينة طنطا -محافظة الغربية- طول اليوم؛ مما يدل على عدم تواجده أمام مبني الإذاعة والتلفزيون، في تمام الساعة الخامسة والنص مساءً ذات اليوم، وهو دلالة على شهادته الزور.

شهادة زينب المهدي

- وبسؤال زينب الصغير المهدي، قررت إنها أثناء سيرها بكورنيش النيل أمام مبني الإذاعة والتلفزيون شاهدت مجموعة من الأشخاص يقومون بالاعتداء على أفراد القوات المسلحة المعتلين إحدى المدرعات وقام أحدهم بالإمساك بفرد من أفراد القوات المسلحة وطرحه أرضاً من على المدرعة وإخراج مطواة من بين طيات ملابسها والتعدي بها على ذلك الجندي في رقبته ولم يتركه إلا غارقاً في دمائه وأضافت بأنه تم عرض ثلاثة متهمين عليها بالنيابة العسكرية وتعرفت عليهم أنهم من ضمن المشاركين في المسيرة ولكنهم ليسوا المعتدين وبمواجهتها بأقوالها بالنيابة العسكرية من إن الأداة المستخدمة سنجه وليست مطواة صممت على أقوالها ومضمون شهادتها أمام قاضي التحقيق ولم يحدد شخص بعينه مرتكب الأفعال.

من حيث التكييف القانوني تم تصوير الواقعة في أوراق القضية بحيث تتضمن الجرائم التالية:

محاولة احتلال مبنى مخصص لمصلحة حكومية (مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون) بالقوة، واستعمال القوة والعنف مع المكلفين بخدمة عامة (ضباط وجنود قوات تأمين المبنى من الجيش والشرطة)، والتعدي عليهم أثناء تأدية وظيفتهم، والإتلاف العمدي لأسلحة ومهمات القوات المسلحة، وسرقتها، والأموال المملوكة للغير، والقتل العمد مع سبق الإصرار، والضرب المفضي إلى عاهة مستديمة، وحيازة وإحراز أسلحة وذخائر بدون ترخيص، وهي جرائم تعاقب عليها المواد ٧٨هـ، ٩٠ مكرر، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٧، ١٣٧ مكرر (أ)، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٣١٦ مكرر/١، ٣٦١ من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٢٦ / ٣ / ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالبند (أ) من القسم الثاني من الجدول رقم ٣. حيث أنه في مجال الإسناد كانت التحقيقات التي تمت واستخلاصا من أقوال جميع من سئلوا فيها أكانوا شهود اثباتا أو نفيا ومجني عليهم - مصابين - مدنيين أو عسكريين قد جاءت قاطعة الدلالة بعدم تحديد شخص معلوم بذاته قد قام بارتكاب تلك الجرائم أو مشاهدته حال ارتكابها أو حتى الإرشاد عنه، ولا يدخل في ذلك ما قرر به البعض من انعقاد مسئولية المتظاهرين الأقباط أو مسئولية أفراد الشرطة العسكرية وقيدتها من ناحية أخرى عن وقوع هذه الجرائم إذ أنها أقوال مجملة في مضمونها دون تخصيص أو تحديد لشخص بذاته قام بارتكابها والأفعال المادية التي بدرت منه في هذا الشأن سواء من صفوف المتظاهرين أو من جانب أفراد الشرطة العسكرية المكلفة بتأمين مبنى الإذاعة والتلفزيون. لا سيما وأنه من خلال التقارير الفنية - بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس - قد تعذر الوقوف على نوعية السلاح الناري المستخدم وعتار المقذوف المفرد الذي أدى إلى الوفاة لعدم استقراره بجثة أي من المتوفيين فضلا عن أن فوارغ الطلقات التي عثر عليها بمسرح الجريمة هي من النوع الصوت (الفشك) والتي لا تؤدي بطبيعتها لإحداث الوفاة بل والأكثر من ذلك لا تحدث أي أثر بجسد أي منهم.

وهو ما تأيد بتحريات إدارة الشرطة العسكرية والأمن الحربي والأمن العام والأمن الوطني وأقوال القائمين عليها والتي لم تتوصل إلى معرفة الفاعل الأمر الذي تكون معه الأوراق قد باتت خلوا من متهم معين يمكن إسناد الاتهام إليه ومن ثم بات الفاعل مجهولا لم تكشف عنه التحقيقات مما يتعين معه التقرير في الأوراق بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل.

أحداث من وقائع ملف القضية

سيارة الأسلحة :

ورد ذكر وجود سيارة، أو سيارات، تحمل أسلحة، أو مكبرات صوت، في شهادات بعض الجنود و الضباط. وفي بعض الشهادات، كان وصول تلك السيارة هو بداية الاشتباك بين المتظاهرين و القوات. فقد ورد في شهادة النقيب محمد احمد عبد الجليل (نقيب بجهاز الأمن الحربي) أمام نيابة امن الدولة، «يجدر الإشارة إلي وجود سيارة نصف نقل

في مقدمة المسيرة، اقتحمت الكردون الأمني، وساعدت المتجمهرين في التقدم نحو المبني؛ مما أدى إلى تفهقر أفراد القوات المسلحة إلى الخلف. وقد نتج عن ذلك تواجد بعض المركبات التابعة للقوات المسلحة حيث كانت تلك المركبات مصطفة بجوار الكردون».

و جاء ذكر تلك السيارة، أو السيارات، بشكل متتال في اكثر من شهادة للجنود، وقت أخذ شهاداتهم أمام جهات التحقيق المختلفة. فبحسب أقوال المجند احمد سليمان صابر (قوة مركز تدريب الشرطة العسكرية)، أمام النيابة العسكرية، كانت السيارة نصف النقل محملة بالسلاح الآلي و المولوتوف. فعند سؤاله أمام النيابة عن شهادته بخصوص واقعة ماسيرو أجاب «أنا كنت واقف مع أفراد الشرطة العسكرية بنأمن مبني الإذاعة والتلفزيون، وبنأمن المتظاهرين قدامه، وبعد كدة، لاقينا عربيات نص نقل، محملة ناس، معاهم سلاح آلي وسلاح أبيض وبدأوا يعتدوا علينا».

أما في رواية النقيب حسام نبيه (بسلاح المدرعات) أمام قاضي التحقيق، فالمسيرة قادمة من ميدان التحرير، تتقدمها السيارة، «فوجئت بمسيرة ضخمة من الأقباط تقدر بحوالي أربعة آلاف فرد، منظمة و متماسكة و مترابطة، و علي رأسها القس فولباتير. كان علي عربة نصف نقل صغيرة، عليها سماعات من الجناح، و محملة في الوسط بالحجارة، و بعصي، و كسر الرخام. وكانت المسيرة قادمة من ناحية ميدان التحرير».

النقيب احمد عبد الجليل، الضابط بقطاع الأمن الحربي، قد حدد أعداد السيارات التي تحمل أسلحة، في ذلك اليوم، خلال أقواله أمام قاضي التحقيق، «هي عددها إحدوي عشرة سيارة، ومنها سيارة كانت نصف نقل. وقامت بإنزال صندوق، به ست عشرة زجاجة ملوتوف، وتم إنزالهم لإشخاص. وقامت بالسير في اتجاهها. وسيارة أخرى، كانت تحمل أسلحة بيضاء. وكانت رقم (أ ن ف ٢١٤)، وكذلك سيارة أخرى رقم (و ن ط ٢٨٣). والباقي كانوا يحملون أسلحة نارية. وأنا ذكرت أرقامهم بالتفصيل، أثناء التحقيق، وساعة و مكان رصدهم».

اللانث البحري:

جاء في الأوراق، علي لسان البعض من الشهود، سواء من الجنود أو من الضباط، وجود لانث بحري، أطلق الرصاص الحي علي قوات الشرطة العسكرية. فمثلا في أقوال النقيب محمد أنور عبد الغني، (نقيب بقوات س ٢١ شرطة عسكرية). أمام النيابة العسكرية: «جاءت مسيرة من المتظاهرين، عددهم كبير جدا، فوق العشرة آلاف. وكان معاهم سنج و سكاكين و سيوف و زجاج مكسر. و بمجرد حضورهم، قاموا مباشرة بالتعدي علي عناصر القوات المسلحة الموجودة، والرشق بالحجارة من جميع الاتجاهات. كان في إطلاق نار حي من أعلي الكوبري. وكان في لانث في المية، بيضرب نار، و ييفرق العساكر. و حدث إصابات بالعديد من العساكر.» وفي شهادة الجندي إسماعيل حسن صالح، أمام النيابة العسكرية، «الي حصل إني كنت معين ضمن أفراد تامين مبني الإذاعة والتلفزيون. وأثناء ذلك فوجئنا بتجمع الأقباط أمام مبني الإذاعة والتلفزيون. وبعد كدة، جاءت عربية هناك، تجمع عليها كل الأقباط، وأخذوا منها أسلحة نارية و بيضاء و شوم و ملوتوف. و فوجئنا بيهم بيقوموا بالتعدي علينا بالضرب. وكان هناك لنش في النيل، بيضرب علينا ذخيرة. والضرب كان نازل علينا زي المطر. وما كناش عارفين نعمل أي حاجة. و نتج عن ذلك حدوث إصابتي وإصابة بعض زملائي». أما النقيب حسام نبيه، فشهد عن مكان اللانث، وعن الأسلحة الموجودة به. فشهد «ضرب النار كان مستمر من بداية الأحداث، وحتى أن هدات الأمور. وكان بيزيد و يقل. وكان، في نفس الوقت، هناك طلقات نارية، يتم إطلاقها من بندقيتين آليتين. وكان مصدر هذه الطلقات الأخيرة، من مركب متحركة بالنيل أمام

مبني الإذاعة والتلفزيون، وبهذه المنطقة.» وأضاف «بالنسبة للطلقات الي مصدرها المسيرة مقدرتش أحدد شخص الي أطلقها، وبالنسبة للطلقات الي مصدرها المركب، أنا شايف مركبين نورهم مطفي، وبيتحركوا بالطول والعرض، ذهابا وإيابا، ومن الصعب الإرشاد عن مصدرها، عشان كل تركيزي هو حماية المبني، والقوة المرافقة.»

و علي الرغم من أن محضر التحريات العسكرية قد حدد عدد القتلي من جانب الجيش بواحد فقط، وهو الجندي (محمد علي شتا). فإن أقوال بعض الضباط قد جاء فيها وجود أعداد أخرى من القتلي في جانب الجيش. فمثلا النقيب حسام نبيه إبراهيم، عند سؤاله في النيابة العسكرية بتاريخ ١٠/١٠ «هل أسفرت أفعال الاعتداء، سالفه البيان، عن وقوع أية وفيات أو إصابات، بين عناصر التأمين، سالفه الذكر؟» أجاب «أيوة في ثلاث جنود شرطة عسكرية توفوا، وعدد آخر كبير أصيبوا، وتم نقلهم إلى المستشفيات المختلفة لتلقي العلاج.»

وقائع الدهس :

بخصوص وقائع الدهس، لم تأت سيرة وقائع الدهس في أغلب شهادات أفراد قوات الأمن، سواء من الجيش أو الشرطة. وحتى عند سؤال النيابة عن الوقائع، أو الإشارة إلى أن تقارير الطب الشرعي لوفاة بعض المدنيين من المتظاهرين عن طريق الدهس أو الاصطدام بسيارة، كانت غالبية الإجابات تشير إلى عدم رؤية الواقعة، أو عدم حدوثها علي الإطلاق، أو أن الشاهد لم يكن في نفس مكان الدهس. ولم يأتي ذكر وقائع الدهس، بعد محضر التحريات العسكرية، إلا في أقوال عدد قليل من الضباط الشهود. ولم يأتي ذكر لها في أي من شهادات الجنود. حتي شهادة الجندي المذكور اسمه في محضر التحريات العسكرية بأنه قائد المركبة فهد التي صدمت المتظاهرين.

فيتابع المحضر التحريات العسكرية أنه (و بعد فحص مقاطع فيديو تسلمتها إدارة التحريات العسكرية من المخابرات الحربية)، بوجود واقعة اصطدام أحد مركبات الجيش، (مركبة وليد) بأحد أتوبيسات القوات المسلحة. وكذلك تصطم بسيارتين أخريين. وأنه بسؤال قائدي تلك السيارة - المجند احمد ربيع خلف - اجاب انه نتيجة رشق المتظاهرين للمركبة بالحجارة اختل توازنه و اصطدم بسيارتان جيب و اتوبيس نقل و ان المتظاهرين بعدها اعتلوا المركبة و القوا بداخلة قطعة كبيرة من الحجارة .

و أيضا واقعة سير مركبة أخرى (فهد) بين المتظاهرين بسرعة كبيرة و صدمها للمتظاهرين و أيضا مرورها بجوار مركبة أخرى محترقة و انه عند سؤال قائدها - المجند محمود سيد عبد الحميد - أجاب أنه شاهد احد المركبات و بها احد زملائه متوقفه و المتظاهرين يعتدون علي قائدها و انه خشي ان يحدث فيه المثل فقام بقيادة المدرعة بسرعة عالية فاصطم بالمتظاهرين .

«أثناء ذلك قامت القوات المسلحة بمحاولة السيطرة علي الموقف ببعض الاليات العسكرية بمناورات بين المتظاهرين لتفريقهم إلا أن المتظاهرين صمدوا و استمروا في إشعال النيران و التعدي علي القوات المتواجدة بذلك المكان مما اضطر القوات القائدة للمدركات بالاصطدام ببعض المتظاهرين مما ادي لحدوث إصابات و وفيات عديدة » من أفوال العميد انور سعيد علي عن شهادته أمام قاضي التحقيق عن التحريات التي أجراها عن الواقعة و عاد فأضاف عن سؤاله عن كيف تم الاصطدام « هو لما الجنود شافوا أن المتظاهرين يقوموا بحرق أتوبيس خاص بالقوات المسلحة و سيارة جيب خاصة أيضا بالقوات المسلحة و سرقة الأسلحة النارية من بعض الافراد المجندين و الاعتداء

عليهم قاموا بالهروب بتلك المدرعات قبل حرقها و سرقة ما بها من اسلحة نارية و أيضا تعرضهم للقتل فقاموا بالهرب بها يمنا و يسارا للتمكن من الهرب الا انها اصطدمت ببعض منهم مما أدى لحدوث إصابات و وفيات ببعض منهم». اما النقيب احمد محمد عبد الجليل فوصف واقعة الدهس بشكل مختلف فبحسب شهادته فالذي قام بالدهس هم ثلاثة مدنين فهو قد شهد أمام قاضي التحقيق : تم رصد في نفس اليوم ثلاثة أقباط و هم (بيتر حنا سمعان و جو جرجس سمعان و ارغست عيسي مرقص و كان الساعة من الثامنة الي التاسعة مساءا يقومون بالاعتداء علي سائق عربة لوري و قام احد بقيادة تلك السيارة و سار بها للامام و كانت أمامه عربة جيب بخلاف أمام العربة الجيب مدرعة قام باصطدامها و تحريكها للأمام و كان بجوار تلك السيارات و أمامها مجموعة من المتظاهرين تم اصابتهم عن طريق هؤلاء السيارات الثلاثة و لم يمشوا بها اكثر من خمسة أمتار و تم إيقاف السيارة و النزول منها و تم تتبعهم حتي تم التعرف علي شخصيتهم ».

«بخصوص المدرعة فهد الي كانوا يقولوا إنها بتدوس الناس المدرعة دي كانت ماشية فقط وسط الناس و لما يبجي حد امامها ثابت بتقف و مبتدوسش حد و اكبر دليل علي ذلك ان السواق و هو ييفادي الناس المدرعة طلعت منه فوق الرصيف و و عطلت و راح المتظاهرين مولعينها وأخذوا السلاح إلى فيها بما فيه الرشاش المتعدد الي راكب فوق المدرعة» من أقوال الملازم محمود ضياء أمام النيابة العسكرية .

اشتباك الأهالي :

تم فض المسيرة بمشاركة أهالي منطقة بولاق و السبتية بحسب بعض الشهادات الواردة بالتحقيق و ايضا بحسب مذكرة ضبط المتهمين الذين تم القبض عليهم من الواقعة .. لكن واقعة الاشتباك م يتم ذكرها في محضر التحريات العسكرية .

« بعد تعدي المسيحين علي أفراد القوات المسلحة أخذت أفراد القوة المرافقة ليا و طلعت إلى أول كوبري ٦ أكتوبر فضل المتظاهرين يتتبعونا و يحدفوا طوب و اصوات نارية جاية من اعلي الكوبري و بعد مرور نص ساعة تقريبا خرج أهالي بولاق أبو العلا من بين أفراد الأمن المركزي و معاهم شوم و عصي و أسلحة بيضاء و طلوعوا علي المتظاهرين المسيحيين و تعدوا عليهم بالضرب و فضلوا يتتبعوهم حتي وهما يهربوا لكوبري أكتوبر و تحت الكوبري و أنا حاولت و أفراد القوة الي معايا تمنع الاعتداء عليهم » من أقوال العقيد محمد عبد الحميد توفيق (عقيد من قوة ادارة الشرطة العسكرية) أمام النيابة العسكرية.

« كيف تم فض هذه التجمعات» سؤال وجهته النيابة العسكرية للنقيب اشرف محمد عبد الغني فأجاب « بصبر و جلد الجنود و إصرارهم علي حماية مركباتهم و المبني المراد تأمينه و قمنا بالحفاظة عليهم حتي تم استهلاك قوتنا تماما و بفضل من الله سمعت انهم بوجود أفراد من أهالي بولاق و المناطق المجاورة قاموا بالتصدي لهم من الشوارع الجانية مما أدى إلى تفرقهم حتي أتانا الدعم من إدارة الشرطة العسكرية ».

فوجئنا أيضا بان مجموعة من الأهالي قادمون من منطقة بولاق أبو العلا في اتجاه مبني الإذاعة و التلفزيون و بعد ان تجمعوا بدأت اشتباكات و تعدوا علي الأقباط المتظاهرين و حصل تبادل ضرب بينهم بالعصي و الحجارة حتي السيارات التي كانت تمر اعلي كوبري ٦ أكتوبر كانت تتوقف و أصحابها كانوا ينزلوا يضربوا الأقباط من الخلف اعلي كوبري أكتوبر و بعد ان هدأت الأمور إلى حد ما و السبب الرئيسي في تهدئة الأمور هو تدخل الأهالي المدنين الذي جاء من ناحية بولاق و احدث خلل في تنظيم الأقباط و بعد ذلك قامت عناصر من أفراد الشرطة العسكرية

و كذلك الأهالي المدينين بإلقاء القبض علي حوالي عشرين من المتهمين». من أقوال النقيب حسام نبيه رمضان أمام قاضي التحقيق .

أما عن سبب اشتراك أهالي منطقة بولاق في الاشتباك مع المتظاهرين فان العميد أنور سعيد قرر انه بحسب تحرياته انه بسبب تضررهم من الأحداث و غالبيتهم كانوا من اصحاب المحلات التجارية المجاورة و العاملين بها و بعض من أهالي المنطقة الذين خشوا علي حياتهم و حياة أطفالهم , و أجاب عند سؤاله عن هل كانت تلك المشاركة بسبب دعوة من احد أجاب بالنفي ؛ و هذا يختلف عن شهادة العقيد احمد الحراني أمام قاضي التحقيق. فبحسب روايته أن من أسباب اشتراك أهالي بولاق، كان ما أشيع علي وسائل الإعلام المختلفة. فهو في شهادته عن الواقعة يصف تدخل أهالي بولاق «و ما أن علم أهالي بولاق أبو العلا بوجود تعدي علي أفراد الشرطة العسكرية و سماع دوي إطلاق النيران الذي استمر من بداية قدوم المسيرة و كذلك مما أشيع علي وسائل الإعلام المختلفة من قيام الأقباط بمحاولة دخول مبني الإذاعة و التلفزيون، قامت مجموعة من هؤلاء الأهالي من منطقة بولاق والسبتية بالقدوم لمنطقة ماسيرو وحدث بينهم و بين المتظاهرين اشتباكات سواء بالعصي او بالأسلحة البيضاء.»

شارع رمسيس و محيط المستشفى القبطي :

بحسب محضر التحريات فانه بعد فض المسيرة و السيطرة علي منطقة ماسيرو تجمع حوالي ٣٥٠٠ شخص ممن كانوا في المسيرة في شارع رمسيس و قاموا باطلاق الاعيرة النارية و اشعال النار باحد الاتوبيسات و الذي امتدت منه النيران الي مبني بجوار الهيئة القومية للانفاق.

◆ لجنة تقصي الحقائق عن أحداث ماسبيرو

في ١٠ أكتوبر أصدر السيد المستشار محمد عبد العزيز الجندي وزير العدل القرار رقم ١٠٠١٤ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة تقصي الحقائق في أحداث ماسبيرو برئاسة المستشار عمر مروان. وانتقلت اللجنة فور تشكيلها إلى محافظ أسوان، وأعدت تقريراً مفصلاً عن أحداث المريباب، وعادت فجر يوم السبت ١٥ أكتوبر ٢٠١١ وبأشرت عملها ذات اليوم إلى أن انتهت من مهمتها في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١.

اعتمدت اللجنة في منهجية العمل كما هو وارد بالتقرير على استقصاء المعلومات من مصدرها مباشرة وتوثيقها قبل الاعتداد بها، وانتقلت إلى مناطق الأحداث للاستماع إلى أقوال ذوي الشأن، وجمع أكبر عدد من المشاهد المسجلة، إجراء المعاينات، والاتصال بالجهات المعنية ذات الصلة بالأحداث. وقد أثمر هذا العمل عن انفراد اللجنة بإعداد اسطوانة مدمجة مسجل عليها أحداث يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ ابتداء من دوران شبرا ومرورا بمنطقة القلي و انتهاءا بماسبيرو وذلك بإمكانياتها الذاتية المتاحة حرصاً على السرية.

وعن النتائج التي توصلت إليها اللجنة:

أولاً: حالات الوفاة والإصابة:

١. المتظاهرون:

أ. بلغ عدد القتلى ٢٣ حالة توفي منهم ١٣ حالة نتيجة الهرس و٧ حالات نتيجة إطلاق أعيرة نارية وثلاث حالات نتيجة الضرب والطعن.

ب. عدد المصابين (٢١٦) حالة من بينهم ست حالات إصابة بطلق ناري والباقي كدمات وسحجات وطعنات وكسور واختناقات.

٢. القوات المسلحة والشرطة:

أ. قتل واحد على الأقل نتيجة إطلاق عيار ناري (حسب بيان هيئة القضاء العسكري).

ب. عدد المصابين (٧٥) حالة (حسب بيان هيئة القضاء العسكري).

٣. المسئولية عن حالات الوفاة والإصابة:

أ. تسأل القوات المسلحة عن قيام ثلاثة من جنودها - جرك تحديدهم بالاسم - بقتل (١٣) من المتظاهرين هرساً بألياتها إذ لم يثبت تسليحها بخيرة حية خلال فترة الأحداث.

ب. كما تسأل القوات المسلحة عن الإصابات التي لحقت بالمتظاهرين، وعلى جهة التحقيق حصر وتحديد المتهمين.

ج. يسأل أهالي المنطقة المحيطة بماسبيرو عن حالات القتل لسبعة من المتظاهرين نتيجة الأعيرة

النارية عليهم بالإضافة إلى ثلاثة آخرين ضربا وطعنا وكذلك عن إحداهن الإصابات بعدد من المصابين وعلى جهة التحقيق تحديد مرتكبي الجرائم.

د. يسأل المتظاهرين عن قتل وإصابة بعض جنود القوات المسلحة وعن حرق وإتلاف عدد من ألياتها وعلى جهة التحقيق تحديد مرتكبي الجرائم.

هـ. تسأل القوات المسلحة والمتظاهرون عما لحق من إتلاف ممتلكات عامة وخاصة ببعض المواطنين وسياراتهم.

٤. حدث اعتداء بالحجارة من بعض الأهالي على المتظاهرين أثناء سيرهم في نفق شبرا، وسمع دوي إطلاق نار - وإن لم تحدث إصابات - وعلى جهة التحقيق الوصول إلى مرتكبي الواقعة.

ثانياً: يختص هيئة القضاء العسكري دون غيرها وفقاً للقانون ٢٥ / ١٩٦٦ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤٥ / ٢٠١١ بتحقيق وقائع أحداث ماسبيرو.

ثالثاً: المساهمون في الأحداث:

- تجري هيئة القضاء العسكري تحقيقات موسعة في أحداث ماسبيرو، وأمرت بحبس ثلاثة من جنودها مرتكبي جرائم القتل بالدهس. كما أمرت بحبس ٢٩ متهماً من المسيحيين والمسلمين، وأمرت بضبط وإحضار عدداً آخر منهم لتورطهم في الأحداث.

- أفادت هيئة القضاء العسكري أن البلاغ المقدم من الأب/ متياس ورائف أنور فهيم ضد اللواء/ إبراهيم الدماطي يجري التحقيق فيه ومفيد برقم ٥٤٤ لسنة ٢٠١١ عسكرية.

رابعاً: انتشار الأسلحة بكافة أنواعها والذخائر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال الأحداث وحجم الضبقيات للأسلحة والذخائر المهربة مختلفة العيار والنوع وبعضها إسرائيلي الصنع وضبطت اللجنة طلق ناري منها.

خامساً: البطء في تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع، ووجب المعلومات عن المواطنين بصفة عامة والمعنيين بالموضوع بصفة خاصة، مما أفقد البعض ثقته في فعالية هيئات الدولة كما ألجأ البعض إلى تطبيق القانون بمعرفته.

سادساً: الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام في إثارة المشاعر بتضخم الأحداث وزيادة الهوة بين طوائف المجتمع وعدم الدقة في نشر المعلومات أو إذاعتها جذباً للكبر عدد من المشاهدين ولو على حساب المصلحة العامة.

وأخيراً التوصيات:

توصي اللجنة ببعض الآليات لدرء المخاطر عن الوطن وانتشاله من العيشة:

١. الجدية في تطبيق القانون بمفهومه الواسع في جميع مناحي الحياة والأخذ على يد المخالفين لتأكيد هيبة الدولة.

٢. وضع مشروع قومي يلتف حوله المصريون جميعاً لجذب انتماؤهم إلى مصر دون غيرها. وعدم انخراطهم في مسائل طائفية أو قومية.

٣. التركيز على السلوكيات والمعاملات والحض على احترام الآخر من خلال الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي، واتخاذ موقف حاسم تجاه الخارجين عليه.

٤. وضع قانون لتنظيم التظاهرات وليس منعها.

٥. الإسراع في تنظيم بناء دور العبادة.

٦. توحيد جهة إصدار التراخيص للقنوات الفضائية ووضع آلية دقيقة لمراقبة أدائها.

٧. تشجيع الشفافية وسرعة إعلان الحقائق إلى المواطنين من جميع هيئات ومؤسسات الدولة.

خاتمة التقرير

لا يدعي هذا التقرير انه يقدم الحقيقة الكاملة حول أحداث ماسبيرو، لكنه بلا شك يقدم حقائق عن الحدث. فهذا التقرير يحاول لم شتات وإحياء رواياته بعد مرور أكثر من خمس سنوات عليه، وكتابة تفاصيله كما يراها الضحايا أنفسهم، لتكون رواية مغايرة في وجه ما تحاول السلطة ترسيخه في الأذهان عن هذا اليوم، أمليين في أن تكون مسودة يمكن استخدامها لكتابة أكثر عمقاً عن الأحداث، أو في أن تكون مع غيرها وثائق يمكن الرجوع إليها لتحقيق العدالة والقصاص للضحايا، خاصة في ظل السياسة العامة للدولة التي دائماً ما تحاول السيطرة على رواية الأحداث لصالحها، والمضي قدماً دون مكاشفة ومحاسبة.

فقد مثلت أحداث ماسبيرو نقطة تحول كبيرة في إحساس الأقباط بالمواطنة، خاصة أنها حدثت وسط أجواء شحن طائفي، وصل حد استعانة الدولة بالتلفزيون الرسمي ليكون محرض أساسي ضد الأقباط في الأحداث، من خلال استعداد طرف على آخر، إلى أن وصل الأمر لمساهمتهم في قتل وسحل مواطنين على أساس هويتهم، كما كان التلفزيون الرسمي أداة الدولة الأولى في تسيد روايتها عن الأحداث، فخلال هذه السنوات استخدمت الدولة سلطات أجهزتها المختلفة للإفلات من العقاب، ومحو ما حدث بدعوى المضي قدماً.

فعلى مدى أكثر من خمس سنوات مرت على يوم المذبحة، كان جرم الإفلات من العقاب يلاحق الحكومات المتعاقبة بدءاً من قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي كانت تدير البلاد وقتها وحتى الآن، فكانت هذه الحكومات شريكاً أساسياً في اساله دماء الأقباط، فبجانب سياسات الدولة ومسئوليتها في ترسيخ المناخ الطائفي الذي يتفجر مع كل حادث جديد، كانت هناك مسئولية التقاعس عن إجراء تحقيقات وافية ومستقلة، فقد تجاهلت مطالب سياسيين ومحامين باستدعاء قادة القوات المسلحة الميدانيين للتحقيق، والمسئولين عن إعطاء الأوامر بالتعامل مع المتظاهرين، كما لم تستجيب لمطالب فحص الأقراص المدمجة لكاميرات اتحاد الإذاعة والتلفزيون التي سجلت الأحداث^{١١٠}، فكان هناك تعمد لطمس الأدلة، وإخفاء الأحرار والتلاعب بالتقارير الطبية الصادرة بحق الشهداء والمصابين، ورفض

<https://goo.gl/PdoiZd>.^{١١٠}

في الذكرى الثانية لمذبحة ماسبيرو: المبادرة المصرية تطالب بإحالة قيادات القوات المسلحة المتورطين للمحاكمة

التعاون وتعطيل أي جهة في طريقها لاستجلاء حقيقة مع حدث وتقديم المتورطين للمحاكمة العادلة، كما لم تضمن إجراءات عدالة المحاكمة بوضعها القضاء العسكري طرفاً للتحقيق في مقتل المتظاهرين على يد قوات الجيش بدلاً من تكليف جهة تحقيق مستقلة ومحايدة، وهو ما كان الدافع الأساسي لانسحاب هيئة الدفاع عن المتهمين المدنيين من النظر القضية في منتصف أبريل ٢٠١٢.

كما لم تنجح مطالبات أهالي الضحايا بفتح تحقيقات عادلة وجدية للقصاص لذويهم فاستمرت إجراءات التقاضي في ساحة المحكمة العسكرية على مدار أكثر من عام بعد الأحداث، ليغلق ملف القضية بالحكم بسجن المجندين الثلاثة المتهمين بموجب المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، عامين للمتهمين الأول والثاني و٣ أعوام للمتهم الثالث بتهمة القتل الخطأ، كما قضت محكمة جنايات شمال القاهرة برئاسة المستشار صلاح رشدي، في فبراير ٢٠١٣، كما تقرر حفظ التحقيقات مع ٢٩ متهمًا نظرًا لعدم كفاية الأدلة بحقهم.

فكانت مذبحه ماسيرو جريمة هؤلاء، التي لن تسقط بالتقادم، والتي لا يمكن تصور المضي قدمًا والتصالح مع ما حدث، دون إعادة فتح التحقيقات، وتقديم المسؤولين الحقيقيين عن ارتكاب هذه الجريمة للمحاكمة أمام القاضي الطبيعي بغض النظر عن موقعهم في السلطة.